الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليـــم العالـــي و البحث العلمـــي
جامعة منتوري –قسنطينة–
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية
قسم علم الإجتماع
الرقم التسلسلي :.....
رقم التسجيل :.....

المدن الجديدة
و مشكلة الإسكان الحضري

–دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية رقم 07 المدينة الجديدة علي منجلي –

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري

إعداد الطالبة :
حفيظي ليليا

إشراف:
أ.د/ دليمي عبد الحميد

أعضاء لجنة المناقشة :

– أ.د بن السعدي اسماعيل	رئيـــسا
– أ.د دليمـــي عبـــد الحميد	مشرفا و مقررا
– أ.مسعـــودة كنـــونـــة	عضـــوا
– أ.د زاهيـــة ســـودانـــي	عضـــوا

السنة الجامعية 2008–2009

إهداء

إلى الوالدين الكريمين ، و كل أفراد أسرتي

إلى زوجي "حسين" الذي يرجع له الكثير من الفضل في

مساعدتي في إعداد هذه الرسالة بكل إخلاص .

إلى بنتي العزيزتين *مريم روان *و*أمينة* حفظهما الله تعالى.

أهدي لكم هذا العمل المتواضع

شكر و عرفان

أحمد الله عز وجل الذي وفقني في إتمام هذه المذكرة ، و أتقدم بشكري الجزيل إلى كل اللذين وجهوني بآرائهم و أفادوني بأفكارهم و أخص بالذكر ، السيد الفاضل الأستاذ الدكتور : عبد الحميد دليمي ، المشرف على هذا البحث و الذي كان نعم الرفيق الموجه و المرشد القيم عبر كامل مراحل هذه الدراسة .

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى أساتذة علم الإجتماع – جامعة قسنطينة ، جامعة جيجل و جامعة الأغواط- و إلى كل الإطارات و التقنيين بالمصالح الإدارية بمدينة قسنطينة .

لكم مني جزيل الشكر و العرفان

محتويـــــــات الدراســـــــة

الموضوع **الصفحة**

-مقدمـــــــــة ..... أ

الفصل الأول : موضوع الدراسة

أولا : الإشكالية 01
ثانيا: أسباب و مبررات اختيار الموضوع.....03
ثالثا : أهمية الدراسة 04
رابعا: أهداف الدراسة 05
خامسا تحديد المفاهيم الأساسية 06

الفصل الثاني : الإتجاهات النظرية المفسرة للدراسة

أولا : النظريات المفسرة لظاهرة الإسكان الحضري.....29

1- النظرية الإيكولوجية 31
2- نظرية الثقافة الحضرية 37
3- النظرية الماركسية المحدثة.....42
4- نظرية أقطاب النمو.....43
5- الإتجاهات الحتمية 45

ثانيا : نظريات تخطيط المدن 49

1- نظرية المدينة الشريطية 49
2- نظرية المدينة الحدائقية 50
3- نظرية المدينة الصناعية 51
4- نظرية مدينة الغد 52
5- نظرية المدن التوابع 52

الفصل الثالث : الإسكان و تنمية المدن الجديدة

أولا : مشكلة الإسكان 57

1- الإسكان مشكلة حضرية 57
2- المناطق الحضرية المتخلفة.....61
3- التطوير الحضري 64

ثانيا : استراتيجيات تخطيط و تنمية المدن الجديدة 68

1- المدن الجديدة 68
2- استراتيجيات تخطيط و تنمية المدن الجديدة.....79
3- الإسكان و تنمية المدن الجديدة في الجزائر.....86

الفصل الرابع : البعد الإمبريقي للدراسة

أولا : الدراسات السابقة على المستوى الدولي 101
ثانيا : الدراسات السابقة على المستوى المحلي 117

الفصل الخامس : الإجراءات المنهجية للدراسة

أولا: متغيرات فروض الدراسة.....128
ثانيا: مجالات الدراسة 129
1- المجال العام للدراسة 129
أ- ولاية قسنطينة.....129
ب- مدينة قسنطينة.....133
ج- المدينة الجديدة "علي منجلي" 136
2- المجال الخاص للدراسة 141
أ- المجال المكاني 141
ب-المجال البشري..... 142
ج-المجال الزمني.....142

ثالثا : منهجية البحث.....143
1-نوع الدراسة 143
2-المنهج 143
3- تقنيات البحث الميداني (أدوات جمع البيانات).....144
ا- الوثائق و السجلات.....144
ب- الملاحظة.....144
ج-المقابلة.....145
د-الإستمارة 145
رابعا : العينة و كيفية اختيارها 146
1- العينة.....146
2- كيفية اختيارها 146

الفصل السادس : تكميم و تحليل البيانات و نتائج الدراسة

أولا: عرض و مناقشة بيانات الإستمارة 150

1- بيانات عامة.....150
2-وضعية السكن و استعمالاته.....157
3-وضعية التجهيزات الجماعية بالمدينة الجديدة.....164
4-عملية التكيف مع السكن و الإسكان.....171
5-آراء و اقتراحات.....187

ثانيا : نتائج الدراسة 189

1- نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات.....189
2- نتائج الدراسة في ضوء النظرية الحضرية.....196
3- نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة.....197

الخاتمة 200

أولا : المراجع باللغة العربية 203
أ- الكتب.....203

ب-التقارير و الملتقيات.....206
ج- المجلات. و الجرائد.....206
د- المطبوعات و الرسائل الجامعية.....207
ه- المعاجم و الموسوعات.....207
و-مواقع الإنترنيت..... 208

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية.....208

الملاحق:.....209

أولا : الإستمارة.....209
ثانيا : ملحق جداول الإستمارة.....215
ثالثا :ملحق جدول الخرائط و الصور.....216
رابعا: ملحق جدول أشكال و الرسوم البيانية للدراسة.....217
خامسا : ملحق جداول الدراسة 217
سادسا : ملحق الصور 218

مقدمـــــــــة

أصبحت المدن تعاني متاعب و مشاكل عديدة ، فرضها عليها كل من التحضر و النمو الحضري، الناتج أساسا عن التطور العلمي و التكنولوجي في مختلف الميادين و كذلك الثورة العلمية و التقنية التي ميزها اختراع مادة لا سابق لها و هي الخرسانة المسلحة ، و ما رافقها من جهود علمية أخرى ، كطرق البناء الحديثة و الرقمية و غيرها ، فكانت المحرك الرئيسي للقفزة الكمية و النوعية في مجال السكن و الإسكان ، فشهدنا وتيرة إنجاز قياسية ، بفضل البناءات الجاهزة و الصناعية ، فظهرت المدن الحديثة التي تستقطب الملايين من السكان .

لكن مع هذا التقدم ، ثمة مشكلة عجز الإنسان عن حلها بشكل واضح و صريح ، و هي مشكلة الإسكان الحضري ، التي تعد مشكلة أساسية تؤثر في الفرد و المجتمع على حد سواء.

فعلى الصعيد الدولي انعقدت العديد من المؤتمرات ، كان الهدف منها الحد أو التقليص من هذه المشكلة و هذا عن طريق وضع خطط و برامج تنموية تتماشى و متطلبات العصر الحديث.

و بما أن المدينة الجزائرية جزء من هذا التنظيم العالمي ، و باعتبارها تعاني من مشكلة الإسكان ، و الناتجة أساسا عن الكثافة السكانية المرتفعة في المدن إلى جانب سوء التخطيط للأراضي المخصصة للبناء و انتشار الصناعة بطريقة عشوائية و غير منظمة ، مما أدى إلى ظهور مناطق حضرية متخلفة التي تشوه المدينة و تؤدي إلى انتشار الأضرار الإجتماعية و الصحية و الإيكولوجية .

لذلك فقد قامت الجزائر بوضع الكثير من الحلول لمشكلات التحضر الزائد في مدنها الكبرى ، و من بين تلك الحلول ، إنشاء مدن جديدة تمتص التكدس السكاني في المدن المختلفة ، و هذا بإقامة مناطق سكنية متكاملة الخدمات و المرافق في إطار تخطيط عمراني مبني على أسس علمية سامية و حديثة .

أما مدينة قسنطينة فهي تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه الظاهرة ، نظرا لزيادة الإزدحام السكاني بها ، خاصة في السنوات الأخيرة ، حيث أصبحت شوارعها لا تستوعب حركة المرور اليومية .

فأنشأت المدينة الجديدة –علي منجلي– لكسر حدة الكثافة السكانية العالية بها ، و بذلك الحد من مشكلة الإسكان الحضري ، هذه الأخيرة التي أصبحت تهدد الطابع العمراني و الجمالي لعاصمة الشرق الجزائري .

و من أجل هذا دفعتنا المبادرة العلمية ، إلى معالجة هذا الموضوع "المدن الجديدة و مشكلة الإسكان الحضري " و ذلك باتخاذنا المدينة الجديدة "علي منجلي" كنموذج لهذه الدراسة، و هذا لمعرفة مدى مساهمة المدن الجديدة في عملية فك الخناق عن الدول الكبرى و بذلك الحد من مشكلة الإسكان و معرفة ما هي الأساليب و الطرق التي يتم بواسطتها جذب و استقطاب السكان لها و العمل على تكيفهم و اندماجهم في الوسط الجديد .

و لتحقيق هذا المسعى ، ارتأينا أن نقسم الدراسة إلى ستة فصول و هي كالآتي :

الفصل الأول : تناول موضوع الدراسة و الخاص بتحديد المشكلة البحثية ، أهمية و مبررات اختيار الموضوع ، أهداف الدراسة ، تحديد المفاهيم الأساسية .

الفصل الثاني : تناول مختلف الإتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة الإسكان الحضري و كذلك النظريات الحديثة في تخطيط المدن ، و هذا بالتطرق إلى أهم الرواد الذين ساهموا في هذا المجال .

الفصل الثالث : جاء بعنوان "الإسكان و تنمية المدن الجديدة " ، و الذي تضمن مشكلة الإسكان الحضري و ما يترتب عنها من مناطق حضرية متخلفة ، بالإضافة إلى سياسة التطوير الحضري التي انتهجتها الدول للتخلص من المناطق المتخلفة و القيام بعملية تجديد و تطوير المدن و هذا بإنشاء مدن جديدة ، تساهم في تخفيف العبئ عن المدن الكبرى .

بالإضافة إلى تناول استراتيجيات تخطيط و تنمية المدن الجديدة ، حيث يضم هذا الجزء ، التعريف بالمدن الجديدة و إظهار الإستراتيجيات الحديثة في تخطيطها و تنميتها .

و في الجزء الأخير من هذا الفصل ، الذي جاء بعنوان –الإسكان و تنمية المدن الجديدة في الجزائر– تضمن مشكلة الإسكان بالجزائر (مظاهرها و المشكل المترتبة عنها)، مع

التطرق إلى عملية تبني الجزائر سياسة بناء مدن جديدة تحاول بموجبها إيجاد حلول لمشاكلها خاصة الإسكانية ، مع إظهار التجربة الجزائرية في هذا المجال.

الفصل الرابع : يظم البعد الإمبريقي للدراسة و الخاص بمشكلة الإسكان الحضري و عملية إنشاء المدن و المجتمعات الجديدة ، و تم تجزئته وفقا لموضوع الدراسة إلى قسمين : احتوى الجزء الأول على الدراسات الدولية ، أما الجزء الثاني فقد تضمن الدراسات المحلية .

الفصل الخامس :تضمن هذا الفصل متغيرات فروض الدراسة ، الإجراءا المنهجية للدراسة ، و هذا بعملية التعرف على متغيرات فروض الدراسة و المجالين العام و الخاص للدراسة ، و هذا بالتطرق إلى المجال المكاني و الزماني و البشري ، ثم منهجية الدراسة و التي تضمنت المنهج المستخدم ، و تقنيات البحث الميداني و أخيرا تحديد العينة وكيفية اختيارها .

الفصل السادس : و هو الفصل الأخير تحت عنوان تكميم و تحليل البيانات الميدانية و نتائج الدراسة ، حيث قسم إلى جزأين ، الجزء الأول خاص بعرض مناقشة بيانات الإستمارة، و الجزء الثاني خاص بنتائج الدراسة و أخيرا الخاتمة .

الفصـــــــل الأول : موضـــــــوع الدراســـــــة

أولا : الإشكالية

ثانيا: أسباب و مبررات اختيار الموضوع

ثالثا : أهمية الدراسة

رابعا : أهداف الدراسة

خامسا : تحديد المفاهيم الأساسية

أولا : الإشكالية

إن موضوع المدينة في الوقت الحالي ، و ما يرتبط بها من مشكلات ، يحتل الصدارة في اهتمامات و دراسات الباحثين ، حيث أن المدن عرفت تغيرات اجتماعية و اقتصادية كبيرة ، فهي تعتبر نقاط استقطاب للسكان ، نظرا لما تحمله من تطور في الخدمات و المرافق ، مما جعل النزوح نحوها يتزايد باستمرار ، دون تخطيط أو تنظيم ، حتى كادت بعض المساحات تضيق بسكانها ، و هذا في معظم المدن الكبرى .

فزادت مشكلات المدينة، و أصبحت احتياجات سكانها كبيرة ، حيث يعتبر الإسكان في مقدمة هذه الاحتياجات هو مشكلة اجتماعية ثم سكانية ، اقتصادية و إيكولوجية ، تحظى باهتمام الدارسين و المسؤولين على حد سواء، فظهرت لدراسته نظريات و أبحاث إمبريقية كثيرة، حيث أن الدارس في علم الإجتماع الحضري ، هذا الأخير الذي يعتبر فرع من فروع علم الإجتماع العام ، لا يستطيع فهم المجتمع الحضري دون أن يعرج على مسألة الإسكان ،هذه المشكلة التي بدأت تفرض نفسها جليا داخل الساحة العلمية.

إن الإحصائيات و التعدادات السكانية الأخيرة تشير إلى أن عدد السكان في العالم سوف يتضاعف خلال العشرين سنة القادمة ، وهذا يعني أن الدول إذا أرادت أن تحافظ على مستويات المعيشة و تحسنها ، فعليها أن تبذل أقصى جهدها لمضاعفة ما هو متاح لديها من سكنات و إمكانيات ، حتى تتماشى الخدمات و المرافق مع هذه الزيادة الرهيبة في عدد السكان .

و منه فإن اتجاه العالم في السنوات الأخيرة نحو سياسة التطوير الحضري وإنشاء مدن جديدة على أسس تخطيطية حديثة ، استقطب اهتمام الباحثين من فروع علمية مختلفة ،وهذا لدراسة المدينة، خاصة بعد التطورات المهمة في جغرافية المدن ، فأصبحت بموجبها في وضع يؤهلها لتقديم خبرات في عمليات التخطيط و التنظيم و ذلك للحد أو التقليص من مشكلة الإسكان ، الذي تعتبر من أهم المشكلات التي تواجه المدن ، و هذا نتيجة لإرتفاع معدلات النمو الطبيعية (زيادة الولادات و نقص الوفيات) وغير الطبيعية مثل الهجرة من الريف إلى المدينة ، و كذلك سوء التخطيط .

فأصبحت المدينة عبارة عن قرية كبيرة ، الحياة فيها شاقة ، تفتقر إلى الهدوء مع تزايد درجة الإزدحام وارتفاع معدلات التلوث بأنواعه، و هذا ما يكشف عجزها على استيعاب سكانها و إدماجهم في نظامها الحضري الحديث .

إن مشكلة الإسكان الحضري في أبعادها المختلفة تتجسد في أشكال عديدة نذكر منها : الفقر، الأحياء المتخلفة، البطالة ، الإنحراف الإجتماعي والإمتداد الفيزيقي الغير مخطط، حيث أن التخطيط الحضري السليم يلعب دورا كبيرا و مهما في تنظيم و مراقبة المجال وترشيد التنمية .

أما في الجزائر فتعتبر مشكلة الإسكان من القضايا الهامة التي تعاني منها أغلب المدن الجزائرية ، حيث أن السياق الإجتماعي التاريخي الذي تطورت فيه العائلة الجزائرية، تميز بعدة تغيرات و تحولات اجتماعية و اقتصادية و التي مست مختلف جوانب الحياة خاصة بعد الاستقلال، فمرت من خلاله العائلة الجزائرية من نمط سكني تقليدي مصمم على أساس عائلة ممتدة إلى مسكن حديث مصمم على أساس عائلة بسيطة، فأصبح النمط الجديد للسكن غير قادر على احتوائها و أصبح يشكل خطرا على توازنها ، هذا لأن الإسكان يتعدى حدود المكان الجغرافي الضيق الذي نسكن فيه ، ليشكل فضاءا متميزا تبرز فيه الحريات الفردية وفي نفس الوقت تراعى فيه الخصوصيات، لأنه يعتبر مطلبا اجتماعيا وحيويا للفرد والأسرة.

و لهذا الغرض اتجهت الجزائر في السنوات الأخيرة ، إلى اتخاذ سلسلة من التدابير والإنجازات التي تتماشى مع التوجيه الجديد للبلاد ، فأعيد النظر في سياسة التخطيط العمراني المنتهجة والقائمة على أسلوب التخطيط المركزي ،الذي كان يضمن للعرض العمومي احتكارا شبه كلي في ميدان الإسكان، فأصبح للقطاع الخاص الحق في التدخل في ميدان السكن و هذا ما أدى إلى التطوير في صيغه وعروضه، بما يتضمنه من تسهيلات وإعانات تتناسب مع مداخيل العائلات الجزائرية .

فعمدت الجزائر إلى إنشاء مدن جديدة ، تهدف إلى رسم خريطة جديدة للبلاد وذلك بإعادة توزيع السكان على كل السطح الجغرافي حتى تتوصل إلى فك الخناق على المدن الكبرى وإحداث توازن بين الأبعاد المختلفة لبنائها.

هذه المدن الجديدة تعتبر من إحدى السياسات الضرورية التي تنتهجها الدول بصفة عامة للتقليل من التركيز السكاني فيها، وذلك عن طريق عملية جذب السكان لها و السعي إلى توفير كل احتياجاتهم حتى يتم التفاعل والتكيف مع محيطها الجديد، ومنه فهي تعتبر كاستجابة لمتطلبات ملحة تعاني منها المدينة القديمة و تفرضها ظروف التحضر السريع.

و ظهرت إلى الوجود العديد من المدن الجديدة في الجزائر نذكر منها "**سيدي عبد الله وبوغزول**" بالجزائر العاصمة، المدينة الجديدة "**ماسينيسا وعلي منجلي**" بالشرق و التي تعتبر محور دراستنا الراهنة.

فقد أنشأت هذه المدينة الجديدة استجابة للمشاكل العديدة التي أصبحت تعاني منها مدينة قسنطينة خاصة في مجال السكن و الإسكان .

و تأسيسا على ما سبق، تتحدد أسئلة مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي :

*إلى أي مدى استطاعت المدينة الجديدة الحد من مشكلة الإسكان الحضري؟

ومجموعة من التساؤلات الفرعية:

* ما هي خصائص البناء العمراني والاجتماعي في المدينة الجديدة وهل أثر على عملية تكيف السكان داخلها؟

* ما هي وضعية السكن و التجهيزات الجماعية في المدينة الجديدة؟ وهل ساهمت في عملية جدب السكان لها؟

ثانيا : أسباب و مبررات اختيار الموضوع

يتشكل أي موضوع في ذهن الباحث من خلال جملة من الأسباب تقوده إلى اختيار موضوع للدراسة، فعملية تحديد أو اختيار موضوع الدراسة عملية غير خاضعة لعامل الصدفة أو العفوية، بل هي عملية قائمة على جملة من الأسباب والعوامل تقسم إلى عوامل ذاتية و أخرى موضوعية – علمية – .

وقد وقع الاختيار على هذا الموضوع، لأن الإسكان يعتبر مطلبا ضروريا بالنسبة للفرد و الأسرة ، بمعنى أنه ضرورة حيوية و بيولوجية لا يمكن أن نعيش بدونها، ومنه يمكننا حصر الأسباب التي بموجبها قمنا بهذه الدراسة في النقاط الآتية :

* إن موضوع الإسكان يعد جوهر التنظيم و التسيير الحضريين ، لذلك فإن كل دولة في العالم و انطلاقا من استراتيجياتها الوطنية و إمكانياتها تعمل جاهدة على وضع حلول أو بدائل لهذه المشكلة ، و نخص بالذكر المدن الجديدة.

* إن المدينة الجديدة "**علي منجلي**" حديثة النشأة الدراسات حولها قليلة خاصة في مجال الإسكان ، محور دراستنا، و لهذا فيمكن لهذه الدراسة المتواضعة أن تساهم في توضيح ودراسة هذا الجانب .

* من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع هي أهمية السكن من الناحية الإجتماعية و الأمنية و الاقتصادية ، فالمسكن هو المأوى الذي يحمي الفرد من الاعتداءات الخارجية وكذلك يسمح له بأن يمارس نشاطاته بكل حرية .

ثالثا : أهمية الدراسة

إن لكل دراسة أكاديمية أهميتها التي تدفع الباحث لسبر أغوارها، ومحاولة التوصل إلى نتائج تجيب على تساؤلاته، ويكون طريقه في ذلك الأدوات المختلفة للبحث العلمي ومناهجه مع استخدامها بطريقة علمية موضوعية، والبحث العلمي في علم الاجتماع يسعى إلى تحقيق هدفين رئيسيين :أولها نظري، والثاني عملي، والهدف النظري :يتم من خلاله التعرف على طبيعة الحقائق والعلاقات الاجتماعية، والنظم الاجتماعية، أما الهدف العملي: فيمكن الاستفادة منه في وضع خطة للإصلاح على أساس سليم وفق ما يرتضيه التطور الطبيعي للمجتمع.[1]

وعليه فإن أهمية الدراسة الراهنة تكمن في الأزمة الحقيقية التي تعيشها وضعية الإسكان على المستوى الوطني عموما وعلى مستوى مدينة قسنطينة على الخصوص، وذلك نتيجة عدم مسايرة العرض للطلب ، فنجد الحظيرة السكنية في حالة من الفوضى العارمة وسوء التنظيم ، فأصبحت معظم أحياء قسنطينة عبارة عن تجمعات إسمنتية قليلة المساحات الخضراء، مكتظة بالسكان،و هذا يلاحظ بالعين المجردة و أكدته العديد من الدراسات في هذا المجال، ومنه فقد بدأت الجزائر منذ السنوات الأولى بعد الاستقلال في إعادة تنظيم مجالها العمراني الحضري وذلك بتفعيل سياسة إنشاء المدن الجديدة و هذا لمواجهة ظاهرة التحضر و ما حملته من آثار ومشاكل حضرية .

[1]: عبد الهادي الجوهري : أصول علم الاجتماع،، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة، سنة 1997، ص ص98- 99

فأنشأت المدينة الجديدة "علي منجلي" قصد فك الخناق على مدينة قسنطينة عموما و تحسين وضعية الإسكان حتى تستطيع الدولة تلبية حاجيات السكان من إسكان و عمل و خدمات و مرافق ...إلخ.

كما تكمن أهميتها في محاولة إبراز مقومات نشأة المدن الجديدة في الجزائر و كذلك وضعية الإسكان المزرية التي أدت إلى انتشار الأحياء المتخلفة التي بقيت تحاصر المدن مشوهة بذلك المظهر العمراني لها .

رابعا : أهداف الدراسة :

إن لكل دراسة هدف أو غرض يجعلها ذات قيمة علمية، والهدف من الدراسة يفهم عادةً على أنه السبب الذي من أجله قام الباحث بإعداد هذه الدراسة والبحث العلمي هو الذي يسعى إلى تحقيق أهداف عامة غير شخصية ذات قيمة ودلالة علمية.[1]

والدراسة الراهنة تسعى إلى تحقيق هدفين أساسيين، إحداهما نظري والأخر تطبيقي.

بالنسبة للهدف النظري فيتمثل في التعريف بمشكل الإسكان الحضري وما يصاحبه من مشاكل، كذلك تبيان النظريات و الأبحاث الميدانية التي حاولت دراسة الموضوع وتشخيص واقعه ، و كذلك الأمر بالنسبة للمدن الجديدة التي أنشأت مؤخرا بالجزائر عامة وقسنطينة خاصة، استجابة لمتطلبات واحتياجات اجتماعية واقتصادية .

أما بالنسبة للهدف التطبيقي فيكمن في الأهداف الآتية:

*معرفة العلاقة بين إنشاء المدن الجديدة و عملية الحد أو التقليص من مشكلة الإسكان الحضري .

* تقصي واقع الإسكان في الجزائر من خلال الوقوف على بعض الإحصائيات المتوفرة وكذلك التعرف على أهم المقومات الإجتماعية والاقتصادية التي تساهم في نشأة ونمو المدن الجديدة والعمل على تكيف السكان مع محيطها الجديد.

* تشخيص الواقع الفعلي للمدينة الجديدة و الأسباب التي أوجدتها .

* معرفة نوعية ونظام الإسكان (سكن، مرافق و خدمات) في المدينة الجديدة و مدى مساهمته في عملية جذب السكان للعيش فيها.

[1]: محمد شفيق: البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية سنة 1998، ص 55.

* إبراز أهمية التخطيط الحضري في سياسة الإسكان مع مراعاة خصائص السكان الإجتماعية .

خامسا : تحديد المفاهيم

يمثل تحديد المفاهيم وشرح المصطلحات المستخدمة في أي بحث أو دراسة، أمرا أساسيا و ذلك لضرورته في تحديد الموضوع و المتطلبات النظرية و المنهجية التي يستخدمها الباحث ، و تزداد هذه الأهمية لتحديد المفاهيم ، في الدراسات السوسيولوجية التي مازال جزء كبير من مفاهيمها يكتنفه اللبس و الغموض و عدم التحديد .

فعملية تحديد المفاهيم تساعد على الفهم الأمثل للموضوع و أبعاده و منه فهي تشكل إطارا تصوريا أو شبكة مفاهمية لتحليل و تقصي واقع الظاهرة المدروسة و بذلك تساعد الباحث على إيجاد مفاتيح لفهم الموضوع و التوصل إلى معالجة الظاهرة المدروسة بطريقة سليمة و موضوعية ، و تتضمن الدراسة الراهنة عدة مفاهيم وهي :

1- المدينة:

تعتبر المدينة ظاهرة اجتماعية ارتبط وجودها بوجود المجتمع الإنساني، و اختلف نمطها باختلاف المراحل التاريخية والاقتصادية التي قطعتها الإنسانية و كانت محل اهتمام الباحثين و الفلاسفة عبر العصور.

فعندما نحاول إعطاء تعريف للمدينة، فإننا نواجه صعوبة في ذلك ، فهي لا تخص مصطلح المدينة وحده لأن الكثير من الباحثين وخاصة علماء الإجتماع يدركون ماذا نعني بكلمة المدينة، و لكن أحدا لم يقدم تعريفا مرضيا لها، و هذا لأنها ظاهرة معقدة تولدت عن تفاعل عدد من العوامل المتشابكة ، ومن ثم اختلف العلماء في تعريفهم لها و ظهرت تعريفات مختلفة حسب وجهة نظر كل عالم[1].

فعرفت المدينة أحيانا في ضوء إصلاحات قانونية ، ذلك إذ كان ما يطلق عليه اسم مدينة عن طريق إعلان أو وثيقة رسمية تصدر عن سلطة عليا[2].

يعتبر هذا التعريف واضح لكنه غير مرض ، حيث أن الإعلان أو الوثيقة الرسمية ليس بالضرورة هو الذي يحدد أن المكان عبارة عن مدينة ، فالعديد من المدن في العالم نشأة و تطورت دون إعلان رسمي .

---

[1]: حسين عبد الحميد أحمد رشوان: مشكلات المدينة ، دراسة في علم الإجتماع الحضري –المكتب العربي الحديث، الإسكندرية 2002 ص 05 .

[2]: محمد عاطف غيث:علم الإجتماع الحضري ، مدخل نظري ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1995 ص 125.

ومنهم من عرف المدينة في ضوء عدد السكان، فقد اتفقت الهيئات الدولية على أن أي مكان يعيش فيه 20000 نسمة فأكثر، يعتبر مدينة، حيث يتبين تزايد نسبة سكان المدن في العالم زيادة كبيرة[1].

إن هذا التعريف يركز على الناحية الإحصائية و لا يفيدنا من الناحية السوسيولوجية ، لأنه ينبغي إلغاء التعريفات المبنية على أساس كثافة السكان، لأن الكثير من القرى في بعض الأحيان تكون كثافتها مقاربة للمدن وفي بعض الأحيان تزيد عنها .

أما "**روبيرت بارك**" فالمدينة عنده ليست مجرد تجمعات من الناس ، مع ما يجعل حياتهم فيها أمرا ممكنا، مثل الشوارع والمباني ووسائل المواصلات، كما أنها ليست مجموعة من النظم والإدارات مثل المحاكم والمستشفيات والمدارس والشرطة والخدمات المدنية من أي نوع، إن المدينة فوق هذا كله اتجاه عقلي، مجموعة من العادات والتقاليد، إلى جانب تلك الاتجاهات المنظمة والعواطف المتأصلة في العادات و التي تنتقل عن طريق هذه التقاليد[2].

وعرف أيضا **بارك** المدينة على أنها: منطقة طبيعية لإقامة الإنسان المتحضر، لها أنماط ثقافية خاصة بها، حيث تشكل بناءا متكاملا يخضع لقوانين طبيعية واجتماعية على درجة عالية من التنظيم لا يمكن تجنبها[3].

و من خلال تحليله النظري للمدينة أظهر أن هناك مستويين للتنظيم الإجتماعي، مستوى حيوي و آخر ثقافي ، حيث يمثل المستوى الأول البناء التحتي للتنظيم ، تكون المنافسة فيه هي العملية الأساسية و الموجهة، وبالتالي يكون البقاء هو القانون المسيطر، بينما يمثل المستوى الثقافي بناءا فوقيا، يكون فيه التماثل والإتصال والإتساق أهم العمليات المنظمة ويكون النظام الأخلاقي والتقاليد هو القانون المسيطر، وبالتالي يفرض البناء الفوقي ذاته على البناء التحتي[4].

و قد عرف **ماكس فيبر** المدينة على أنها : ذلك الشكل الإجتماعي الذي يؤدي إلى ظهور أنماط متعددة و ملموسة في أساليب و طرق الحياة ، مما يسمح بظهور أعلى درجات الفردية الإجتماعية ، و هي بذلك وسيلة للتغير الإجتماعي التاريخي[5].

---

[1]: حسين عبد الحميد أحمد رشوان: مرجع سابق، 95 ص 57

[2]: محمد عاطف غيث : نفس المرجع السابق ص 129.

[3]: السيد عبد العاطي سيد : علم الإجتماع الحضري –مدخل نظري-ج1 ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ،2003،ص313.

[4]: نفس المرجع ،ص315.

[5]: حسين عبد الحميد أحمد رشوان : المدينة ، دراسة في علم الإجتماع الحضري ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،ط6 1998 ، ص 58.

و منه فقد عرف **فيبر** المدينة في ضوء الأشكال الإجتماعية التي تسمح بالتجديد الإجتماعي وتطور القدرات الفردية و منه فإن تطو الروابط والصلات الإجتماعية بين سكان المدينة ، يعتبر شرطا أساسيا في وجود المجتمع الحضري.

و منه فإن المدن التي تكون فيها المجتمعات والثقافات مختلفة، تنتظم الحياة فيها بطرق متباينة و ذلك نتيجة حتمية لتباين السلوك الإجتماعي فيها.

أما **لويس ويرث** فعرف المدينة بأنها: المركز الذي تنتشر فيه تأثيرات الحيات الحضرية إلى أقصى جهات من الأرض، و منها أيضا يتخذ القانون الذي يطبق على جميع الناس.

و قدم **ويرث** تعريفا آخر مفاده أن المدينة: عبارة عن موقع دائم للإقامة يتميز بكبر الحجم و ارتفاع الكثافة السكانية، يسكنه أفراد غير متجانسين اجتماعيا[1].

ركز هذا التعريف على ثلاثة متغيرات و هي: الحجم، الكثافة واللاتجانس وهي في حد ذاتها من خصائص المجتمع الحضري، فحسب رأي ويرث إن نمو حجم المدينة وتوسعها وتنوعها يؤدي إلى إضعاف العلاقات الإجتماعية بين سكانها، فيترتب عن ذلك ظهور جماعات وثقافات متعددة ومختلفة ومتباعدة، وبالتالي يقل احتمال معرفة الفرد لسكان المدينة معرفة شخصية فتصبح العلاقات بذلك بين السكان سطحية ومؤقتة.

أما **جورج زيمل** فلم يقدم تعريفا محددا للمدينة، لكنه ذكر أن المشاكل العميقة للحياة تتبع من مطلب الفرد أن يحافظ على استقلاله وفرديته ووجوده في وجه القوى الإجتماعية الهائلة و للتراث التاريخي والثقافة الخارجية .

نلاحظ أن **زيمل** يحاول أن يبحث الأسس السيكولوجية التي تكمن وراء الطابع الميتروبولييس للحياة، فيدرس التوترات والعواطف ونوع الذكاء الذي يجب أن يتمتع به الأفراد الذين ينجحون في الحياة في مثل هذا النوع من المدن الكبرى[2].

و هناك من يرى أن طبيعية المدن تختلف حسب طبيعة الأنظمة، إذ أن حال المدينة في دول العالم الثالث، يختلف عما هو موجود في الدول الصناعية الكبرى بسبب اللاتوازن الإجتماعي

[1]: محمد عاطف غيث : مرجع سابق ، ص 129.
[2]: نفس المرجع ، ص 131.

وتضاعف عدد البطالين والثقافة البدائية، وهذا يشكل حاجزا أمام النمو الاقتصادي، مما يحتم و يلزم تعامل كامل بين عالم الإجتماع والاقتصادي لحل مشاكل الإسكان[1].

و عرفت المدينة أيضا على أنها : تمثل قطب انجذاب لكل الفئات الإجتماعية ، بما فيها المستضعفة باعتبارها تمثل مركز السلطة و المعرفة و فرصة للترفيه الإجتماعي بصورة عامة تمثل الرقي و المدنية[2].

و في الجزائر، تعتبر كتابة الدولة للتخطيط، كل تجمع سكني حضريا إذا كان الحد الأدنى للسكان القاطنين في المركز الرئيسي 5000 نسمة، بالإضافة إلى زيادة عدد السكان القادرين على العمل الغير زراعي، و في مختلف الأنشطة على 1000 عامل[3].

حيث شهدت المدن في الجزائر تحولات مختلفة، تأثرت بالظروف الإجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة، وشكل التقسيم الإداري للمدن_محورا هاما في تنميتها عمرانيا واجتماعيا ، حيث بلغ عدد الولايات 15 ولاية سنة 1963 ثم ارتفع هذا العدد إلى 31 ولاية سنة 1974 ليصبح عدد الولايات 48 ولاية و عدد البلديات 1541 بلدية سنة 1985[4].

ومما سبق يمكن أن نعرف المدينة بأنها عبارة عن تجمعات سكانية كبيرة وغير متجانسة تعيش على قطعة أرض محدودة نسبيا و تنتشر منها تأثيرات الحياة الخضرية المدنية، ويعمل أهلها في الصناعة أو التجارة أو كليهما معا، كما تمتاز بالتخصص وتعدد الوظائف السياسية والاجتماعية.

فيقول **Yves chalas** عنها ما يلي: المدينة دوما تدهشنا بتطوراتها، فهي لا تظهر دوما بما ننتظره منها، لذا فيجب علينا دوما أن نقرأ و نحاول قراءتها حتى نتطلع إلى الأمل والمستقبل معها[5].

ومنه فإن المدينة ذات خصائص اجتماعية تتفق مع خصائص الظاهرة الإجتماعية ولا تقف عند حدودها المحلية بل تمتد خارج حدودها، وتسيطر على المناطق التي تقع خارج هذه الحدود، حيث يميل مركز المدينة المنطقة الهامة التي تسيطر على باقي أجزائها.

---

[1] :) Jean Remy, La ville : Phénomène économique, deuxième édition :economica,2000 pp108-109.

[2] :) M. Cote ,L'Algérie ou l'espace –détourne , média plus , Alger 1993 p 50.

[3]: محمد السويدي :مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري – ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية 1984 ص 67.

[4]: بشير التيجاني : التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2000 ص 31.

[5] :Yves Chalas , L'invention de la ville , édition Economica Paris 2000 p1.

ومن خلال ملاحظتنا للواقع الذي نعيش فيه، نقدم تعريفا إجرائيا للمدينة وهو كالآتي: هي تجمع بشري ذو فعالية اقتصادية متنوعة، يكون على أرض واسعة تساعد على بقائه، تتكاثف أبنيته باتجاه وسط رئيسي مركزي، تتجمع فيه جملة من النشاطات الاقتصادية والسياسية ومرافق وخدمات، فينتج اختلاف في المدن عن بعضها البعض من عدة نواحي، و لكل مدينة شخصيتها نتيجة لأصلها التاريخي وتطورها الاقتصادي والاجتماعي والعمراني.

2- <u>المدينة الجديدة :</u>

تعتبر المدن لجديدة، من السياسات التي تنتهجها العديد من الدول لحل مشاكلها العمرانية وبالذات بالنسبة للمراكز الحضرية الكبرى بها .

و من هنا نجد أنه لا بد من التعرف على ما يقصد بالمدن الجديدة التي نحن بصدد دراستها ، لذلك لابد من الوقوف على معناها و مفهومها ، استنادا إلى المدن التي تم إنشاؤها في الدول المتقدمة مثل إنجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية و كذلك التي أنشأت في بعض دول العالم الثالث.

فقد اقترح "**إبنزار هوارد E. Howard** "بناء مدن جديدة بأكملها، وضمن هذه الاقتراحات في الكتاب الذي أصدره عام 1828 عنوانه "**مدن الحدائق غدا**" و لم تكن هذه الفكرة التي حملها لنا تمثل نمطا من أنماط الضواحي القريبة من المدن القديمة، بقدر ما كانت مجتمعات جديدة مستقلة، تتمتع بالاكتفاء الذاتي، حيث يبلغ تعداد سكانها ملا يقل عن 30 ألف نسمة و يتمتعون بوجود فرص عمل ملائمة، والإقامة الدائمة بالمدينة، هذا إلى جانب الخدمات الترويحية للسكان[1].

و قد قام_"**هوارد**" بتنفيذ فكرته المتصلة بمدينة الحدائق عام 1907 و أخرى عام 1920 ، بعد ذلك بدأت الحكومة حملة نشطة لإنشاء تجمعات حضرية جديدة عام 1946 حتى بلغ عددها 28 عام 1971 ، و هذا حتى يتم استقبال الفائض المتواجد في المدن الكبرى و خاصة مدينة لندن[2].

و من هذا المنطلق ظهرت العديد من المدن الجديدة عبر العالم ، وقد عرفها العديد من الباحثين و العلماء و اختلفت هذه التعاريف باختلاف المكان و الزمان_ونذكر بعضها :

---

[1]: مصطفى عمر حمادة : السكان و تنمية المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية 1998 ص 43.

[2]: نخبة من أساتذة علم الإجتماع :علم اجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية 2001 ص 51.

يرى **صلاح بسيوني** أن المدن الجديدة: هي ذلك المجتمع المحلي المستحدث، الذي يتم إنشاؤه بناءا على أسس تخطيطية شاملة ومتكاملة بكل جوانبه الاقتصادية والفيزيقية والتنظيمية ويلي ذلك نقل العناصر البشرية المختارة بشروط معينة، وذلك بهدف تحقيق وضع اجتماعي واقتصادي متطور عن الوضع السابق في المدن التقليدية، و يكون الهدف منه تنمية و تطوير الموارد البشرية والاقتصادية و رفع المستوى الإجتماعي[1].

وهناك تعريف آخر يبين أن المدن الجديدة خلال العقود الأخيرة كان انتشارها و إنشاؤها اختيارا أساسيا ، ذلك أن المدن الجديدة و إن كانت تعبر عن عملية التطور العمراني وتعتبر في الوقت نفسه وسائل فعالة قادرة على الإسراع بالبنية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك أنها تنتج عن قرارات إيديولوجية سائدة في المجتمع الواحد و تعكس الاتجاهات الهامة في ميدان التطور الاقتصادي والاجتماعي[2].

و نذكر تعريف آخر وهو : "إن المدن الجديدة تعتبر وسيلة ناجحة لتنظيم العواصم والبلدان وهذا الجانب هو المعروف كثيرا، ويكون دون شك تجمعا سكانيا هائلا مخططا، لأن الهدف الأساسي العام الذي كان من وراء إنشاء مدينة جديدة، هو محاولة 'يجاد بنيان عمراني منظم، يحل محل أشكال منافسة، تسود فيها جيوب سكانية (عمرانية)، شكلها مواطنون بطريقة فوضوية غير مدروسة و بدون رقابة تقنية[3].

ومنه واستنادا لما سبق، فإن المدن الجديدة أنشأت لأغراض تخطيطية، اقتصادية واجتماعية وثقافية على نحو يعطيها الشمول والتكامل في كافة الجوانب الفيزيقية والاقتصادية.

كما عرفت المدن الجديدة على أنها عبارة عن تجمع عمراني، أنشأ عموما لأغراض سياسية و يبنى في مدة قصيرة على أرض إما قليلة المساكن أو معدومة، و تكون في غالب الأحيان على شكل دائري أو نجمة[4].

و قد عرفها "**بول دولوفريي**" الذي يعتبر الأب الروحي للمدن الجديدة في فرنسا كما يلي: "إن المدن الجديدة عبارة عن مدن مستقبلية تحض بتقدم تكنولوجي عالي في جميع الميادين

---

[1]: مصطفى عمر حمادة : مرجع سابق، ص 45..

[2]: الطاهر أجغيم :تطور المدن وعلاقتها بالبيئة المحيطة ، الباحث الإجتماعي،ع 07، مارس 2005 صص179-180.

[3]: نفس المرجع ، ص 183.

[4] :F./ville nouvelle .Wikipedia.htm p 1 le 07.04.2008 à 14h.15.

اقتصادية ، سياسية، عمرانية .....و تسمح بتوجيه التنمية في إطار الوظائف الإقتصادية والإسكانية[1].

و يرى الدكتور مصطفى عمر حمادة أن المدن الجديدة ما هي إلا مدن مصنوعة أو مخططة لا دخل لسكانها في التخطيط الذي وضع وهذه المدن يتم التخطيط الشامل والمتكامل لها من جانب الجهات الحكومية المختصة بحيث يشتمل التخطيط على كافة الجوانب العمرانية والتنظيمية و أيضا الاقتصادية[2].

ومنه فإن المدن الجديدة لا تختلف كثيرا عن المدن القديمة و بخاصة في تعريفها، فيما أجمع فيه العلماء، فهي لا تختلف عن المدن القديمة إلا من حيث الأدوار التي يؤديها كل منها، فالمدن الجديدة تتعدد أنماطها وصورها، وذلك ينبع أساسا من الاختلاف في الوظائف والدوار و الهداف التي تقوم بها هذه المدن.

أما في الجزائر، فقد جاء في الجريدة الرسمية لسنة 2002 ما يلي:

"المدينة الجديدة هي كل تجمع بشري ذي طابع حضري، ينشأ في موقع خال أو يستند إلى نوى سكنية موجودة ، وهي تشكل مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري بما يوفر من إمكانيات التشغيل و الإسكان و التجهيز".[3]

وبعد كل هذه التعريفات التي أردنا من خلالها توضيح معنى المدن الجديدة ، هذه الأخيرة التي انتشرت في معظم مناطق العالم، سنعطي تعريفا إجرائيا لها وهو كالآتي: المدن الجديدة هي تلك المدن التي أنشأت بناءا على قرارات حكومية وبطريقة موجهة، الهدف منها استيعاب الزيادة السكانية وخلق فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى تخفيف الضغط السكاني على المدن الكبرى وذلك من أجل دفع عجلة التنمية الإجتماعية والاقتصادية.

[1] F/une ville nouvelle comment ça fonctionne .h. géographique e, Créteil.htm par Lamotte Alain le 30.06.2008 ,p03 à 12h.00 .

[2]: مصطفى عمر حمادة: مرجع سابق، ص ص45-46.

[3]: الجريدة الرسمية: الجمهورية الجزائرية عدد 34،2002 ص 05 .

وبعد تعريفنا للمدن الجديدة، نتطرق إلى مفهوم آخر وهو:

المجتمع الجديد:

إن العالم المتقدم أصبح يبحث عن مجتمعات جديدة يقوم فيها بعملية تجريب أنماط من الحياة وتقوم على أسس جديدة تختلف عن الأنماط التقليدية أو حتى المستحدثة التي ساهمت في التقدم التكنولوجي في هذا المجال.

حيث وردت عدة تعاريف للمجتمع الجديد أو المستحدث نذكر منها:

"إن المجتمع الجديد، مجتمع غرضي، خطط له تخطيطا شاملا ليصبح منطقة جذب لأعداد من البشر و ليحقق أهدافا معينة.[1]

وهناك تعريف آخر جاء فيه: "إن المجتمعات الجديدة هي أجزاء من مجتمعات قائمة بالفعل، أشمل وأكبر، أو هي جماعات متكاملة أريد لها (تخطيطا أو برنامجا) أن تقوم في مناطق بعيدة أو قريبة من الجماعات القائمة بالفعل و المستقرة لتخفيف الكثافة السكانية فيها أو لبث طريقة جديدة في الحياة.[2]

ومن هذا المنطلق ، فإن المجتمع الجديد جزء من مجتمع قائم بالفعل، له عاداته وتقاليده وأعرافه من بناءات اجتماعية واقتصادية محددة، يحتمل ألا تختفي مظاهرها في المجتمع الجديد وبوجه عام، يمكن القول أن خلق إنسان جديد(وعيا، إدارة،تخصصا) هو الهدف الأكبر من كل محاولة لجعل المجتمع الجديد فكرة وواقعا وإسهاما في التنمية.

و نذكر تعريفا آخر وهو:" إن المجتمع الجديد، هو مجتمع مقصود التكوين، الذي يعني محاولة لبناء و تنمية المجتمع بطريقة متعمدة وواعية".[3]

<u>1)- مقومات تأسيس المجتمع الجديد</u>

إن عملية خلق مجتمعات جديدة متكاملة الجوانب يقوم على إحداث سلسلة من التغيرات الشاملة التي تكون في إطار أسس علمية مدروسة، لأن الهدف الأساسي من إنشاء مجتمعات جديدة يتمثل في عملية رفع المستوى الإجتماعي الاقتصادي والثقافي وبذلك يستطيع التغلب على المشاكل التي طرحها الواقع في المجتمع التقليدي.

و نذكر مجموعة من المقومات التي يرتكز عليها المجتمع الجديد وهي:

---

[1]: نخبة من أساتذة علم الإجتماع: علم اجتماع المجتمعات الجديدة ، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية 2006 ص 36.

[2]: نفس المرجع ص 205.

[3]: جابر عوض سيد : التكنولوجيا و العلاقات الإجتماعية ، دار المعرفة الجامعية 1996 ص 100.

- إن نجاح المدن الجديدة في عملية التطوير و التنمية يتطلب الدقة في اختيار القيادات المحلية الواعية، و ذلك لما لها من دور فعال في عمليات التغيير ونوع المشاركة الإيجابية الفاعلة في الإنجاز.
- المجتمع الجديد لا ينبغي أن يكون عن بناءات سكنية فحسب و إنما يقام أساسا لتحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية معينة، وبذلك لا بد أن يوفر كل مستلزمات الحياة المستقرة لسكانه، من مسكن ملائم و فرص عمل ...إلخ.
- إن ضمان تكامل الخدمات واستكمالها قبل البدء في عملية التهجير، يعد وسيلة لتحريك طاقات السكان نحو الخلق و الابتكار.[1]

2)- <u>أنواعه</u>:

إن المجتمعات الجديدة أو المستحدثة قد تكون قديمة مستحدثة أو حضرية مستحدثة، ومنه قلها عدة أنواع نذكر أهمها:[2]

- **<u>المجتمع المستحدث التلقائي :</u>**

إن المجتمع المستحدث التلقائي هو مجتمع سكانه جاؤوا من مناطق مختلفة من حيث المكان و الثقافة ، و لهذا فإن المجتمع يتسم بعدم التجانس و منه حدوث اضطرابات بسبب كون سكان هذا المجتمع التلقائي الجديد يتأرجحون بين المجتمع القديم الذي جاؤوا منه و المجتمع الجديد الذي جاؤوا إليه .

- **<u>المجتمع المستحدث المخطط :</u>**

المجتمع المستحدث المخطط هو الذي ينشأ و يقام بصورة مخططة و مقصودة و ليس بصورة عشوائية أو تلقائية .

فالمجتمع المستحدث المخطط هو مجتمع يتكون من أفراد أو سكان تم تحريكهم أو إدخالهم فيه بعد وضع خطة تنفيذية سابقة ، يقوم بها مخططون متخصصون يعتمدون على أسلوب علمي و دراسة شاملة يتم فيها توطين السكان بناءا على طلبات ملحة قصد تحسين أوضاعهم من جميع الجوانب.

و منه فإنه عند بناء مجتمع جديد أو مستحدث كأحد الحلول لمواجهة لمشاكل في مجتمعنا، لا يقتصر على مجرد خلق مدن جديدة تحوي سكنات ومنشآت عمرانية، وإنما يرتبط بالدرجة

---

[1]: www 2008-02-16 .المجتمعات الجديدة في مصر ، خالد علي البسيوني ، مجمع عمران نت .htm.

[2]: بن سعيد سعاد : علاقة الجيرة في السكنات الحضرية الجديدة ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير 2006-2007 ص 43-44.

الأولى بخلق إنسان جديد (في قيمه و عاداته و نظرته إلى الحياة و في علاقته وتفاعله مع البيئة الإجتماعية التي يعيش فيها .

ومنه وكاستنتاج لما سبق ذكره، فإن المجتمع الجديد أو المستحدث، هو مجتمع بني على أسس تخطيطية شاملة ، فهو نموذج بنائي جديد للمجتمع المحلي، ينشأ وفقا لخطة محددة تستهدف توطين عناصر بشرية بعد تهجيرها من بيئتها الأصلية إلى البيئة المحلية الجديدة ، مع توفير كافة أساليب العيش و الإقامة لهم و تدبير الأنظمة التي تلبي احتياجاتهم .

3- المشكلة:

يختلف علماء الإجتماع في إعطاء تعريف قاطع وواضح لمفهوم المشكلة، فقد استخدم هذا الأخير بكثرة في علم الإجتماع وقد تناولته العديد من النظريات في البنائية الوظيفية والماركسية التي تقوم على عدة مقولات وأفكار أساسية ، ترتكز عليها تحليلات أنصار هذه النظريات، فهي تعكس عددا كبيرا من المفاهيم والتصورات التي تساهم في معالجة الكثير من القضايا و المشكلات الإجتماعية.

فالمشكلة عند "**ميرتون**" تعني: ذلك التناقض والتباين بين ما هو موجود في المجتمع و بين ما ترغب مجموعة معينة من هذا المجتمع أن يكون عليه.[1]

إن هذا التعريف ، يركز على الاختلاف الموجود في النظام الإجتماعي نفسه و الذي يصيب البناء الإجتماعي ، حيث يجب تحديد أدوار الأفراد في المجتمع ومراكزهم حتى لا يؤثر هذا في النسق الإجتماعي بصفة سلبية ، فيصبح بمثابة معوقات سلبية.

ويرى أيضا **ميرتون** أن الفعل وما يرتبط به، من قيم ومعايير هي التي تحدد المشكلة ، فمثلا قد تكون ظاهرة معينة ممنوعة أو انحرافية تعد مشكلة في مجتمع ما، لكن تعد في مجتمعات أخرى عادية وسوية ومنه لا تعد مشكلة، و هذا راجع لأنها عبارة عن أفعال غير قابلة للقياس مثل السرقة، الإنتحار، الإغتصاب ...إلخ، وبذلك لا نستطيع مقارنتها ببعضها البعض، لتقدير أهميتها أو خطورتها، لعدم وجود مقياس محكم.

و تعرف المشكلة أيضا على أنها : نمط من السلوك ، تشكل تهديدا للمجتمع ، أو لتلك الجماعات و المؤسسات التي يتكون منها المجتمع.[2]

---

[1] صبحي محمد قنوص : دراسات في علم الإجتماع ، دار النهضة العربية ، بيروت ط1 2000 ص 291.

[2]: قيس النوري : الأنثروبولوجيا الحضرية بين التقليد و العولمة ، حمادة للنشر و الإشهار، الأردن 2001 ص 191.

أما التهديد الذي تمثله المشكلات ، فيكمن في كون بعض أنواع السلوك التي يرفضها المجتمع، تخرق القواعد والمعايير السائدة فيه، مما يعرضه إلى الاضطراب والفوضى، ومع ذلك فليس كل المشكلات نابعة من خرق المعايير والقيم[1].

ومنه فيتضح لنا مما سبق، أنه ليس كل مشكلة تكون نتيجة خرق للعرف والتقاليد والقيم، فمثلا الإنفجار السكاني يعتبر مشكلة، لكنها لا تنجم عن انحراف السلوك والقيم والمعايير، بل هو حصيلة لعدة عوامل من بينها:الهجرة الداخلية والخارجية، النمو الديمغرافي أي الزيادة في المواليد و تراجع في نسبة الوفايات.

وعرف **جورج لندبرج** المشكلة كالآتي:

"هي أي سلوك انحرافي في اتجاه غير موافق عليه، له من الدرجة ما يعلو فوق مستوى الحد التسامحي للمجتمع، ومثل هذا السلوك الذي يجاوز حدود التسامح، يؤدي إلى فعل يهدف إلى حماية المجتمع وإصلاح المخالف أو الجاني وتحذير كل إنسان من أن الإنحراف الذي يتعدى نقطة معينة، لن يتسامح فيه[2].

وعرف **لورينس فرانك** المشكلة عل أنها: أية صعوبة أو أسوأ تصرف لعدد كبير من الناس نسبيا، مما تدعو الحاجة إلى إزالته أو إصلاحه، وأن حل المشكلة الإجتماعية يعتمد بشكل واضح على اكتشاف وسيلة الإزالة والإصلاح، علما بأن الأسباب الحقيقية لظهور المشكلات الإجتماعية هو التغير الإجتماعي، الذي يحصل نتيجة للتحضر والتصنيع والتنمية والتقدم العلمي والتكنولوجي مما يزيد من تضخم المشكلات وتعقدها[3].

ونذكر تعريف آخر وهو: المشكلة هي موقف يؤثر في عدد من الأفراد، بحيث يعتقدون أو يعتقد الأفراد الآخرون في المجتمع، بأن هذا الموقف هو مصدر الصعوبات والمساوئ وهكذا تصبح المشكلة الإجتماعية، موقفا موضوعيا من جهة وتفسيرا اجتماعيا ذاتيا من جهة أخرى، والمشكلات الأساسية التي يعاني منها المجتمع نذكر منها الإسكان الغير ملائم،المناطق المتخلفة، الإنحراف، العنف...إلخ[4].

---

[1]: نفس المرجع ص 197.
[2]: محمد عاطف غيث : المشاكل الإجتماعية و السلوك الإنحرافي ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ص ص20-21.
[3]: احسان محمد حسن: موسوعة علم الإجتماع، الدار العربية للموسوعات ، بيروت لبنان 1999 ص 177.
[4]: محمد عاطف غيث : قاموس علم الإجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ص 433.

وعرفت المشكلة أيضا على أنها: عبارة عن موقف أو وضع أو سلوك غير مرغوب فيه ومتكرر الحدوث، مما يقتضي تغييره للأفضل.[1]

إن هذا التعريف يوضح أن المشكلة عبارة عن موقف أو سلوك متكرر ومرفوض، لأنه بطبيعة الحال ضد المعايير والأعراف والقيم الإجتماعية وبذلك يجب تغييره للأفضل والأحسن.

تعددت تعاريف المشكلة من طرف العديد من الباحثين وعلماء الإجتماع، فالبعض يتفق في نقاط ويختلف في نقاط أخرى، ومنه ففي ضوء هذه الدراسات، يمكننا إعطاء تعريف إجرائي للمشكلة وهو كالآتي:

" هي تلك التناقضات والإختلالات، تكون في البناء الإجتماعي وينظر عليها المجتمع على أنها غير سوية وخارجة عن إطار القواعد والمعايير التي حددها التنظيم الإجتماعي للسلوك السوي، ويجب العمل على التقليص أو الحد منها، لأن لها آثار و نتائج تضر بالفرد والمجتمع".

4- الإسكان الحضري:

دعا الباحثون إلى أهمية التوصل إلى اتفاق على معنى ومفهوم **الإسكان** وذلك بين الخبراء ومتخذي القرار وباقي المتعاملين مع قطاع الإسكان في الدولة، لما لذلك من تصحيح في الأوضاع السلبية السائدة والناتجة عن الاختلاف في فهم وتطبيق المفهوم خلال العقود الماضية.

وهذه بعض التعاريف من قبل العديد من الباحثين في هذا المجال لمفهوم الإسكان وكذلك التحضر والحضرية.

إن توفر المسكن الآمن والمسير يعد من الضروريات التي لا غنى عنها، لكل الأسرة ، فبدون السكن المناسب، لا يكمن للإنسان أن يكون عنصرا منتجا في مجتمعه وفي هذا الإطار يعرف الإسكان Housing بشكل عام على أنه "دراسة للوحدات السكانية التي يعيش فيها الناس، وهو دراسة لسوق إنتاج الإسكان Housing market وأيضا دراسة لرغبات ومتطلبات الناس الخاصة بمساكنهم والمشاكل التي يتعرض لها الناس للحصول على مسكن ملائم وأيضا تأثير الإسكان على الناس نفسيا واجتماعيا وثقافيا[2].

---

[1]: جبارة عطية جبارة ،السيد عوض علي :المشكلات الإجتماعية ، دار الوفاء ، الإسكندرية 2003 ص 14.

[2]: www.منتديات المهندس ، المهندسة مروة، الإسكان مفهومه و أهميته 18-02-2008 11سا.30 ص2.

هذا ويمكن تعريف الإسكان من الناحية الأكاديمية على أنه مجال ذو نظام متداخل وهو دراسة تتطلب تطبيق علم الإجتماع والاقتصاد المنزلي والعمارة والتصميم الداخلي وعلم السياسة وعلم النفس والقانون.

فيعتبر الإسكان من متطلبات الحياة العصرية وهذا لسد احتياجات المجتمع من الوحدات السكنية لمواجهة متطلباته المعيشية المتغيرة، لأنه عبارة عن تنظيم لعلاقة المسكن بالخدمات اليومية والموسمية[1].

و منه فإن الإسكان يتعدى حدود المسكن الذي نعيش غيه ، بل هو مجموعة من العناصر أوسع و أكثر تعقيدا ، تساعد كلها على جلب الرفاهية و الاطمئنان.

و هناك من اعتبر أن الإسكان هو جمع لمفرد مسكن و فريق آخر اعتبر السكن عنصر من عناصر الإسكان.

ومن بين الذين عرفوا الإسكان "روبير لاغو" **Robert Leroux** حيث يقول بأن السكن يستجيب إلى ثلاثة وظائف:

1- يقي الفرد من العواصف والأمطار والثلج وحر الشمس.

2- يحافظ على الفرد من العدوان الخارجي.

3-يحافظ على الأشياء السرية[2].

ومن هذا التعريف يتبين لنا، أن للمسكن عدة وظائف نذكر منها الحماية، الأمن والأمان وحفظ الخصوصيات وبذلك يحافظ الإنسان على حريته الشخصية وعلى إنسانيته التي تميزه عن كل الكائنات الأخرى.

وعرف الإسكان أيضا من قبل **هافال J.E.Havel** بأنه: ليس هو السكن فقط بل هو مجموعة من العناصر أوسع من ذلك وأكبر تعقيدا، فهو النمط التنظيمي للجماهير من قبل الإنسان للوسط الذي يعيش فيه[3].

ومما سبق يتبين لنا أن مفهوم الإسكان ، يتعدى النطاق الضيق للمسكن، بل يشمل أيضا كل المجال الجغرافي والاجتماعي المحيط به وكذلك إظهار الأهمية الكبيرة للتجهيزات الإجتماعية التي بدورها تساعد على تثبيت العنصر البشري في أي مجتمع عمراني.

---

[1]: نفس الموقع ص 3.

[2]: أ.د عبد الحميد دليمي : النمو الحضري و أزمة الإسكان ، م لنيل دبلوم دراسات في علم الإجتماع الحضري1984-85 ص 63.

[3]: نفس المرجع ص64.

ومنه فإن الإسكان يعتبر مشكلة أساسية، تؤثر مباشرة في الأسرة، كما جاء في هذا التعريف " إن المكان الذي يسكن فيه الفرد، يعد أمرا حيويا في تكوين شخصيته وعاملا مؤثرا على صحته النفسية والجسدية والاجتماعية، لقد كشفت الدراسات على أن الخمول والحيوية هما أهم أسباب اعتلال المزاج والإدمان وأن ظروف الإسكان الرديء من أهم الأسباب المباشرة لهذه الأمراض الإجتماعية[1].

ومما سبق تتبين لنا أهمية الإسكان وخاصة بما يعرف بمستوى الإسكان، فكلما كان الإسكان رديء كلما كثرت المشاكل الإجتماعية، الإقتصادية وخاصة الأخلاقية، هذا ما يؤثر سلبا على الفرد والأسرة والمجتمع بصفة عامة .

والإسكان من وجهة نظر "**إبرامز**" هو خلق بيئة متكاملة في عملية التحضر والتنمية على حد قوله: إن الإسكان ليس مجرد المأوى، و لكنه جزء من نسيج الحياة الإجتماعية في المجاورة وفي المجتمع ككل وفي نفس الوقت، يلمس أوجه كثيرة من التنمية والأنشطة الإقتصادية".

ويلعب الإسكان دورا كبيرا في النمو الاقتصادي والحضاري للمجتمع، لكون المساكن أماكن للإقامة، وقد تكون في نفس الوقت أماكن إنتاج (محل، ورشة،عيادة) كما يساهم الإسكان في توفير فرص العمل وفي تنمية المدخرات والاستثمارات وفي زيادة إنتاج المجتمع بتوفير الراحة والاستقرار اللازمين للتقدم.

وفي هذا الإطار، توصل فريق آخر من الباحثين إلى أن الإسكان هو المجال المنظم والمسكون بالمجتمعات الإنسانية لتنمية إنتاجهم المادي والثقافي الذي بني في حدود الإمكان وهو ذو إقامة ممتعة، له ثلاث وظائف، الإنتاجية، مجال العمل ومجال الحياة[2].

ومن التعريفات السابقة يتضح لنا أن الإسكان ليس هو المسكن فهو يختلف تماما عنه وذلك استنادا إلى التعاريف التالية:

المسكن:

يعتبر المسكن بالنسبة للفرد والعائلة حاجة ضرورية ، مثل الملبس والمأكل، التربية والصحة بالإضافة إلى أنه مأوى يلجأ إليه الفرد ليجد الدفء، العاطفة ويتيح له القدرة على التعبير عن

---

[1]: السيد عبد العاطي السيد :علم الإجتماع الحضري،ج2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2000 ص ص207-208.

[2]: أ.د دليمي عبد الحميد :دراسة في السكن و الإسكان مخبر الإنسان و المدينة ،2007 ، ص ص40-41.

شخصيته وميوله بإيجاد أشياء وأشكال وتشابكها داخل البيت، ثم ترتيبها وفق أسلوب حاضره[1].

ويعرف المسكن أيضا على أنه "محلات للإقامة التي تهيأ للناس في مجتمع معين، وهو من أهم العوامل التي تؤدي وتؤمن الاستقرار للحياة الإجتماعية وتختلف المساكن من بلد إلى آخر تبعا للظروف وثقافة كل بلد، فهي من أهم أشكال الثقافة المادية للمجتمع، حيث نجد أن المسكن يتفق بشكل ما مع التنظيم العائلي، كما أنه يدعمه ويقويه[2].

أما من وجهة نظر مجال العمارة، فهناك توجهات عامة يمكن تناولها بالبحث والنقاش والتجربة، أحد هذه التوجهات ترى أن نفكر بالمسكن بشكل أساسي كخلفية للممارسة الحياة اليومية، فيتحول النظر إلى المسكن من كونه عملا فنيا بالدرجة الأولى إلى أداة نفعية فالمسكن عبارة عن انعكاس لصورة ثقافية تمثل المجتمع، تجسدها الخبرة المهنية والقدرة الإبداعية للعمارة[3].

ومنه فالمسكن هو الذي يوفر الأمان ويقوي الروابط الإجتماعية والأسرية، فالإسكان أشمل وأوسع من السكن، فهذا الأخير يعتبر من عناصر الإسكان، التي تشمل التجهيزات والخدمات ...إلخ.

سيتناول الباحث مفهوم آخر شاع استخدامه عند الكثير من دارسي العلوم الإجتماعية وهذا راجع لأهميته في الدراسات السوسيولوجية وكذلك للدراسة الراهنة وهو :

التحضر:

لقد جذبت ظاهرة التحضر اهتمام العلماء في العديد من الميادين، نظرا لكونها ظاهرة حديثة نسبيا، إذ ما قورنت بالظواهر و النظم الإجتماعية الأخرى كاللغة والدين ...إلخ، فقد نمت ظاهرة التحضر بصورة سريعة في المجتمع الإنساني، و هي ما تزال مستمرة حتى وقتنا الحالي.

---

[1]: محمد السويدي : محاضرات في الثقافة و المجتمع ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1985 ص ص23-24.
[2]: أحمد زكي بدوي : معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية، بيروت ص201.
[3]: سامر عكاشة : العمارة و تجربة الحياة اليومية ، مجلة المستقبل العربي-العدد 248 سنة 1999 ص ص111-112.

فقد عرف **جيرالد بريز** التحضر على أنه: عملية تغيير كمي وكيفي معا، تؤدي إلى تحولات كثيرة في خصائص وسمات ووظائف المجتمعات المحلية (المدن، البلدان) كما يرى أن فهم تلك العملية يستدعي ضرورة عقد المقارنات المختلفة في الدول أو بين المراكز الحضرية المختلفة في البلد الواحد[1].

إن تعريف **بريز** تميز بالعمومية وعدم التحديد وذلك عند محاولته تبيان طبيعة عملية التحضر ، لكنه في هذا التعريف استطاع أن يظهر المنهج المناسب لدراسة التحضر.

ومن ناحية أخرى، فقد عرف التحضر على أنه: العملية التي تتم بها زيادة سكان المدن عن طريق تغير الحياة في الريف، وذلك من حياة ريفية إلى حياة حضرية أو عن طريق هجرة القرويين للمدن الموجودة بها ، تلك التغيرات التي تحدث على طبائع و عادات وطرق معيشة سكان الريف حتى يتكيفوا مع المعيشة في المدن[2].

وعرف التحضر أيضا بأنه: عملية معقدة وهو تركز جغرافي للسكان والأنشطة غير الزراعية في بيئة حضرية مختلفة، من حيث الشكل والحجم أو نتيجة تفاعل العديد من العوامل الإقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الأساسية على بيئة تصنف حضر، مما يؤدي إلى انتشار قيم وسلوك و نظم ومؤسسات حضرية[3].

ومنه فإن معظم هذه التعاريف، تتفق على أن التحضر عبارة عن عملية خاصة بسكان المدينة أو بسكان الريف الذين هاجرو إلى المدينة وبذلك تتغير سلوكهم وقيمهم وحتى مظهرهم.

أما بالنسبة للتعريف الماركسي للتحضر، فيرى أن التحضر في الدول النامية مر بثلاثة مراحل:

1- كان فائض الإنتاج في الفترة الاستعمارية ينتقل عن طريق شركات أجنبية و يتم بيعه في الدول الأم، وكانت هناك سياسات معادية للصناعات المحلية وتفضيلها للصناعات الإستعمارية .

---

[1]: عبد الرؤوف الضبع : علم الإجتماع الحضري – قضايا و إشكاليات-دار الوفاء للنشر،ط1 2003، ص13.
[2]: قباري اسماعيل : علم الإجتماع الحضري و مشكلات التهجير و التغير و التنمية ، منشأة المعارف 1985 ص 83.
[3]: أ.د عبد العزيز بوودن : التحضر في الجزائر،الباحث الإجتماعي 2004، ع05 -ص 161.

2- في فترة الإستقلال السياسي، عادة ما يخضع فائض الإنتاج لميزان تجاري غير متكافئ، يتم من خلاله أخذ الفائض وسيطرت الشركات الأجنبية على الأسعار والصادرات والواردات .

3- في هذه المرحلة تتم السيطرة الإقتصادية من قبل الشركات المتعددة الجنسيات على نطاق واسع في كلا القطاعين الصناعي والزراعي لذا بقيت مشكلات أغلب الدول النامية متمثلة في تخلفها الاقتصادي رغم نيلها للإستقلالها السياسي وكذلك بالنسبة لقطاعها الحضري، فمن المنظور الماركسي، هي عبارة عن العلاقة بين الطبقات وسياساتهم الطبقية في الوسط الحضري .

ومنه فالماركسية تنظر إلى التحضر على أنه المغالاة في التركيز على العوامل الإقتصادية التي تراها الماركسية مسيطرة على كل جوانب الحياة، و بذلك فقد استهان بدور سكان المدن في التعبير عن اهتماماتهم[1].

ويشير مفهوم التحضر أيضا، إلى عملية من عمليات التغير يتم بواسطتها انتقال أهل الريف والبادية إلى المدن، أو تحول المناطق الريفية أو البدوية ذاتها إلى مناطق حضرية، وعادة ما تؤثر هذه العملية تأثيرا كبيرا في التركيب الإجتماعي والاقتصادي والمهني للسكان[2].

ويستعمل مصطلح التحضر في الدول الاشتراكية بمعنى تحرير Libération، ومن ثم فإن لدى هذه الدول برامج محددة وواعية ترمي إلى وضع هذه العملية بشكل منظم يساعد على ضبطها و التقليل قدر ما أمكن من المشكلات التي تصاحبها في العادة. [3]

ومنه فإن التحضر يمكن أن يوصف بأنه العملية التي تصبح بها الحضرية أسلوبا مميزا للحياة وهذه العملية تتأثر ببعض المؤثرات الجديدة بالنسبة للشخص المتبني للنمط المعيشي الجديد وللتحضر مظهران: أولهما الانتقال من حياة الريف إلى حياة المدينة، أي الحياة الحضرية وتتغير طبقا لذلك المهنة ومستوى المعيشة، وثانيها هو تبني الشخص القادم إلى المدينة أسلوب الحياة الحضرية[4].

---

[1]: أ.د.رابح كعباش : التنمية و التحضر في الدول النامية –فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية 2003ص ص234-235.
[2]: لوجلي صالح الزوي : علم الإجتماع الحضري-منشورات جامعة قازيونس-بنغازي 2002 ص 30.
[3]: عبد الرؤوف الضبع : مرجع سابق ص 16.
[4]: لوجلي صالح الزوي : مرجع سابق ص 30.

ومما سبق نلاحظ وجود اختلاف وتباين كبير في إعطاء تعريف لمفهوم التحضر، و هذا راجع لاختلاف الدراسات والموضوعات التي تناولته، لكن مع هذا فهذه التعاريف ألقت أضواء مختلفة على عملية التحضر تساعد على فهم هذه الظاهرة وإعطاء تعريف إجرائي لها: فالتحضر هو عملية تغيير اجتماعي يحدث عندما يترك الأفراد القرية مكان للإقامة والزراعة كمهنة، فيكون تغيير في أسلوب حياتهم ومعيشتهم، فيكتسبون طرق جديدة ملائمة للحياة الحضرية.

كما ارتبط مفهوم التحضر بمفهوم آخر وهو:

الحضرية:

تعتبر الحضرية نمط من أنماط السلوك، ونحن نعلم أن كل سلوك هو هادف ومنضبط وبذلك تصبح أنماط السلوك الحضرية، ضوابطها وأهدافها مستمدة مما يسود البناء الحضري من معايير ونظم.[1]

ومن ناحية أخرى تعرف الحضرية على أنها: الطابع المميز للمجتمع المحلي الحضري والأسلوب الخاص الذي تتسم به طريقة الحياة في المجتمع الحضري والذي يعد من أساسيات الخصائص المميزة للمدينة ،كما يعرفها لويس ويرث بأنها طريقة للحياة[2]، فتصبح بذلك الحضرية طريقة عيش سكان المدن خاصة .

والحضرية وإن كانت تحمل في طياتها الإشارة إلى انبثاقها من المدينة، إلا أنها في الواقع مجرد طريقة في السلوك فحسب، أي سلوك له طريقته الخاصة وسماته التي تميزه عن غيره وهي ليست تعبيرا مقصودا على الحياة في المدن، فقد نجد إنسانا متحضرا وسلوكه الكلي حضري في الريف، و نجد آخر يعيش في أكثر المدن تحضرا وهو مع ذلك لا يزال قرويا في تفكيره وطريقة معيشته، بل و في سلوكه، فالمسألة إذن مسألة سلوك وليس مسألة مظهر[3].

وأخيرا فإن التحضر هو عبارة عن العملية التي تصبح بها الحضرية أسلوبا مميزا للحياة وقد تتأثر ببعض المؤثرات الجديدة بالنسبة للشخص المتبني للنمط المعيشي الجديد.

---

[1]: مصطفى الخشاب:علم الإجتماع الحضري –القاهرة –المكتبة الأنجلو مصرية 1968 ص 27.
[2]: فادية عمر الجولاتي :علم الإجتماع الحضري ، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية 1993 ص 12.
[3]: محمد عاطف غيث : علم الإجتماع الحضري ، دار النهضة العربية ، الإسكندرية ، عدم ذكر السنة،ص 96.

ويختلف مفهوم الحضرية الذي يعني أسلوب أو نمط الحياة عن مفهوم التحضر الذي يعني التحضر السكاني.

4- التخطيط الحضري:

إن المدينة هي في الواقع نموذجا للمجتمع الحضري، منذ ظهورها تحضى بعناية خاصة من خلال آلية التخطيط بشكل عام والتخطيط الحضري بشكل خاص.

ومنه فإن دراسة مفهوم التخطيط والتعرف على مفرداته يعتبر في غاية الأهمية لأنه يشكل عاملا أساسيا ومفيدا لتبرير الجهد والموارد المبذولة في سبيل ترسيخه كمنهج لإحداث النمو والتطور في حياة المجتمعات.

ويمكننا وببساطة متناهية الإشارة إلى التخطيط على أنه حالة تدبر وتدبير للحالة القائمة بغية تطويرها إلى الأحسن، وكذلك يشير مفهوم التخطيط إلى أنه عبارة عن المحاولات الجادة لدراسة الأوضاع الراهنة تمهيدا لاقتراح تصور أو وضع جديد يكون متماشيا مع احتياجات و تطلعات المجتمع.[1]

أما بالنسبة لمصطفى الخشاب فيعرف التخطيط على أنه: تجميع القوى و تنسيق الجهد وتنظيم النشاط الإجتماعي الذي تبذله جماعة من الجماعات في إطار واحد مع تكامل الأهداف وتوحد المواقف مستغلين في ذلك ذكائهم ومعلوماتهم ومقدرتهم الذهنية والعلمية وإمكانيات البيئة ومستعينين بتجارب الماضي ووسائل الحاضر للوصول إلى أهداف تقابل حاجات المجتمع وتحقق ارتقائهم إلى حياة اجتماعية أفضل.[2]

وكذلك عرف التخطيط على أنه: يعبر على دراسات تستند إلى تقديرات نوعية وكمية للمجتمع وموارده، القصد منها تكوين صيغة مستقبلية ناجحة.[3]

هذا بالنسبة إلى مفهوم التخطيط بصفة عامة، فقد تعددت أنواعه وذلك باختلاف أهدافه ومجالاته فنجد التخطيط الوظيفي، التخطيط الطبيعي، التخطيط العمراني والتخطيط الحضري، هذا الأخير الذي يعتبر كأداة لإجراء الضبط في استخدام الأرض في المدن بهدف تحقيق أوضاع ملائمة و متساوية في مجالات الإسكان والصحة والخدمات العامة والترفيهية.

وقد قدم لهذا المفهوم عدة تعاريف نذكر منها:

---

[1]: موسى يوسف خميس : مدخل إلى التخطيط ط1 ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، الأردن 1999 ص 13.
[2]: مصطفى الخشاب : علم الإجتماع و مدارسه ، الكتاب الثاني 1967 ص 415.
[3]: أ.د قيرة إ، أ.د توهامي إ، أ.د دليمي ع : التخطيط و التنمية الحضرية ، دارالهدى للطباعة و النشر عين مليلة 2008 ص 58.

" هو عبارة عن توجيه لنمو المناطق الحضرية كالعواصم والمدن والتجمعات الحضرية والأقاليم لذلك فإنه يسعى لإنجاز شكل خاص من الأهداف الإجتماعية والاقتصادية التي تتعدى الوجه الطبيعي المرتبط بالأبنية والشوارع والمنتزهات والأسواق العامة وما يتطلب من المكونات الحيوية للبيئة الخضرية.[1]

ويعرف التخطيط الحضري أيضا على أنه "التكوين النهائي للدور والمدارس المتعددة للبيئة الحضرية، بحيث تكون أثر عطاء وإنتاجية وملائمة للجميع، والنتيجة ثلاثية الأبعاد، ولذلك تجمع بين الجانب المعماري والتصميم المدني والتجميل المعماري.[2]

وبناءا على ما سبق يتبين أن مفهوم التخطيط الحضري يأخذ أشكالا عديدة، كنتيجة طبيعية لتعدد الباحثين والمهتمين و اختلاف المرجعية العلمية لكل منهم.

ويرتبط التخطيط الحضري بتخطيط المدن، الذي يمثل عملية فنية، فيزيقية تتمثل في موضوع المدينة وحجمها، وفي الاعتبارات الهندسية التي تبدو بصيغ كمية مثل عدد الشوارع، المنازل والمنشآت وفي الحقيقة فإن التخطيط يقوم على إستراتيجية مؤداها إدراك أهمية المظاهر الديمغرافية والثقافية والسلوك والمبادئ الإيكولوجية، ولا شك أن المسكن المخطط تخطيطا جيدا في بيئة مناسبة، يعد هدفا رئيسيا للتخطيط، حيث تقصد الأسرة مسكنا ليحقق لها الوقاية الصحية وتوفير الخدمات الإجتماعية بالإضافة إلى الإمداد بالخدمات المختلفة والتركيب الإجتماعي في المنطقة والعلاقات الإجتماعية بين السكان وعلاقة المناطق ببعضها البعض.[3]

---

[1]: عبد المنعم شوقي : مجتمع المدينة ، علم الإجتماع الحضري، دار النهضة العربية بيروت 1981 ص 191.
[2]: محمد عاطف غيث: علم الإجتماع الحضري ، مرجع سابق ص ص 28-29.
[3]: ابراهيم العيساوي : حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية ، الكتيب رقم 06- 1994 ص 10

يذهب هذا التعريف إلى أن مجال التخطيط الحضري هو المدينة، فهو يبين موضوعها وحجمها وذلك من خلال مجال الهندسة المعمارية التي تحدد الشوارع والمنازل والمنشآت ومنه فهو يحدد الإطار العام الهندسي للمدينة قبل نشأتها.

ويسعى هذا التخطيط إلى تحقيق التوازن بين النواحي الإجتماعية ومتطلباتها كالسكن، الشغل المرافق ...إلخ، ويعمل على توجيه نمو المناطق الحضرية ويسعى أيضا إلى تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية، باعتبار أن المدينة ليست صورة جامدة، ولكن هي بيئة تكثر فيها الحركة، وكلما كانت عملية التخطيط سليمة ومبنية على أسس علمية، كلما زاد رضا الأسر بالمساكن والخدمات والمرافق وهذا ما يؤدي إلى التقليص والحد من مشكلة الإسكان الحضري التي أصبحت مشكلة تعاني منها معظم دول العالم.

الفصـــــــل الثاني: الاتجاهات النظرية المفسرة للدراسة

أولا :النظريات المفسرة لظاهرة الإسكان الحضري

1- النظرية الإيكولوجية
2- نظرية الثقافة الحضرية
3- النظرية الماركسية المحدثة
4- نظرية أقطاب النمو
5- الإتجاهات الحتمية

ثانيا:نظريات تخطيط المدن

1- نظرية المدينة الشريطية
2- نظرية المدينة الحدائقية
3- نظرية المدينة الصناعية
4- نظرية مدينة الغد
5- نظرية المدن التوابع

تمهيـــد:

ظهرت العديد من الإتجاهات والمداخل النظرية التي تحاول تفسير ظاهرة الإسكان الحضري والمشاكل التي تترتب عنها وذلك في ظل التحولات التي يشهدها المجتمع المعاصر وما يصاحبه من مشكلات اجتماعية و اقتصادية وثقافية، جاءت كنتيجة لعدة عوامل من بينها التحضر السريع، حيث ارتفعت معدلات البطالة والانحرافات وكذا اتساع نطاق الأحياء المتخلفة، فقد أصبحت المدينة تواجه أزمة إسكانية حادة استأثرت بالإهتمام الأكبر بالمخططات والسياسات التنموية، ومنه فقد صاغ العديد من المفكرين والباحثين أطرا فكرية ونظريات عديدة لفهم وتفسير هذه المشكلة .

فدراسة الإسكان، تدفعنا حتما إلى الحديث عن المدينة، هذه الأخيرة التي نشأت نتيجة الرغبة في التعايش ولتحقيق الإستقرار الذي كان يحاول الإنسان على مر الزمن جاهدا الحصول عليه.

وعليه سوف يتطرق الباحث في هذا الفصل إلى أهم النظريات المفسرة لظاهرة الإسكان الحضري، ونتناول أيضا نظريات تخطيط المدن المختلفة وذلك باستعراض بعض النظريات التخطيطية مع ذكر رائدها وتصوره وعرض تطبيق معاصر لكل نظرية.

أولا : النظريات المفسرة لظاهرة الإسكان الحضري

يعتبر ابن خلدون من المفكرين الأوائل الذين درسوا الظاهرة الحضرية، و بذلك المدينة ، هذه الأخيرة التي اعتبرها كبنية اجتماعية في تطور دائم ، فاهتم كغيره من المفكرين بمشكلة الإسكان و هذا بالتفرقة بين القرية والمدينة .

فيذكر في الفصل الثاني من المقدمة * في العمران البدوي والأمم والوحشية والقبائل ما يلي : " إن الفروق بين البدو و الحضر ترجع إلى الفروق في مصادر الإنتاج و المهنة أساسا ".

فكتب في الفصل الأول من الباب الثاني يقول: "أعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو باختلاف نحاتهم من المعاش، فإنما اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه وبسيط قبل الخاص والكمالي، فمنهم من يستعمل الفلح من الغراسة والزراعة ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان من الغنم والبقر والمعز والنحل والدود لنتاجها واستخراج فضلاتها، وهؤلاء القائمون على الفلح و الحيوان تدعوهم الضرورة، ولا بد للبدو أنه متسع لما لا تتسع له الحواضر من المزارع والمدن والمسارح وغير ذلك.[1]

قام بن خلدون بتصنيف أشكال الإستطان البشري إلى نموذجين على أساس وجوه المعاش والكسب ومنه عمد الكثير من الباحثين إلى الإهتمام بهذه المسألة والمتمثلة في محاولة التغير الذي يحدث عندما يتحول نسق اجتماعي معين، من تنظيم يعيش من فيه في قرى صغيرة يعنون بالعمل الزراعي، إلى تنظيم اجتماعي آخر تتجه فيه القبيلة السكنية إلى الإقامة في مجتمعات حضرية تتسم بالعلم والتكنولوجيا وتمارس فيها الصناعات كمهنة والحضرية كأسلوب للحياة، هذا الإتجاه الذي طرحه منذ أكثر من سبعة قرون و الذي نراه اليوم في مجتمعاتنا والتي تطرقنا إليها في دراستنا الراهنة، حيث تتم عملية تحويل سكان القرى والمناطق المتخلفة إلى السكن في مناطق حضرية ومدن جديدة مختلفة تماما عن الوسط الذي كانوا يعيشون فيه من حيث السكن ومستوى المعيشة.

أما في السنوات الأخيرة ابتداءا من السبعينات والثمانينات، فلقد أصبحت المدينة مجالا حيويا للدراسات الحضرية، بالإضافة إلى كونها ظاهرة باطولوجية يجب دراستها، ليتحول بذلك موضوع على الإجتماع الحضري من دراسة القضايا العالمية إلى دراسة المشاكل الحضرية.

---

[1]: عبد الرؤوف الضبع: مرجع سابق ص 12

وهكذا بدأ الإهتمام بالمدينة من خلال نظرة متعددة الاختصاصات كالتاريخ وعلم الإجتماع والأنثروبولوجيا والديمغرافيا ...إلخ و هذا انطلاقا من اعتبار المدينة حقلا واسعا للملاحظة والدراسة.

فقد ساهمت الدراسات الأنثروبولوجية في دراسة المدينة والتحضر، حيث اهتم العديد من علماء الإجتماع وخاصة الأنثروبولوجيين بدراسة الإعتبارات التي تتعلق بالتوسع السريع الذي تمثل في الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية وما تابع ذلك من مشكلات، خاصة في مجال الإسكان، هذا الأخير الذي أصبح مطلبا لا غنى عنه، فيترتب عن هذه المشكلة عدة انعكاسات سلبية شملت الجوانب الديمغرافية والتخطيطية والسكانية وما تبع ذلك من أزمات تتخبط فيها معظم المدن في العالم.

فاهتم علماء الأنثروبولوجيا بدراسة التحضر وأنماط الحياة الحضرية وقد اهتموا أيضا بدراسة المناطق المتخلفة، التي استوعبت السكان المهاجرين من الريف إلى المدينة، اللذين بدورهم يتجهون إلى إنشاء أحياء فوضوية على هامش المدن والمناطق الحضرية الكبرى ، وهنا يشير **فيليب ماير Ph. Mayer** إلى أن الأنثروبولوجيا مؤهلة للقيام بدراسات ذات طابع ثقافي و اجتماعي.[1]

وقد بين "**لويز وارنر L.Warner** " بأن مجال الدراسات الأنثروبولوجية هو حل المجتمعات البشرية، سواء كانت هذه المجتمعات بدائية أو متحضرة، بسيطة أو معقدة.

ومما سبق فقد تبين مساهمة كل من الدراسات الخلدونية وكذا الأنثروبولوجية في دراسة المدينة والمحيط الحضري والمشاكل التي تعيق السير الحسن لها وخاصة مشاكل الإسكان الحضري وما يتبعها من مشكلات اجتماعية واقتصادية، وهذا أن الأنثروبولوجيا الحضرية قد اتخذت مسارات متعددة نحو فهم الواقع الحضري، فأنصار المدخل التقليدي يركزون على الهجرة، التكيف، دراسة الفلاحين المقيمين في المدينة، في حين يركز أنصار المشكلة الرئيسية على الأحياء المتخلفة، التدهور الحضري، الأقليات العرقية، أنماط السلوك الإنحرافي ..إلخ، ومن ناحية أخرى يعطي مؤيدو المدخل التحليلي التقليدي أهمية للبناء الإجتماعي و النظرية الأنثروبولوجية.[2]

---

[1]: مصطفى عمر حمادة : مرجع سابق، ص 12.

[2]: أ.د قيرة و آخرون: التصورات الإجتماعية و معاناة الفئات الدنيا ، مخبر الإنسان و المدينة ، دار الهدى للطباعة و النشر عين مليلة ، ص 209 .

أولت المداخل الأنثروبولوجية الإهتمام بظاهرة الإسكان الحضري و مشكلاته ، محاولة بذلك فهمها و تقصي واقعها و محاولة إيجاد حلول لها ، على المستويين المحدود و الواسع.

1- النظرية الإيكولوجية :

1-1 النظرية الإيكولوجية الكلاسيكية

تعتبر النظرية الإيكولوجية من النظريات الرائدة، التي تبحث في مدى تأثير الظروف المكانية ومسائل التحضر في نمو المدينة ، حيث يعتبر **روبيرت بارك R.Park** من رواد مؤسسي مدرسة شيكاغو، وهو الذي صاغ الإطار العام للنظرية، حيث ذهب إلى اعتبار المدينة "مكانا طبيعيا لإقامة الإنسان المتحضر" .

فالمدينة من وجهة نظره هي عبارة عن نظام إيكولوجي، في تغير مستمر، و إن كل ما يتعلق بالجانب الإنساني والبشري داخل هذه المدن يطلق عليه "الإيكولوجيا البشرية " والتي تتمحور دراستها حول القيم والمعايير الثقافية التي تحكم سلوك الأفراد وهذا تمييزا لها عن الإيكولوجيا الحيوية التي تهتم بالتركيب المادي والحيوي للبيئة والتوزيع المكاني لأفراد المجتمع.[1]

وفي هذا الصدد يوضح بارك"...إن للمدينة جذور ممتدة من عادات وتقاليد الناس الذين يعيشون بها ويترتب على ذلك أن للمدينة تنظيما أخلاقيا جنبا على جنب مع تنظيمها الفيزيقي، وأن كلا من التنظيمين يتفاعل مع الآخر، و إذا كان بناء المدينة أو تركيبها يفرض نفسه علينا منذ أول وهلة بضخامته وتعقيداته الظاهرة، فعن هذا البناء نفسه له جذوره وأساسه في الطبيعة البشرية التي يكون في ذاته تعبيرا عنها، ومن ناحية أخرى فإن هذا التنظيم الواسع الذي ظهر استجابة لحاجة سكانه عندما يتم تشكيله، يفرض نفسه على السكان كحقيقة خارجة وصحيحة، وبالتالي يعمل على تشكيلهم وفق خطة أو تصميم ومصطلح تحدد من خلاله، وهكذا فإن كل بناء والتقاليد ليس إلا جانبين أو مظهرين مختلفين لمركب ثقافي واحد يحدد الخصائص المميزة للمدينة وحياتها كشيء يتميز عن حياة القرية والريف المفتوح.[2]

---

[1]: أ.د حميد خروف و آخرون : الإشكالات النظرية و الواقع، مجتمع المدينة نموذجا ، دار البعث، قسنطينة 1999 ص ص 31-32.
[2]: السيد عبد العاطي السيد : علم الإجتماع الحضري ، مرجع سابق، ص ص 44-45.

في هذا التعريف وضح لنا بارك صورة مغايرة للمدينة الحديثة، وذلك من عدة أبعاد نذكر منها، أن للمدينة بناءا تجاريا حيث تكون مرتبة بمكان السوق و موقعه، ومنه فإن حياة المدينة الحديثة تتميز بالتقسيم المعقد للعمل الذي ينتج عن المنافسة الصناعية، أما عن البعد الثاني فهو يعني البناءات الرسمية والتجهيزات التي تتميز بها المدينة فالمحاكم وإدارات الشرطة و التنظيمات السياسية والمهنية ــ تعتبر في نظره أنسب أشكال التنظيم الذي يتلاءم مع المدينة الحديثة.

إذا كان بارك قد اهتم بدراسة التنظيم الخارجي للمدينة فإن "**ماكنزي**" حاول وضع الأدوات التحليلية لفهم العمليات الإيكولوجية التي تصيغ مخطط التنمية الداخلي للمدينة.

هذه العمليات التي تحدث في طريقها تغيرات في توزيع السكان وأنشطتهم الإجتماعية وذلك في محاولة لصياغة نظريات مفسرة لديناميات المدينة ولقد أطلق علماء الإيكولوجيا على هذه العمليات، التركيز والتشتت، المركزية واللامركزية العزل الغزو والاحتلال.[1]

و نبين هذه العمليات في ما يلي :

1- **التركيز والتشتت:** يشير التركيز إلى تجمع وتوطن الوحدات الإيكولوجية (الأفراد ، الأنشطة، المؤسسات) في أجزاء محدودة من المدينة، ويشير التشتت إلى ميل الوحدات الإيكولوجية إلى ترك مناطق الارتكاز والإنتقال إلى مناطق أخرى من المدينة وتقاس عمليتي التركيز والتشتت بمؤشر الكثافة.

2- **المركزية واللامركزية:** المركزية هي ميل الوحدات الإيكولوجية المتشابهة إلى التجمع حول نقاط محورية وأنشطة حيوية، وتقاس هذه العملية بمؤشر السيطرة، أما اللامركزية فهي ميل الوحدات إلى ترك النقاط المحورية.

3- **العزل:** هو الإنفصال الحيزي للأنشطة والسكان في إطار المنافسة على المواد النادرة والمواقع الجديدة، ويقاس ذلك عموما بالتخصص الوظيفي أو التشابه السلالي.

[1]: السيد حنفي عوض : إنسان المدينة بين الزمان و المكان ، القاهرة 1999 ص 172.

4- **الغزو والإحتلال:** الغزو هو انتقال الوحدات الإيكولوجية إلى منطقة الإنفصال الحيزي، أما الإحتلال فهو سيطرت الوحدات الإيكولوجية الغازية كليا على منطقة الإنفصال الحيزي.[1]

إن النظرية الإيكولوجية عملت على تقسيم المجال الحضري واستعمال الرض، وهذا يتضح لنا من العمال التي قدمها "**أرنست بيرجس**" و التي تعرف بنظرية الدوائر المتمركزة حول مدينة شيكاغو.

حيث لا تقتصر الدراسة الإيكولوجية في نظره على مجرد وصف نموها الفيزيقي، بل تمتد لتشمل دراسة نتائج النمو وآثاره على التنظيم الإجتماعي والشخصية، كما تحلل هذه النتائج باعتبارها "عمليات للتايض الإجتماعي " إذ عندما يحدث هذا النمو بطريقة عادية ومألوفة تمر عملية التايض بسهولة ويسر، بحيث لا يترتب عليه إلا قدرا بسيطا من التفكك اللازم لإعادة التنظيم، أما إذا كان النمو سريعا وبطريقة مألوفة، عند إذن تختل عملية التايض وتظهر بالتالي مؤشرات التفكك واضحة جلية.[2]

قسم **بيرجس** المدينة إلى خمسة مناطق دائرية ، فالدائرة المركزية تتجمع فيها نشاطات العمل والتجارة و الخدمات الإدارية، ثم دوائر الإنتقال وهي المنطقة التي تحيط بالمركز، تحتلها الفئات المحرومة الفقيرة كالزنوج والمهاجرين الجدد، هذه الفئات الفقيرة تقيم سكنات حضرية متدهورة على شكل أكواخ متداخلة على محيط المصانع الإنتاجية والحرفية الصغيرة، ثم تأتي بعدها دائرة إقامة العمال، حيث يقيمون بالقرب من أماكن عملهم، ثم يأتي نطاق أو دائرة السكن المترف والأكثر يسر، الذي يتشكل من البناءات الفخمة والعمارات ذات الشقق المريحة وتسكنها الطبقات الغنية الميسورة، وهذا ما يوضح مستويات الإسكان عند **بيرجس**.

وأخيرا يأتي النطاق الممتد إلى خارج المدينة ، حيث يشكل نقطة التقاء المواصلات على شكل أنوية مشتقة، تقع على جوانب الطرق والمواصلات المؤدية إلى مركز المدينة.

---

[1]: أ.د اسماعيل قيرة : مرجع سابق ص ص 53-56.

[2]: السيد عبد العاطي السيد : علم الإجتماع الحضري ، مرجع سابق ،ص ص49-50.

ومن خلال هذه النظرية نجد أن **بيرجس** قد عالج نمو المدينة في ضوء امتدادها الفيزيقي وتمايزها في المكان، وأن هذه الحلقات الخمسة تمثل في نظره مناطق متتبعة من الإمتداد الحضري، وبذلك فإن التقسيم الذي قدمه **بيرجس** لا يمكن تطبيقه على كل المجتمعات بل هو خاص بالمجتمع الذي في تصوره.[1]

بعد الإنتقادات التي تلقتها نظرية **بيرجس** ظهرت نظرية أخرى سنة 1939، وهي لـــ: **هومر هويت** H.Hoyt وتسمى نظرية القطاع، التي تحوي فكرة مؤداها أن انتشار المناطق السكنية بأنواعها المختلفة يخضع لعملية توزيع دخول الأفراد، لذلك نجده يقسم هذه المناطق إلى ثلاثة قطاعات رئيسية[2]:

- إسكان موجه إلى الفئات الحضرية الفقيرة وذات الدخل المحدود وإيجاره المنخفض.
- إيجار موجه إلى الفئات الحضرية المتوسطة ذات الدخل المتوسط وإيجاره متوسط.
- إسكان موجه إلى الفئات والطبقات الغنية والميسورة الحال وإيجاره مرتفع.

ومنه فإن هذه النظرية توضح أيضا مستويات الإسكان وهذا حسب مستويات الأفراد الإقتصادية خاصة، و أن العوامل الرئيسية التي تفسر نشوء القطاعات السكنية وما يترتب عنها من تغيرات سواء في المحيط الحضري أو المجتمع هي الطرق الرئيسية ومستوى السكان الإقتصادي والإجتماعي.

وبعدها ظهر نموذج "**النويات المتعددة**" ل **هاريس وأولمان Harris et Ulman**، حيث يذهبا إلى أن نمو المدينة لا يعتمد على نواة واحدة و إنما على نويات متعددة، فهناك النواة الرئيسية في مركز المدينة وهي منطقة النشاطات التجارية ،و الخدمات الرئيسية، وهناك نواة تجارة الجملة ، والصناعات الخفيفة بالقرب من النواة الرئيسية، كذلك تواجد نواة الصناعات الثقيلة على أطراف المدينة وحول هذه النويات تتوزع مناطق سكنية متنوعة بعضها لذوي الدخل المحدود وبعضها الآخر لذوي الدخل المتوسط و البعض الثالث لذوي الدخل المرتفع.

إن هذه النظرية توضح لنا أن الإتجاه نحو التصنيع و التكنولوجيا الحديثة يؤدي إلى توسيع النشاطات التجارية ويكون هذا في مركز المدينة، هذه الأخيرة التي تنتشر على حدودها المناطق السكنية والعمرانية على شكل دوائر، وهذا ما يؤدي إلى تخفيف الضغط

---

[1]: المرجع السابق، ص 136.

[2]: السيد الحسيني ، دراسة في علم الإجتماع الحضري ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1997 ص 140.

على المركز ومنه التوسع المكاني للسكان والأنشطة التجارية في المناطق الحضرية يتأثر بخصائص التنظيم الإجتماعي والإقتصادي السائد في هذه المنطقة.

أما فيما يخص العوامل التي تؤدي إلى ظهور النويات في المدن فهي:

- الإعتماد المتبادل ين النشاطات والمؤسسات وحاجتها للتقارب من بعضها، فالمنطقة الصناعية مثلا تحتاج إلى مساحة واسعة من الأرض بالإضافة إلى طرق المواصلات السهلة كالطرق البرية وخطوط السكك الحديدة.
- نشاطات أخرى تميل إلى التقارب من بعضها البعض، بسبب المنفعة المتبادلة بينها مثل مخازن الفرع التجاري، إلى التكتل في منطقة واحدة لاستفادة الزبائن من بعضهم البعض.
- بعض النشاطات لا تنسجم مع البعض الآخر مثل عدم الإنسجام بين الصناعات الثقيلة ودور السكن، بحيث يؤدي هذا التنافر بين المؤسسات على تكتل الصناعات والمناطق السكنية في مراكز ونوى معينة.
- ارتفاع الإيجار أو السعر العالي للأرض قد يؤدي إلى طرد بعض المؤسسات التي لا تستطيع دفع الإيجار المطلوب بسبب قلة دخلها، فتختار الموقع المناسب لها في منطقة معينة، وتظهر على شكل نوى في المدينة.[1]

ومنه فإن النظرية الكلاسيكية توضح أن **بارك وبيرجس** قد اهتما بحركية السكان وعلى طريقة توزيعهم في المجال الحضري وذلك على أسس اقتصادية واجتماعية وطبقية.

وهي خاصية يتميز بها المجتمع الأمريكي، فلا يمكن تعميمها على المجتمعات الأخرى، ذلك لأن حركية الحياة الحضرية القائمة على عمليات التنشئة والغزو والإحتلال هي عمليات تكون داخل المجتمع الأمريكي القائم أساسا على الصراع والتنافس على احتلال المجال لحضري واستغلال الأرض، وإذا رجعنا إلى نظرية **بيرجس**، نجد أن تقسيمه الجغرافي للمجال الحضري خاص بمدينة شيكاغو وهو نتيجة للحركية التي أفرزها الصراع والتنافس وبعد الرجوع إلى الدراسات والبحوث التي أجريت على مناطق الإسكان الحضري نجد أغلبها تتفق على أن مناطق الإسكان الحضري المتخلفة والتي ظهرت كنتيجة لمشاكل

[1]: عبد الله عطوي : جغرافيا المدن ، الجزء الأول ، دار النهضة العربية بيروت ط1 ،2001 ، ص 141.

الإسكان لا نجدها بالضرورة في المنطقة التي حددها **بيرجس** ، فقد تتواجد على هوامش وأطراف المدن و هذا في أغلب الأحيان وتكون أحيانا في مركز المدينة.

أما بالنسبة لنظرية **هومر هويت**، فقد قسم مناطق الإسكان الحضري على أساس متوسط الإيجار و دخل الأفراد ، ومنه فهو يوضح مستويات الإسكان الحضري، و منه فعلى حسب المستوى الإقتصادي أو الدخل الأسري يتحدد مستوى الإسكان، فبالنسبة للأفراد محدودي الدخل فهم ينظمون إلى مناطق الإسكان الضعيف أو المتخلف .

وكذلك بالنسبة ل **هاريس وأولمان** فقد ذهبا في نفس الإتجاه، بالنسبة للتصنيف القائم على الطبقية و العزل الذي يميز المجتمع الأمريكي الرأسمالي، فهما يبينان وجود طبقات ومستويات في الإسكان، تحدد حسب مستوى الأفراد وكلما كان مستوى الدخل ضعيف كلما تعزل هذه الفئة في مناطق هامشية محدد خاصة بالفئات الفقيرة والمحرومة.

وفي الأخير يتبين أن أغلبية هذه لنظريات والنماذج أرادت أن تضع تقسيم للمجال الحضري وبذلك لمناطق الإسكان، فكل نظرية لها محتواها وتقسيمها الخاص وتختلف باختلاف الإتجاه الذي تنتمي إليه، ومنه فإن النظرية الإيكولوجية الكلاسيكية بمختلف تصوراتها ومداخلها أرادت أن تقدم دراسة للنمط الإيكولوجي للمدينة وبذلك للمجال الحضري، و كان ذلك انطلاقا من عوامل اقتصادية واجتماعية تعكس طبيعة المجتمع الذي ينتمون إليه.

2-1 النظرية الإيكولوجية المحدثة:

يعتبر الكثيرون أن هذه النظرية ظهرت كرد فعل للنظرية الإيكولوجية الكلاسيكية، بهدف تصحيح النقائص التي تضمها النظرية التقليدية.

فقدم **هاولي A.Hawly** في كتابه "الإيكولوجيا الإجتماعية " سنة 1950 نظرية جديدة اعتبرت بمثابة الجسم الموصل بين النظرية الإيكولوجية المبكرة والنظرية الإيكولوجية في صورتها الراهنة، بحيث تتمثل مهمة الإيكولوجي عنده في وصف الخصائص المتميزة للتجمعات و الحشود السكانية، وتحليل بناء المجتمع المحلي والإتجاهات الكامنة في هذا البناء ، تلك الإتجاهات التي تؤدي إلى التمايز والتخصص ثم الكشف عن تأثير التغيرات الداخلية و الخارجية على تنظيم المجتمعات و الحشود الإنسانية.[1]

[1]: السيد عبد العاطي السيد : مرجع سابق ، ص ص 321-322.

و منه فإن **هاولي** يرى أن تطور المدن و توسعها، هي نتيجة عوامل خارجية كالهجرة وليست ناتجة عن نمو السكان الداخلي، هذه الهجرة من شأنها أن تؤدي إلى زيادة النمو الحضري، الذي يؤدي إلى ظهور ظاهرة الإسكان المتخلف التي تعتبر من مشاكل الإسكان التي تعاني منها المدن، ومنه يؤدي ذلك إلى انتشار الأحياء المتخلفة وبيوت الصفيح في الوسط الحضري، وهذا ما نلاحظه في مدننا في الجزائر، فالهجرة الريفية وظاهرة التحضر السريع، تجعل السكان يقطنون البناءات الفوضوية التي تؤثر سلبا على مجال السكن والإسكان محدثة خللا في البناء الإيكولوجي للمدينة.

2- نظرية الثقافة الحضرية :

2-1 الحضرية كأسلوب للحياة –لويس ويرث-

حاول الاختصاصيون في مجال الدراسات الحضرية الإستفادة قدر الإمكان من اعتبار المدينة كمتغير مستقل، بشرح وتحليل بعض الظواهر الإجتماعية وكانت آراء "**لويس ويرث**" نقطة تحول رئيسية في دراسة المدن و الحياة الحضرية، وقد عرف ويرث المدينة في مقالته "الحضرية كأسلوب للحياة" بأنها: "وحدة عمرانية كبيرة نسبيا، تتميز بالكثافة السكانية و هي مقر دائم للأفراد، غير متجانسين اجتماعيا "، ويشتمل تعريف لويس ويرث للمدينة على المتغيرات التالية: 1- ارتفاع عدد السكان ،2- ازدياد الكثافة السكانية ،3- ازدياد درجة عدم التجانس و بروز السمات و الخصائص المميزة للحضرية.[1]

ومنه فإن **ويرث** يرى أنه كلما كبر حجم المدينة، اتسع نطاق التنوع الفردي، وارتفاع معدل التمايز الإجتماعي بين الأفراد، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة انتشار العزل المكاني للأفراد و الجماعات على أساس السلالة أو المهنة أو المكانة، حيث يؤدي ذلك إلى إضعاف روابط الجيرة و العواطف التي تنشأ نتيجة المعيشة المشتركة.

فهو يرى أن المجتمع الحضري الذي يتميز بالحجم والكثافة والاتجانس، هو الأساس المحدد للتنظيم الإجتماعي للسلوك و يذكر **ويرث** أن الحضرية كأسلوب في الحياة تتميز بالعلمانية وظهور العلاقات الثانوية والميل إلى تفتت الأدوار وعدم وضوح المعايير وبالتالي تصبح

[1]: صبحي محمد قنوص : دراسات حضرية ،مدخل نظري ، الدار الدولية للنشر و التوزيع 1994 ، ص ص 38-39.

المدينة مركز للعلاقات الإجتماعية التي تتميز بالدقة، وقابل ويرث بين المجتمعات الريفية والمراكز الحضرية واعتبر السمات التي تظهر أو تتطور في البيئة الحضرية بمثابة مصاحبات ضرورية لنمو المدينة وخاصة سمات الحجم و الكثافة.[1]

فحسب تصور ويرث، فإن المجتمع الحضري الذي يتميز بكبر الحجم وكثافة عالية من السكان واللاتجانس الإجتماعي، يكون عرضة إلى مشاكل عدة من بينها مشكلة الإسكان الحضري، التي تعتبر نتيجة لإرتفاع الكثافة السكانية وارتفاع نسبة التحضر في المدن الكبرى، مما يؤدي إلى خلق أحياء مزدحمة ومناطق حضرية متخلفة تعيق السير الحسن للمدينة .

فيمكن تلخيص نظرية ويرث في النقاط التالية:

- إن الحضرية ليست مجرد حجم السكان أو كثافتهم أو الأنشطة المادية والتكنولوجية التي يتطبع بها المكان وذلك لأن الآثار التي تخلفها المدن على الحياة الإجتماعية للإنسان، أكبر وأشد من الدرجة التي يمكن أن يخلفها حجم السكان أو كثافتهم.
- إن المدن هي نبت طبيعي لعمليات من النمو والتطور فإن الآثار التي تمارسها في طبع نمط حياة الإنسان، لا يمكنها أن تمحو نهائيا نمط الحياة القديم الذي عرفته الترابطات البشرية ، فيترتب على ذلك أن الحياة الحضرية رغم حضريتها ليست حضرية.
- إن المدينة والقرية يعدان قطبان تتراجع بينهما سائر التجمعات البشرية بدرجات متفاوتة، ومنه فإن قول الحضرية الخالصة قول مبالغ فيه، وكذلك الريفية الخالصة.
- إن الحضرية لا تعبر عنها تلك الحركة السكانية المتمثلة في عمليات النزوح البشري من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بقدر ما تمثل في القدرة على تشرب لمعايير نمط الحياة القائم وتمثله في الإتجاهات والسلوك والمواقف ويتوقف ذلك بالطبع على قدرة المهاجر على التكيف وواقع البناء والتنظيم الإجتماعي القائم.
- ويتوقف ذلك بالطبع على قدرة المهاجر على التكيف وواقع البناء والتنظيم الإجتماعي القائم .

[1]: عبد الرؤوف الضبع : مرجع سابق ص 25.

- إن الحضرية هي طريقة وأسلوب في الحياة، يعكسه واقع البناء والتنظيم الإجتماعي القائم.
- يتولد هذا الضرب من البناء التنظيمي الإجتماعي الحضاري من الإنعكاسات الداخلية لمتغيرات ثلاثة وهي حجم السكان ودرجة كثافتهم ولا تجانسهم الإجتماعي والثقافي.
- يتسم البناء والتنظيم الإجتماعي المتولد من انعكاسات هذه المتغيرات بعدد من السمات التي تميز نموذجه عن نموذج البناء والتنظيم الإجتماعي للمجتمعات التقليدية.[1]

لقد بين ويرث أن المجتمع الذي يعيش في بيئة حضرية تتميز بكبر الحجم و اللاتجانس والكثافة العالية من السكان، تظهر فيه العديد من المشكلات، ناتجة حتما من هذه المتغيرات الثلاثة، حيث تكون مشكلة الإسكان الحضري في مقدمة هذه المشاكل، ففي دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، نلاحظ انتشار المناطق الحضرية المتخلفة، و هذا راجع أساسا إلى ارتفاع الكثافة السكانية و ظاهرة التحضر وسوء التخطيط .

وهذا ما نلاحظه في معظم مدن الجزائر، فحسب البحوث والمنتديات التي أقيمت مؤخرا، بينت مظاهر الأزمة التي تعيشها معظم المدن الجزائرية كالعاصمة ووهران وقسنطينة، وهذا راجع أساسا إلى تأثير الحضرية كأسلوب في حياة هذه المدن، فأصبحت عرضة إلى عدة مشكلات اجتماعية واقتصادية وإيكولوجية، هذه الأخيرة التي أدت إلى انتشار التلوث بأنواعه، الذي أدى إلى اختلال النظم البيئية وتشويه المحيط الحضري.

2-2 متصل الفولك-حضري لـــ روبيرت رادفلد

ظهرت دراسة ميدانية على يد **روبيرت رادفلد**، عرض فيها الإطار التصوري الذي حدد فكرة "متصل الفولك حضري" و هذا في كتابه "ثقافة الفولك عند اليوكاتانا ".

طور **رادفلد** ثنائية تقابل بين مجتمع شعبي (الفولك) و آخر حضري، من منظور التطور الثقافي والإيكولوجي، ولقد سعي منذ البداية إلى تحديد خصائص هاذين المجتمعين وفهم التغيرات في القيم والمعتقدات، السلوك، درجة التخصص وتقسيم العمل التي فد تحدث عندما يتحول المجتمع من حالة الفولك إلى حالة الحضري.[2]

[1]: عبد الرؤوف الضبع : مرجع سابق ، ص 29.
[2]: أ.د خروف و آخرون : مرجع سابق ، ص 64

ومنه فهذه الدراسة تقوم على المقارنة بين الإسكان الريفي التقليدي وبين الإسكان الحضري المتطور.

فقام **رادفلد** بدراسة أربعة مجتمعات محلية مختلفة في جزيرة **اليوكاتا** بالمكسيك، افترض أن كل من هذه المجتمعات، يمثل نقطة متميزة على طول متصل متدرج يبدأ بمجتمع الفولك وينتهي بالمجتمع الحضري.

ويبين أن الإسكان الذي يشيد على مستوى المدن والمراكز الحضرية أو بالقرب منها ، يجعله إسكان يتوفر على خصائص الإسكان الحضري، لأنه يتوفر على جميع المرافق الضرورية للإسكان والعكس صحيح، فكلما ابتعدت منطقة الإسكان عن المدن والمناطق الحضرية واقتربت من المناطق الريفية والقروية، كلما أصبح الإسكان فولكي تقليدي.

فمدينة **الميريدا** إحدى المجتمعات المحلية التي قام بدراستها، فهي أكبر مدن في **اليوكاتا** ، تركزت فيها أغلب المراكز والنشاطات السياسية والإقتصادية ..، أما المدينة الأخرى فهي قرية **توسيك** فهي تجمع قبلي صغير أو قرية كشفت عن غياب مظاهر التغاير والإستقلال الكامل عن المدينة.

أما المجتمعان المتبقيان فهما **شانكوم وديتاس**، يقعان في وسط المتصل بين قرية **التوسيك** ومدينة **الميرادا**.

وكنتيجة بعد عملية المقارنة التي قام بها **ردفلد** للمناطق الأربعة، تبين أن تجمع **الميرادا** يتوفر على أكثر الخصائص الحضرية للإسكان، فاتخذها كمقياس، ورتب بقية التجمعات على المتصل، فتبين أن التجمع الإسكاني **ديتاس** يأتي في المرتبة الثانية، أما تجمع **شانكوم** فيأتي في الدرجة الثالثة، ثم يأتي التجمع الإسكاني الأخير **توسيك**.

وبناءا على ما تقدم، يبدو أن وضع المجتمعات الأربعة التي درسها **ردفلد** على متصل متدرج يعبر عن درجة تعقيد البناء الإجتماعي، ويبين خصائص كل واحد منها، الأمر الذي يتيح لنا فرصة المقارنة بينها، سواء من حيث التنوع و الإختلاف أو تدرج المتصل لمراحل التطور الحضري.[1]

[1]: أ.د اسماعيل قيرة : علم الإجتماع الحضري و نظرياته ، منشورات جامعة قسنطينة 2004 ص 37.

فتوصل **ردفلد** إلى صياغة عشرة متغيرات أساسية لقياس درجة التحضر، حسب متغيرين وهما – اقل و أكثر – بحيث يشير تناقص درجة المتغير –أقل– إلى القرب من نموذج الفولك و تشير زيادته "أكثر" إلى القرب من نموذج الفولك.

فيمكن أن تكون هذه المجتمعات أقل أو أكثر:

ارتباطا بالعالم الخارجي ، تغايرا ، تقسيما للعمل ، تطويرا لإقتصاد السوق والمال، احتواءا على تخصصات مهنية أكثر علمانية، بعدا عن الإعتماد على الروابط والنظم القرابية، اعتمادا على المؤسسات الرسمية والحكومية، تمسكا بالعقيدة، بعدا عن التمسك بالعادات والأعراف التقليدية، تسامحا وتأكيدا للحرية الفردية في الفعل والإختيار.[1]

فحسب تقدير **ردفلد** ، كلما اقتربنا إلى المجتمع الحضري كلما زاد البناء و التنظيم الإجتماعي تعقيدا ، و هذا ما نراه في مجتمعاتنا الحالية ، فمشكل الإسكان خاص بالمدن ، فكلما كانت المدينة كبيرة و ذات بناءات اجتماعية مختلفة واقتصادية ضخمة ، كلما زادت مشكلة الإسكان الحضري بها تعقيدا و تأزما .

و يتضح هذا من خلال الجدول التالي[2]:

جدول رقم 01 يوضح متصل فولك–حضري

	ارتباط اقل	مجتمع فولك	ارتباط أكثر	مجتمع محلي حضري
العالم لخارجي	–	×	+	×
التباين	–	×	+	×
تقسيم العمل	–	×	+	×
تطوير اقتصاد السوق	–	×	+	×
وجود تخصصات مهنية	–	×	+	×
البعد عن الروابط القرابية	+	×		×
الإعتماد على المؤسسات الرسمية	–	×	+	×
التمسك بالعقيدة	+	×		×
الإبتعاد عن العادات و الأعراف	–	×	+	×
التسامح و التأكد على الحرية الفردية	+	×		×

[1]: نفس المرجع ص 41.

[2]: حسن الخولي : الريف و المدينة في مجتمعات العالم الثالث ، دار المعارف القاهرة 1982 ص 20.

فمن خلال الإطار التصوري الذي قدمه **ردفلد** حول متصل الفولك الحضري ،يتبين أن التحضر وما يصاحبه من تغيرات اجتماعية و اقتصادية وسياسية وثقافية يختلف من منطقة إلى أخرى، و ذلك حسب درجة تطور المجتمعات في البيئة التي يعيشون فيها.

3- : النظرية الماركسية المحدثة

ظهر الإتجاه الماركسي المحدث في فرنسا نهاية الستينات و بداية السبعينات من القرن الماضي، على إثر المظاهرات التي عرفتها شوارع فرنسا للمطالبة بتغيير الأوضاع المتعلقة بالعمل و الحياة الحضرية ، مما دفع بعلماء الإجتماع الفرنسيون و على رأسهم "**مانويل كاستال**" إلى انتقاد النظرية الإيكولوجية التي انطلقت من عوامل فيزيقية لتفسير ظواهر اجتماعية و تنظيمية للحياة الحضرية.[1]

ومنه فإن هذه النظرية ترتكز على ما يلي:

- إن مفهوم الثقافة الحضرية تستعمل في طياتها توجيهات إيديولوجية.
- ينبغي الإهتمام بالمحتوى الإجتماعي للظواهر، ولا ينبغي النظر إليها في إطارها الفيزيقي فحسب.
- إن المواقع و المجالات الحضرية هي مظاهر تفرعت عن الصراع الطبقي.
- يجب معالجة مشكلة الإسكان في علاقة مع الإستهلاك الجمعي.
- ضرورة الإهتمام بالطبقة العاملة والجماعات الإجتماعية والبرجوازية الكبيرة والأقليات الحضرية والصراع.

ومنه فإن "**كاستال**" يرى أنه علينا الرجوع إلى السباب الحقيقية التي أدت إلى خلق التناقضات في البناء الإجتماعي الحضري، وعدم تغطيتها بتفسيرات وتبريرات إيديولوجية للحفاظ على الوضع القائم، كما يلح على ضرورة تفسير الظواهر والتناقضات التي يعيشها المجتمع الخضري وفي مقدمتها قضية إسكان الحضري، بإرجاعها إلى سياقها التاريخي الذي تسوده القوة و السيطرة و التنافس.[2]

---

[1]: أ.د اسماعيل قيرة : مرجع سابق ص 108.
[2]: نفس المرجع ، ص 109.

وإلى جانب هذا ظهر اتجاه آخر اهتم بالدراسات الحضرية يركز على طبقة الإسكان في مجتمع المدينة وهو **الإتجاه الفيبري المحدث** ويعود ذلك إلى سنة 1967 عندما أجريت دراسة ميدانية عن السلامة و المجتمع المحلي والصراع من طرف الباحثان " **مور وركس**" حيث أقاما جملة من القضايا نذكر منها:

- لا يمكن تفسير مشكلات المجتمع الحضري في ضوء متغير الطبقة المهنية.
- تتحدد طبقة الإسكان في المدينة في ضوء السلامة والمكانة الإجتماعية .
- هناك صراع طبقي على الإسكان وان هذا الصراع الطبقي هو العملية الأساسية للمدينة كوحدة اجتماعية.
- تمثل الطبقات الإسكانية مدخلا لتمثيل البناء الحضري والعمليات الإجتماعية التي تقع بداخله.
- يؤدي النمو الحضري إلى التمايز الطبقي والحضري.[1]

ومنه فإن هذا الإتجاه بين أن ظهور مشكلة الإسكان الحضري تعود إلى عملية الصراع والتنافس حول الإسكان والعقار مما يؤدي إلى ظهور مناطق الإسكان المتخلف أين تجمع الفئات الفقيرة والمحرومة التي تتكون في غالبية الأحيان من فئة المهاجرين الجدد والطبقة الفقيرة محدودة أو عديمة الدخل.

4- : نظرية أقطاب النمو

ظهرت هذه النظرية على يد "**فرانسوا بيرو**" في النصف الثاني من القرن الماضي ،للدلالة على عملية التنمية الإقليمية، فيجب أن تتوفر على خصائص وأسباب النمو كالعوامل الإقتصادية والإجتماعية والجغرافية وغيرها من الخصائص التي تجعلها كقطب أو محور لعملية التنمية.

حيث اعتمدت على القضايا المركزية التالية:

1- الصناعات الرائدة.

2- النمو يحدث في نقاط متعددة ثم يؤدي إلى إحداث الإنسجام.

[1]: أ.د خروف و آخرون : مرجع سابق ص 81-82.

3- قطب النمو يؤدي إلى تكدس النشطة وتكون نقطة جذب وهو ما يؤدي إلى تاثير على المناطق الأخرى .

4- طبق على أساس تقسيم لنشاطات الصناعية وأصبحت أداة من أدوات التهيئة والتعمير في العديد من الدول، مركزا على مفهوم الإستقطاب وما يحدث من لإفرازات وتأثيرات داخلية و خارجية.[1]

لذا فإن "بيرو" يذهب إلى أن تنمية ذلك القطب أو المحور تؤثر على تنمية المناطق التي تقع في نطاق نفوذه أو تأثيره، و يمكن لهذا القطب أن يتسبب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد العلاقات بين الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية وفي طريقة تأديتها لوظائفها.

و يطلق "**ألبرت هيرثمان**" على أقطاب النمو تعبيرا متشابها إلى حد ما في المعنى وهو **نقطة النمو**؛ ويقصد بها تلك المناطق التي تظهر فيها قوى لها تأثير خاص على عملية التركيز المكاني، الإقتصادي في الدولة، ويصحب ظهور هذه "**النقطة**" انبثاق ظاهرة النمو غير المتوازن سواء بين الدولة وغيرها من الدول أو بين الإقليم وجيرانه أو حتى الجماعات داخل الإقليم الواحد.[2]

و يميز "**دافين**" بين نوعين من أقطاب النمو:

- قطب النمو النشط.
- قطب النمو الكامن.

ومنه فإن جوهر هذه النظرية يتلخص في وجود منطقة أو أكثر من مناطق الدولة تتمتع بميزات معينة، اقتصادية ، اجتماعية وجغرافية تجعلها محور للتنمية بالنسبة للمناطق الأخرى وتؤثر فيها بحيث تجعلها تتجه إليها دائما.

إن انتشار عملية التنمية بطريقة متوازنة في المناطق يصاحبه قابلية لأن تصبح هذه الأخيرة أقطاب للنم، وهذا ما يفسر انتشار مشكلة الإسكان الحضري في المناطق التي تعرف ارتفاع في التحضر والهجرة الريفية وانتشار المناطق الهامشية والسبب في ذلك يرجع إلى ظاهرة التنمية التلقائية والتأثير الأوتوماتيكي لأقطاب النمو لا وجود له ومنه فإن عملية

[1]: رياض تومي : أدوات التهيئة و التعمير و إشكالية التهيئة الحضرية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجيستير 04-205 ص 32

[2]: محمد الكردي: النمو الحضري. الطبعة الثانية ، دار المعارف ،كلية الأدب جامعة القاهرة 1980 ص 25.

التوازن في الأقطاب التنموية تعد ضرورية لأن لها علاقة مباشرة بالتغيرات التي تحدث في مجال نمو السكان وحجمهم وكثافتهم.

5- الإتجاهات الحتمية

1- الإتجاه الإقتصادي:

إن هذا الإتجاه يستمد توجيهه النظري من خلال تركيزه على العامل الإقتصادي باعتباره المحدد الأساسي لبناء المجتمع و تطوره.[1]

فتمثل هذا الإتجاه في مجال الدراسات لحضرية في أعمال "**شيفكي وبل ولاكوست**"، حيث ذهبا إلى تفسير البناء الإجتماعي والإيكولوجي الحضري على أساس التوسع اقتصادي وذلك بانتقال المجتمع من نمط الإنتاج البدائي إلى نمط الإنتاج الصناعي والنشاط الخدمي الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى اتساع نطاق المجتمع في مجال التفاعل، ويصاحب ذلك بعدد من التغيرات البنائية الهامة في المهارات وبناء النشاط الإنتاجي وفي التركيب السكاني للمجتمع ككل.[2]

ومنه فإن أصحاب هذا الإتجاه يرون أن عمليتا التحضر والنمو الحضري مرتبطتان بالصناعة، ومنه فإن مشكلة الإسكان مرتبطة بالتغيرات الحاصلة في المجال الصناعي والإنتاجي الخاصة بكل مجتمع.

1- الإتجاه التكنولوجي

ظهر الإتجاه التكنولوجي في فترة الأزمة الإقتصادية التي اجتاحت العالم فيما بين 1929-1932 حيث ربطت بين التقنية والإقتصاد والسياسة، وأقرت أن التقدم التكنولوجي هو العامل الأساسي الذي يقرر تطور المجتمعات و تقدمها.[3]

أكد هذا الإتجاه على دور وسائل النقل على الأنماط المكانية والزمانية والمدن والمراكز الحضرية، ومن رواد هذا الإتجاه "**وليم اجبرن و أموس هاولي** ".

حيث يعتقد كل منهما أن (طبيعة سكان المدينة، موقع إقامتهم وأعمالهم) هي نتاج مباشر لوظائف النقل المحلي ويذهبان ابعد من ذلك، حين ينظران إلى أن المدن ذاتها على أنها من خلق وسائل النقل.[4]

---

[1]: أ.د عبد الحميد دليمي : دراسة في العمران السكن و الإسكان ،مرجع سابق ص 99.
[2]: السيد عبد العاطي السيد : مرجع سابق ص ص344-345.
[3]: صبحي محمد قنوص : مرجع سابق ص 153.
[4]: أ.د خروف و آخرون : مرجع سابق ص 75.

ومنه فإن هذا الإتجاه قد ركز على دور التكنولوجيا و تأثيرها على البناء الإجتماعي والإيكولوجي للمدينة، حيث ذهب إلى أن الناس يفضلون الإقامة في وسط المدينة (حسب رأي "**جوبرج**")، و بهذا يتضح دور التكنولوجيا في توسع نطاق التحضر والنمو الحضري أي عملية تمركز السكان في المدن ومنه خلق مشكلة الإسكان التي بدورها تمثل أزمة تعاني منها معظم المجتمعات و التي لها انعكاسات سلبية على الفرد و المجتمع. أي عملية تمركز السكان في المدن ومنه خلق مشكلة الإسكان التي بدورها تمثل أزمة تعاني منها معظم المجتمعات و التي لها انعكاسات سلبية على الفرد و المجتمع.

3-إتجاه القوة:

يسعى هذا الإتجاه إلى تفسير البناء الإجتماعي والإيكولوجي الحضري، في ضوء متغير القوة، ولقد انطلق أنصار هذا الإتجاه في فكرة مفادها أن رغبة أية جماعة من الجماعات في إجراء تغيرات جوهرية على هذا البناء يعتمد على مدى امتلاكها للقوة، كما أن الحكومات تعيد تشكيله حسب أهدافها الوطنية و العنصرية[1].

يعتبر "**وليم فورم**" أول من أدخل هذا الإتجاه في التكنولوجيا الحضرية ليفسر أنماط الإستخدامات الحضرية للأرض، حيث يرى أن بناء القوة سواء في الماضي أو الحاضر وبخاصة القوة السياسية، لعب دورا أساسيا في بناء المدن من حيث التوطين والتوسع والبناء الإيكولوجي والإجتماعي، كما يرتبط بالقوة القرارات المرتبطة بالسياسة العامة والتخطيط الإجتماعي والإقتصادي وتنفيذ برامج التحضر والتصنيع وغير ذلك من الأمثلة الكثيرة التي توضح دور القوة في تشكيل و تحديد البناء الإيكولوجي والإجتماعي للمجتمعات الحضرية.[2]

ومن هنا يتضح لنا دور القوة في عملية التحضر والتصنيع وكذا استخدامات الأرض وهذا يبين أن القوة خاصة السياسية منها تمثل عاملا مهما ومؤثرا في تبني كافة الجهود المتعلقة بالمحيط الحضري، حيث أنها تهتم بالنواحي الإجتماعية والإيكولوجية والإقتصادية للسكان، وبذلك فهي تعمل على تكوين وعي حضري بمدي خطورة مشاكل المدن، والتي يعتبر عاملا التحضر السريع والهجرة الداخلية والخارجية من العوامل الأساسية لظهور أزمة الإسكان.

---

[1]: أ.د خروف و آخرون : مرجع سابق ص 77.

[2]: محمد بومخلوف : التحضر ، التوطين الصناعي و قضاياه لمعاصرة الفكرية و التنظيمية و العمرانية .الجزائر ط1 ، 2001 ص 63.

4- الإتجاه القيمي:

إن هذا الإتجاه النظري يعطي القيم دورا رئيسيا في تفسير مختلف مظاهر الحياة الحضرية.

ولعل أوضح المحاولات النظرية المنظمة التي حاولت التعبير عن هذا الإتجاه القيمي هي تلك التي قدمها "**فيبر، بارسونز، كوب، فيري** " وغيرهم، فهذا الأخير، أكد منذ البداية فكرة أساسية هي أن للقيم دورا في تحديد أنماط استغلال الأرض في المجتمع الحضري. ثم أكد فيري بعد ذلك فكرة مؤداها أن القيم الثقافية تشكل المحك الأساسي الذي نعتمد عليه في تفسيرنا للتنظيم الإجتماعي و الإيكولوجي للمدينة.[1]

ومنه فهدا التصور النظري يبين ويؤكد أن للقيم علاقة في تفسير الأنماط الإيكولوجية والإجتماعية الحضرية وما ينتج عنهما من مشاكل، فعندما يفضل الناس الإقامة في المدينة هذا ما يزيد من حدة مشكلات السكن والإسكان فيها ومنه فإن هذه السلوكات من طرف السكان ما هي غلا نتاج للقيم ومصالح ذاتية ومعارف غير واضحة حول الحياة في المدينة فالقيم السلبية الموجودة في المجتمع يترتب عنها أشكال عديدة من السلوكات التي تنعكس في معظم الأحيان سلبا على المجتمع الحضري بصفة عامة.

5-إتجاه التحديث و التحضير:

هذا اتجاه الذي سعى إلى فهم ظاهرة التحضر، في ضوء الإعتبارات البنائية والظروف التاريخية التي تشكل من خلال البناء الإجتماعي، الإقتصادي، السياسي والثقافي حيث تؤثر السياسة التنموية في أي مجتمع على طبيعة السياسة الإسكانية علاقة تأثير وتأثر و هذا يتضح من خلال ما أسهمت به تبعية الإقتصاد العربي تبعية تاريخية في خلق مشكلات الإسكان.[2]

*ظهر جدال كبير بين العلماء والمفكرين حول معرفة النظرية أو النظريات التي اعتمد عليها في تخطيط و بناء المدن الجديدة.

تختلف المدن الجديدة في نشأتها ونموها وتطورها عن المدن التقليدية، هذه الأخيرة التي تتميز في نشأتها بمركزية التخطيط وانتقاء الطابع الفردي في نشأتها ومنه فإن النظريات التي

---

[1]: أ.د خروف و آخرون : مرجع سابق ص 73.

[2]: أ.د دليمي عبد الحميد : مرجع سابق ص 99.

*: عبد الرؤوف الضبع :مرجع سابق ص ص 281 -285.

وضعت في تفسير الشكل الذي اتخذته المدينة، جاءت كمحاولات تفسيرية لواقع قد تم بناؤه أما المدن الجديدة فالنظرية تسبق الواقع، بل أن الواقع هو تطبيق للنظرية التي سبق تخطيطها.

ومنه يطرح السؤال التالي:

هل اتخذت المدينة الجديدة إحدى النظريات التي عرفت في الإيكولوجيا الحضرية في الصورة التي نفذت بها؟

وفي محاولة إيجاد إجابة لهذا السؤال، أجريت عملية مقارنة ومطابقة بين نظريات علم الإجتماع الحضري الكلاسيكية منها والحديثة، نجد أن هناك صعوبة تقبل المدن الجديدة لتلك النماذج، و لعل ذلك يرجع أساسا إلى نقطة قد أشرنا إليها سابقا، وهي أن المدن الجديدة تعد مدنا سابقة التجهيز والتخطيط، ومن ثم فإن عوامل نموها غير مؤثرة في الوقت الحاضر، إذ يمكن القول بأنها لم تشهد بعد مراحل نمو في تنظيمها الإيكولوجي، وعند حدوث هذا، فإنه سيتم بصورة سبق التخطيط لها.

ففي هذا الجزء، سنتناول بعض النظريات الحديثة في ميدان تخطيط المدن التي ساهمت في نشأت مدن حديثة، قصد الحد من عدة مشاكل وأزمات تعاني منها المدن القديمة وخاصة في ميدان الإسكان.

ثانيـــا: نظريات تخطيط المدن

بقي التخطيط حتى منتصف القرن الثامن عشر (عصور الثورة الصناعية) عبارة عن شق الطرقات ووضع المساحات و إيجاد تناسق في وجهات البنية والإهتمام بالقصور والآثار، وغرس الأشجار في الأحياء الرئيسية أو الفخمة في المدينة، هذه الأخيرة التي لم تنشأ وتتطور بشكل عفوي، إنما كان نموها نتيجة جملة من العوامل الإستراتيجية المتعلقة بالموقع والموضع والعوامل الإقتصادية المتعلقة بالإنتاج والعوامل السياسية المرتبطة بالتقسيم الإداري.

ومنه فإن عملية التغيير في أي جزء من أجزاء المدينة يؤثر حتما في الأجزاء الأخرى، فبناء منزل جديد يؤدي إلى الاكتظاظ في الشوارع وازدياد الحاجة إلى التجهيزات الجماعية من مرافق و خدمات، وهذا لتحسين الصحة والأمن والرعاية الإجتماعية.

فأصبح مخططو المدن في عصرنا الحالي يولون أهمية لتوافر الشمس، فأنشؤوا مناطق سكنية مناسبة للإقامة والعمل واللعب وبذلك تحسين مستوى الإسكان الذي يعد مشكلة العصر التي تعاني منها معظم دول العالم.

فمع بداية عصر الثورة الصناعية ، صدر تطور هائل في تخطيط المدينة ، فظهر بذلك رواد وباحثين في ميدان التخطيط والعمارة، أدى إلى نشأة أو ميلاد العديد من النظريات الحديثة التي سنتناول بعضها في دراستنا الراهنة، والتي تم تطبيقها على أرض الواقع مع مناقشة مزاياها وعيوبها.

1- نظرية المدينة الشريطية:

تتلخص النظرية في إنشاء التجمعات السكنية والمصانع على جانبي طريق مواصلات رئيسي، تمتد إلى مسافات طويلة وتتفرع من هذا الطريق، شوارع فرعية مسدودة النهايات، تبنى حولها المساكن، و تمتد هذه التجمعات على امتداد الطريق الرئيسي الذي يربط المدن ببعضها.

رائد هذه النظرية هو "**سوريا متى**"، الذي برز هذه الفكرة لإلغاء الشكل المركزي للمدينة وكمثال تطبيقي على النظرية " مدينة برج العرب في مصر ".

من مزايا هذه النظرية:

- الحصول على جمال الريف و جمال الطبيعة على جانبي المدينة .

- تفادي المركزية الخانقة في الخدمات المركزة في الوسط .
- ضمان توزيع الأراضي السكنية توزيعا متكافئا من ناحية اتصالها بشبكة المرور مع إمكانية تمتع كل مسكن بحديقة خلفية.

أما من عيوبها:

- عدم تحقيق الإرتباط والتآلف بين سكان المدينة لطولها.
- لم تحقق الفصل العضوي بين المناطق السكنية والصناعة وغيرها وكذلك بالنسبة للمنازل، تواجه طريق مرور رئيسي وهو مسار للضجيج ويعد خطرا على سلامة السكان.[1]

2- نظرية المدينة الحدائقية :

ظهرت في لندن فكرة المدن الحدائقية عام 1898 من طرف **لابزار هوارد** ، نتيجة لما لمسه من قبح المدن الصناعية و ازدحامها بالسكان و نموها غير المنتظم ، وتتلخص فكرته في تخطيط مدينة تتمتع بكفايتها الذاتية، وهي ذات مسطح إجمالي قدره 6000 ه، يشغل المنطقة العمرانية للمدينة مساحة 1000 ه ويسكن في المدينة 32 ألف نسمة[2]، ووضع أسسا تقوم علها هذه المدن و هي:

- إحاطة المدينة بحزام أخضر .
- تناولت المدينة الإستخدام الأمثل للريح والشمس ومحاربة ارتفاع سعر الأرض فاستندت النظرية إلى عامل العزلة الإجتماعية و خصوصية كل عائلة .

بنى **هوارد** فكرته على تساؤل المدينة والقرية، أي هاذين التكوينين يمكن أن يوفر للإنسان ظروف الحياة الكاملة ؟ وقد وصل إلى أنه، لكل منهما عيوبه ومزاياه واستخلص أن الحياة اللائقة لا تتوفر إلا في ظروف تجتمع فيها مزايا المدينة و القرية.

و كمثال تطبيقي للنظرية – **مدينة ولوين الحدائقية Walwyn Garden** – .

أسسها **هوارد** في عام **1920**، تقع في شرق إنجلترا، تخطيطها له أهمية عالمية، حيث أصبحت لها قاعدة تجارية قوية تجلب التوظيف الكثير للمنطقة، وحافظت على المجال والإنسجام المعماري في البنايات الجديدة، أسلوبها الرئيسي هو العمارة الجورجية وتشمل حزاما أخضرا حول المدينة وتشمل بحيرات أيضا.

---

[1]: علاء العيشي و آخرون : نظريات تخطيط المدن ص.ص 6-8.

[2] : Yves Chalas, la ville nouvelle de l'Isle d'Abeau, origines, évolutions et perspectives ,Paris pp 71,72.

من مزايا هذه النظرية :

- انسجام الطابع الريفي المعروف بالطبيعة والحدائق والأشجار، مع مقومات التخطيط الحضري الجديد من مركز مدني وشبكة نقل وفعاليات خدمية ونشاطات صناعية وتجارية .
- كثافتها السكانية قليلة ، والإعتماد على فكرة اكتفاء المدينة ذاتيا.

أما العيوب فهي كالتالي:

- فكرة أن مدينة الغد الحدائقية تتيح للفرد الإستقلالية مع أسرته، أدى ذلك إلى انعدام الروابط الإجتماعية بين الناس.
- عندما نفذت هذه النظرية لم يراعى الربط بين السكن والعمل، فأنشأت مدن أخرى لتغطي هذا النقص.[1]

3- نظرية المدينة الصناعية :

اعتمدت هذه النظرية على فكرة عمل توازن بين التنمية الحضرية والريف المحيط بها والخروج بالمناطق الصناعية إلى أطراف المدن لعزلها عن المناطق السكنية ومراكز النمو رائد هذه النظرية هو "**توني جرانيز**" حيث نشر سنة 1917 فكرة المدينة الصناعية، التي خططت على أساس فصل الحضر والإسكان عن المناطق الصناعية، وذلك عن طريق أحزمة خضراء، أما الطرق الرئيسية والسكك الحديدية فقد استخدمت لتربط بين الإستعمالات.

وكمثال على هذه النظرية " مدينة العاشر من رمضان الجديدة " في مصر.

من مزايا هذه النظرية:

- فصل مناطق الإسكان عن المناطق الصناعية.
- توفير مناطق سكنية جديدة للعمال بالقرب من سكناهم.

أما بالنسبة للعيوب:

- قلة الخدمات الرئيسية التي يحتاج إليها السكان.
- ارتفاع معدا التلوث في هذه البيئة[2].

[1]: علاء العيشي و آخرون: مرجع سابق ، ص ص 11-18.
[2]:نفس المرجع، ص.ص 26-27.

4- نظرية مدينة الغد :

جاءت فكرة هذه النظرية بعد مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث كانت تتسم بعملية البناء السريع، بسبب الدمار الذي سببته الحرب.

فوضع قواعد هذه النظرية المعماري الفرنسي "**لوكوربيزيه Le Corbusier** " عام **1922**[1]، فهي عبارة عن شوارع ضخمة تحوي في وسطها عمارات عالية ناطحات سحاب يتركز في الوسط مراكز المواصلات الرئيسية، وحول ناطحات السحاب توجد عمارات في شكل خطط زجاجية، وفي خارج المدينة توجد منطقة الفيلات.

بعدها طور "**لوكوربيزييه**" مخطط المدينة وأطلق عليه "**المدينة المشرقة** " حيث تميزت بأنها ذات هيكل غير مقفل يمكن تطويره بحرية في المستقبل.

ومنه فإن أفكار هذا المهندس الفرنسي كانت مبنية على التزاوج بين المدينة والريف وأكد على الإمتداد الرئيسي، فعرف المساحة العمرانية بأربع وظائف وهي (المسكن، العمل ، المواصلات والراحة الفكرية والجسدية).

من مزايا هذه النظرية:

- الحد من التكدس في وسط المدينة، بزيادة الحدائق والمساحات الخضراء المفتوحة.
- استخدام الإمتداد الرئيسي لاستغلال أقل مساحات من الأرض.

أما بالنسبة للعيوب فإن تطبيق هذه النظرية لم يحل مشاكل المدينة أو يخفض كثافة السكان فيها.[2]

5- نظرية المدن التوابع:

تقوم هذه النظرية على أساس تكوين خلايا عمرانية متباعدة، يرتبط بينهما مركز كبير، وقد ترتبط الخلايا بمجموعة أكبر منها قبل اتصالها بالمركز، أو يكون اتصالها به مباشرة.

رائد هذه النظرية هو "**أودولف رادنج Adolf Rading** "، وضع هذه النظرية عام 1920 وتبعه "**ريموند إنوين** " عام 1921، ثم روبيرت هويتن عام 1923.[3]

---

[1] :Yves Chalas op,cit pp 82-84.

[2]: علاء العيشي و آخرون : مرجع سابق ص.ص 28-29.

[3]: حسين عبد الحميد أحمد رشوان : التخطيط الحضري ، دراسة في علم الإجتماع ، مركز الإسكندرية للكتاب 2005، ص 81.

اعتمدت هذه النظرية ، على أن يتراوح حجم سكان الضاحية بين 12 و 18 ألف بحيث لا تتطلب مواصلات داخلية و قد تشمل بعض الصناعات، ولكن يجب ربطها بالمدينة الأم بواسطة شبكة مواصلات سريعة و مريحة .

من مزايا هذه النظرية :

- تمركز الخدمات الرئيسية خارج المدينة، يساعد على سهولة الحركة وقلة الإزدحام في مناطق الخدمات.
- حل المشاكل المتواجدة في المدن الصناعية، مثل ندرة المناطق الخضراء، تعتبر امتداد طبيعي للمدن الحدائقية.

أما بالنسبة للعيوب: فيلاحظ قلة الخدمات في المدن التوابع لتمركزها في المدينة الرئيسية.[1]

[1]: علاء العيشي و آخرون : مرجع سابق ص.ص 23-24.

خلاصـــــة

من خلال ما سبق ، يتضح لنا، الإختلاف الواضح للنظريات والمداخل والإتجاهات، في تحليل و تفسير الواقع الحضري ومشكلاته، لكنها تتفق في بعض النقاط و تكمل بعضها البعض ، فبالسبة لمشكلة الإسكان و ظاهرة التحضر، يتبين لنا مما سبق أن معظم النظريات قد درستها محاولة بذلك تفسيرها وتقصي حقائقها،وهذا لإيجاد حلول إمبريقية ، تساعد في الحد من التحضر السريع والغير منظم، وذلك للتقليص أو الحد من مشكل الإسكان الحضري فبالنسبة للنظرية الإيكولوجية سواء الكلاسيكية أو المحدثة فقد ركزت على ظاهرة الإسكان ومستوياته، موضحة ذلك في قطاعات و دوائر ونويات وكذلك بالنسبة ل لويس ويرث، فهو يعتبر ظهور أغلبية المشاكل الحضرية وخاصة مشكل الإسكان الحضري هو نتاج لعملية التحضر السريع في المدن.

و بعد استعراضنا لكل هذه النظريات في هذا الفصل، يتضح لنا أنه رغم كل الإختلافات التي جاءت في هذه النظريات ، إلا أنها تشترك في نقاط عديدة و أهمها أن مشكل الإسكان الحضري له صلة وطيدة بالعوامل الفيزيقية والإيكولوجية والصناعية والحضرية دون أن ننسى العنصر السكاني الذي له تأثير كبير في هذه العملية .

الفصـــــل الثالث: الإسكان و تنمية المدن الجديدة

أولا : مشكلة الإسكان

1- الإسكان مشكلة حضرية

2- المناطق الحضرية المتخلفة

3- التطوير الحضري

ثانيا: استراتيجيات تخطيط و تنمية المدن الجديدة

1- المدن الجديدة

2- استراتيجيات تخطيط و تنمية المدن الجديدة

3- الإسكان و تنمية المدن الجديدة في الجزائر

تمهيـــــد:

للمسكن تأثير كبير في حياة الأسرة اجتماعيا و صحيا ، فهو يعتبر أحد الحاجات الأساسية للإنسان ، وعنصرا هاما يحدد نوع الحياة، فهو عبارة عن المأوى الذي يوفر مختلف الإمكانات و التسهيلات التي تضفي على الحياة الأسرية الراحة، الاطمئنان والأمان.

ومنه فإن موضوع الإسكان يعد من الموضوعات الحيوية في أغلب البلدان المتقدمة وكذلك النامية، هذه الأخيرة التي تعد الأكثر تضررا بمشكلة الإسكان الحضري التي أصبحت تتفاقم وتتوسع ولا يمكن الحد منها أو تقليصها إلا بحركة فكرية موازية بالبحوث والدراسات أو بتطوير التشريعات و كذلك التخطيط السليم الذي يساعد على إيجاد حلول لهذه المشكلة التي تنتج عنها مناطق حضرية متخلفة تتميز بالضيق والإزدحام والتلوث البيئي خاصة ، فينشأ بذلك أفراد غير صحيين سواء من الناحية الإجتماعية أو النفسية و الأخلاقية .

لذلك عمدت دول العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة إلى سياسة التطوير الحضري، محاولة من خلالها تحسين هذه الظروف التي تعيشها المدن الكبرى خاصة في مجال الإسكان ، التي باتت تهدد الطابع الجمالي و الإجتماعي للمدن.

أولا: مشكلة الإسكان الحضري

في عصرنا هذا ، رغم أن الإنسان استخدم الصناعة و التكنولوجيا و الإعلام الآلي في شتى مجالات الحياة ، لا يزال العديد من البشر يبحثون عن ملاجئ لحماية أنفسهم ، من الأمراض الجسدية و المشاكل النفسية الإجتماعية ، حيث عرفت اليوم الكثير من دول العالم نموا حضريا واسعا ، بفعل الزيادة الديمغرافية المرتفعة و الهجرة الكثيفة نحوها[1]، مما أدى إلى تعقيد و تشابك مشكلة الإسكان ، هذه الأخيرة التي تختلف تعريفاتها باختلاف أبعادها وعناصرها .

فقد ينظر لمشكلة الإسكان على أنها عبارة عن حالة أو موقف تسيطر عليه ظاهرة ندرة المسكن المتاح و الملائم للأفراد الذين يشعرون بحاجة إليه...و من ثم تصبح المشكلة بمثابة نتيجة لازمة عن نقص الإنشاءات السكنية الجديدة أو نتيجة للتوقف كلية عن عمليات البناء بسبب ارتفاع تكاليف العمالة و مواد البناء اللازمة[2]، و قد ينظر إليها على أنها تجسيد واقعي لارتفاع القيمة الإيجارية للمساكن ، على النحو الذي يفوق قدرة الأفراد ذوي الدخل المنخفض.

ومما سبق فإن مشكلة الإسكان تختلف طبيعتها من مجتمع لآخر اختلافا كبيرا و ذلك حسب الأوضاع الإجتماعية للأسر التي يتكون منها المجتمع و تبعا للإمكانيات الإقتصادية والفنية التي تستطيع الدولة توفيرها لخدمة مجال الإسكان و بذلك الحد من امتداد تفاقم هذه المشكلة ، التي أصبحت تعاني منها معظم دول العالم و تسببت في عرقلة مسار التنمية في البلاد .

1- الإسكان مشكلة حضرية:

يكشف التحليل المعمق لمشكلة الإسكان عن حقيقة كونها مشكلة حضرية ، أي متعلقة بحياة المدينة في المقام الأول[3]، كما يكشف و يوضح التشخيص الواعي للمشكلة أن سببها الأساسي يكمن في ازدحام السكان و تمركزهم في المدن ، وهذا أساسا راجع إلى عمليات انتقال أهل الريف و البادية إلى المدن أو ما يعرف بظاهرة التحضر، هذه الأخيرة التي ترتب عنها العديد من الآثار و المشاكل التي تؤثر سلبا على الفرد و الأسرة، اجتماعيا اقتصاديا و إيكولوجيا .

---

[1]: أ.د عبد الحميد دليمي :دراسة في العمران السكن و الإسكان ،مرجع سابق، ص05 .
[2]: السيد عبد العاطي السيد : علم اجتماع الحضري ج2 مرجع سابق ص 207.
[3]: نفس المرجع ص 202 .

فمن الملاحظ في هذه السنوات الأخيرة زيادة نسبة سكان الحضر على سكان الريف وذلك في العديد من مناطق العالم و هذا ما يبينه الشكل رقم (01)

شكل رقم (01) نسبة سكان الريف و الحضر في بعض المناطق في العالم

2000-1960-1920

	ريفي			حضري				
1920	أمريكا لشمالية							
1960								
2000								
1920	أروبا							
1960								
2000								
1920	آسيا الشرقية							
1960								
2000								
1920	إفريقيا							
1960								
2000								
1920	البلاد العربية							
1960								
2000								
	100	80 90	60 70	50	40	30	20	10	%

المصدر:د.صبحي محمد قنوص : مرجع سابق، ص 119

و منه فإن مشكلة الإسكان الحضري تتجسد في زيادة معدلات التزاحم على الأرض و ارتفاع المباني، وتضاعف المساكن وارتفاع الإيجارات وغير ذلك من المظاهر الحضرية[1]، والمشاكل الإجتماعية و الإقتصادية و البيئية التي ترتبط أساسا بعاملين و هما زيادة نسبة لتحضر في المدن و كذا النمو الديمغرافي الذي يعتبر من العوامل الأساسية لتي تؤدي إلى فقدان التوازن و ظهور الأزمات التي يعيشها المجتمع المعاصر.

لكن و بالرغم من التقدم الذي يعيشه العالم إلا أن عملية الإسكان مازالت متخلفة عن التقدم الصناعي ،و لا شك أن المشاكل السكنية في القرية ليست خطيرة ، حيث تزيد مشاكل الإسكان في المدن خاصة الصناعية ومنه فسنعرض أهم و أبرز العقبات التي تواجه الإسكان في دول العالم الثالث:

- الدخل المنخفض وارتفاع تكلفة السكن.
- الإمكانات المحدودة للدولة.
- سعر الأرض و التحكم بالمضاربة به.
- النقص في التمويل و انعدام الإدخار وصناعة البناء.
- التخلف في الهندسة المعمارية واستخدام المواد .
- انعدام التخطيط[2].

1-1.مظاهر المشكلة الإسكانية

*المظاهر الإقتصادية

كشفت الدراسات الحديثة التي أجريت في أجزاء مختلفة من العالم لمتقدم أن مشكلة الإسكان مشكلة اقتصادية في أساسها ، لأنها ترتبط في المقام الأول بمشاكل الأجور و مستويات المعيشة .

وتعتبر مشكلة المستويات السكنية من أكثر جوانب المشكلة أهمية و هي تتحد في ضوء ثلاث متغيرات رئيسية و هي : مرحلة التطور الإقتصادي و الموقع الإقليمي للوحدات السكنية ومستوى دخل الأسرة[3]، و منه فإن المستوى الإقتصادي للمجتمع يعتبر مؤشرا أساسيا لمستوى السكن ، و كذلك الأمر بالنسبة للموقع الإقليمي، أما بالنسبة لدخل الأسرة فهو يلعب

---

[1]: السيد عبد العاطي السيد : علم اجتماع الحضري ج2 مرجع سابق ص 204.

[2]: www.al zamil.org 00.12 سا 12.04.2007 .ترجمة وليد الزامل.كتاب المدينة و مشاكل الإسكان.لشارلز أبرامز

[3]: السيد عبد العاطي السيد : مرجع سابق ص 209.

دورا هاما في تحديد مستوى الإسكان ، لأن الأسرة تستطيع تحديد مستوى السكن الذي تعيش فيه في حدود دخلها ، أي أن مستوى السكن يتناسب مع هذا الدخل .

ومنه فإن لمستويات الإسكان دور هام في مجال تطوير السياسة الإسكانية ، و يمكن أن نميز بين ثلاث مستويات للإسكان و هي : المستوى الأدنى و هو يمثل نقطة معينة يتعين على أساسها ظهور تدمير أو إزالة الوحدات السكنية التي تقل عن هذا المستوى، والمستوى الأعلى تحدده قوانين الإسكان التي تعمل بها الحكومة و أخيرا المستوى الأمثل الذي تتخذه السياسات الإسكانية هدفا تعمل على تحقيقه في المستقبل.[1]

*** المظاهر الإجتماعية**

اتصلت المدينة منذ التاريخ القديم اتصالا وثيقا مع حرية الفرد ، و قد قابلتها في جميع مراحل تطورها مشاكل عديدة، حيث زاد عدد السكان فيها بصورة كبيرة، وينتج عن ذلك زيادة الكثافة السكانية فيها، فتصبح بذلك ظروف الإسكان سيئة، فيزيد الطلب على إشباع الحاجات الأساسية للأفراد .

إن الإسكان يعتبر عنصرا هاما ، يحدد نوع الحياة خاصة الإجتماعية ، فهو يقدم المأوى ويوفر مختلف الإمكانيات والتسهيلات وهو كذلك يؤثر في صحة الفرد، وفي هذا الخصوص يقول بري M.Brye :"إن المكان الذي يسكن فيه الفرد ، يعد أمرا حيويا في تكوين شخصيته و عاملا مؤثرا في صحته النفسية و الجسدية و الإجتماعية "[2].

فحسب الدراسات والبحوث الميدانية تبين أن الفرد الذي يعيش في مسكن صحي وملائم لظروف العائلة وعدد أفرادها، فقد تحسنت حالته الصحية وكذلك بالنسبة لأفراد الأسرة فيلاحظ قلة الإصابة بالأمراض النفسية العصبية التي تنشأ من كثرة التزاحم و يلاحظ أيضا تحسن كبير على المستوى الأخلاقي لأفراد الأسرة ، و هذا ما يفسر انحراف وسوء أخلاق الأفراد اللذين يعيشون في مناطق متخلفة أين تكون المساكن غير صحية ومزدحمة ، فيلاحظ ارتفاع نسبة العنف و الجريمة فيها.

ومنه فإن ظروف الإسكان تؤثر في حياة الأفراد وتنشئتهم الإجتماعية و تكوين شخصيتهم .

---

[1]: السيد عبد العاطي السيد : نفس المرجع ص 210 .

[2]: حسين عبد الحميد أحمد رشوان : مشكلات المدينة ، 2005 ، ص 95.

*** المظاهر الإيكولوجية:**

هناك أكثر من مؤشر لتحديد الطابع الإيكولوجي للوحدة السكنية، إذ نجد على سبيل المثال "حجم الوحدة السكنية "، و هم مؤشر يعد في تصورنا غير ذي دلالة في ذاته إلا إذا قورن بعدد الأفراد الذين يشغلون وحدة سكنية ذات حجم ضيق أو أكثر اتساعا، و هناك من ناحية ثانية مؤشر الكثافة السكانية ، أما المؤشر الإيكولوجي الذي يعتقد في صلاحية استغلاله ، هو ما يطلق عليه مفهوم التزاحم[1]، فهناك معايير قياسية للمباني و السكنات ، حسب الكثافة السكانية أو ما يسمى بمعدلات التزاحم ، فهذه القياسات يتخذها المهندس المعماري كعوامل توجيه عند قيامه بالتصميمات المعمارية ، لكن هذا المعدل يتأثر بالعوامل الإقتصادية ومستوى دخل الفرد في الدولة.

فكلما احترمت مقاييس العمارة مثل الحد الأدنى لسطح المسكن، الحد الأدنى للمساحة السكنية للفرد، و كذلك احترام احتياجات الفرد لأشعة الشمس ومكعب الهواء الذي يتراوح بين 3,15م إلى 3,18م للفرد الواحد،[2] كلما تحسنت ظروف الإسكان ، ومنه فيجب احترام المقاييس العالمية في تحديد مساحات الغرف السكنية بما يلائم سكانها و تبعا للأغراض التي تؤديها في تكوين أفراد عاملين ، الأمر الذي يزيد في الكفاية الإنتاجية للدولة .

2- المناطق الحضرية المتخلفة:

إن انتشار ظاهرة التحضر السريع و كذلك سوء التخطيط في المدن ، أدى إلى ظهور أزمة أو مشكلة كبرى في مجال الإسكان ، فانتشرت بذلك ظاهرة الإسكان الحضري المتخلف على ضواحي المناطق الحضرية الكبرى ، وهذا في شكل أكواخ من طين وأكشاك من صفيح تفتقر إلى أبسط ضروريات الحياة ، فتصبح هذه المناطق عرضة للكثير من الأمراض والأوبئة نتيجة تزاحمها و ضيق مساكنها و افتقارها للخدمات الصحية و شروط النظافة .

2-1-مفهوم المناطق المتخلفة :

تعتبر المنطقة المتخلفة من أهم المشكلات الملازمة للمدن ، كما أنها تعد أحد المصادر الرئيسية للمشاكل الإجتماعية ، التي تسبب قلقا و إزعاجا للحياة الحضرية ، فقد جاءت العديد من التعاريف من قبل العديد من الباحثين و العلماء قصد معرفة واقع هذه الأحياء و تعريفها و تبيين خصائصها .

---

[1]: السيد عبد العاطي السيد : مرجع سابق ص 217.

[2]: انطلاقا من تصريح أدلى به المهندس المعماري (ناصري سليم) قسنطينة 30-06-2008.

فعرفت على أنها :"عبارة عن جزء من أجزاء المدينة، مزدحم بالسكان الفقراء، وانخفاض مستوى النمط العمراني و نوعية المساكن و تسودها ثقافة فردية ذات معايير أخلاقية و قيم نابعة من وضعها الإجتماعي والإقتصادي والصحي والتعليمي المنخفض، والعادات والتقاليد السيئة و الضارة.[1]

أما "**بيرجل**" فقد عرف المنطقة المتخلفة بأنها أماكن تتميز بمساكن منخفضة المستوى بالنسبة للأسس و المعايير الإسكانية السائدة في المجتمع و المنطقة المتخلفة التي تعرض سكانها للسلوك الإنحرافي.[2]

وتبين الدراسات التي أجريت وخاصة في البلدان النامية ، أن هناك العديد من الأحياء السكنية الجيدة تحولت إلى أحياء متخلفة ، إما بسبب الإزدحام و الإهمال ، أو انتقال فئة ذات مستوى اجتماعي و ثقافي أدنى للسكن فيها ، فتصبح هذه الإحياء لا تتوفر على الشروط الصحية الإجتماعية و البيئية للسكان .

أما **ميلتزر وايتلر** فقد عرف المناطق الحضرية المتخلفة على أنها " مناطق توصف مساكنها بأنها ذات طابع عمراني قديم متدهور، و أنها تعاني من شدة الإزدحام و أن سكانها ذوي دخل محدود.[3]

وفقا للتعاريف السابقة الخاصة بالمنطقة الحضرية المتخلفة ، فيمكن تقديم تعريف إجرائي نجمع فيع معظم العناصر التي تضمنتها التعاريف السابقة و هو :

"إن المنطقة الحضرية المتخلفة، تتميز بتدني المستوى الإقتصادي والإجتماعي لمجتمعها، إذ يتميز بارتفاع نسبة البطالة و نسبة الأمية ، فيؤدي إلى انتشار الجرائم و المخالفات، و أما من لمسكن فإنه لا يلبي أي وظيفة من وظائف المسكن الصحي وبذلك ينتشر التلوث بدرجات مرتفعة ، و هذا ينعكس سلبا على السكان و حالتهم الصحية والنفسية".

إن الحي المتخلف هو نتاج معقد لعدة عوامل متشابكة شأنه في ذلك شأن الظواهر الإجتماعية الأخرى و لكن من المؤكد أن الفقر وانخفاض مستوى الدخل يمثل العامل الحاسم في كل ما يرتبط بهذا الحي من مشكلات اجتماعية خطيرة.[4]

---

[1]: أحمد بودراع : التطوير الحضري و المناطق الحضرية المتخلفة بالمدن ، منشورات جامعة باتنة، 1997 ص 15.
[2]: نفس المرجع ص 16-18
[3]: السيد عبد العاطي السيد : مرجع سابق ،ص25.
[4]: أ.د اسماعيل قيرة : أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية ؟ دار الهدى عين امليلة 2005، ص 20.

2-2- خصائص المناطق الحضرية المتخلفة

إن المناطق الحضرية المتخلفة ، تختلف عن بعضها البعض، إلا أنها تشترك في بعض الظواهر الإجتماعية و المادية ، نذكر منها ، أن هذه المنطقة تتميز برداءة نوعية المساكن وعدم توفر الخدمات والمرافق العامة و شدة الإزدحام ، ومنه فإن أبرز الخصائص المشتركة في المناطق الحضرية المتخلفة هي كالتالي:

*** الأحوال السكنية:**

اهتم الباحثون اهتماما متزايدا بالأحوال السكنية في المناطق الحضرية المتخلفة ، التي تتميز بازدحام السكان ، وذات طابع عمراني قديم ومهمل لم يمسه الترميم ولا الصيانة ومنه فإن الإسكان في هذه المناطق ، يتسم بالرداءة وعدم توفير الإنارة والتهوية في المسكن مع ذكر المعاناة الشديدة في نقص التجهيزات الجماعية من الصحة والعلم خاصة، فهذه المساكن توحي بصفة عامة بالفقر و البؤس الإجتماعي.

***الإزدحام السكاني:**

إن المناطق الحضرية المتخلفة، مناطق مزدحمة بالأبنية المكتظة بدورها بالسكان والشيء الذي يؤدي إلى نتائج اجتماعية خطيرة ، هو شدة الإزدحام داخل الغرفة الواحدة وضيق البيت الواحد الذي تسكنه الطبقة الفقيرة التي تتميز بدورها بالكثافة العالية في عدد أفرادها فتصبح بذلك في حاجة ماسة إلى بيوت رخيصة لا تصلح للسكن.

***كثرة تغيير محل السكن :**

إن أغلبية السكان الذين يعيشون في هذه المناطق يتصفون بالحرية، حيث أنهم في حركة مستمرة و تنقل من محل سكناهم إلى مناطق أخرى و ذلك بنسبة أكثر من اللذين يعيشون في مناطق حضرية متطورة.

***نقص المرافق و الخدمات:**

إن هذه المناطق المتخلفة تتميز بالنقص الكبير إذ لم نقل انعدام المرافق والخدمات الإجتماعية والتسهيلات الضرورية نذكر منها: المؤسسات الإدارية والتعليمية والصحية ولترفيهية وحتى الدينية، ويكون النقص أيضا في البنية الأساسية للشوارع كصيانة الأرضية وكذلك شبكة المياه و اصرف الصحي والكهرباء والغاز.

*** تدهور الصحة العامة و تفشي الأمراض:**

إن الخصائص التي ذكرت سابقا تبين أن المستوى الصحي في هذه المناطق منخفض جدا، فهي تصبح بذلك عرضة لانتشار الأمراض وارتفاع معدل الوفيات وهذا راجع إلى أن سكانها يتعرضون للجراثيم مباشرة نتيجة انتشار القمامة والأوساخ و انعدام النظافة.

*** تدهور الحالة المعيشية و انخفاظ الدخل:**

يعتبر الكثير من الباحثين الفقر كمؤشر لإنتشار المناطق المتخلفة باعتبار أن سكان هذه المناطق يعانون سوء وانخفاض الدخل، فيؤدي هذا إلى تدهور الحالة المعيشية، دون أن ننسى تفشي الجريمة والسلوك الإنحرافي وخصائص أخرى تبين لنا أن هذه المناطق المتخلفة عبارة عن أماكن خصبة انتشار الأمراض النفسية والصحية والإجتماعية التي تؤثر على الفرد و الأسرة والمجتمع. ومنه فلمواجهة انتشار هذه الأحياء المتخلفة، التي تعتبر مشكلة من مشكلات الإسكان عمدت الدولة إلى انتهاج سياسة التجديد الحضري أو التطوير الحضري للتخلص من التخلف الذي أصبح يهدد المدينة والتقدم البشري والعلمي والتكنولوجي.

3- التطوير الحضري:

يعتبر مشكل الإسكان الحضري من سمات العصر الحديث، نظرا للتطور الهائل في الصناعة والتقدم التكنولوجي وأصبح من سمات المدن الكبرى الحديثة التي تتصف بالكثافة العالية والتزاحم والتلوث ونقص الخدمات والمناطق المفتوحة وانتشار المناطق الحضرية المتخلفة.

فأصبحت معظم دول العالم و خاصة الدول النامية تعمل جاهدة للحد من مشكلة الإسكان الحضري ، التي أصبحت تؤثر سلبا على التنشئة الحضرية في البلاد.

فتبنت سياسة التطوير الحضري أو ما يعرف بالتجديد الحضري ، فهو يعتبر فرعا من فروع التخطيط الحضري و الذي يعكس رغبة الإنسان و نزعته إلى حب التجديد الدائم وبهذا فقد أصبح التطوير منذ بداية القرن العشرين علما قائما بحد ذاته، يساير تقدم وتطور العلوم التطبيقية وأداة فعالة في وضع الحلول المناسبة لحل مشاكل الحياة الحضرية ، فهو يعتبر عنصر ضروري لأي نشاط متطور، ويعمل على تحقيق وتنظيم حاجات و فعاليات حضرية متنوعة باعتباره يهدف إلى التطوير الشامل لمختلف المدن القائمة و التخطيط لإقامة المدن و المستوطنات الجديدة.[1]

[1] :www.al zamil.org أبرامز لشارلز .الإسكان و مشاكل المدينة .كتاب الزامل وليد .طرجمة 12.04.2007 .سا 00.12

3-1- مفهوم التطوير الحضري:

يعتبر التطوير الحضري علم قائم بحد ذاته ، ذو أسلوب تطبيقي مع تجديد المشاريع خاصة الحضرية ، وقد وضع لتحسين الأحوال الإجتماعية والمادية والفيزيقية لسكان المناطق الحضرية المتخلفة خاصة و مجتمع المدينة عامة .

إن أول برنامج للتطوير الحضري، ظهر في أمريكا الشمالية عام 1937، ثم جسد مفهومه واقعيا عام 1949 خاصة في تصديه للمشاكل الكثيرة التي تعاني منها المدن الأمريكية وأحيانا الحضرية المتخلفة، وذلك لوضع الحلول المناسبة لها.[1]

إن مفهوم التطوير الحضري يشير إلى الدلالة إلى استخدام سلسلة من العمليات التخطيطية المتكاملة التي تقوم على أسس و مقومات البيئة الحضرية ، فهو يعمل على تقدم المناطق الحضرية القديمة و الحديثة ذات نمط عمراني و التي تعاني أبنيتها من التخلف داخل المدن و مراكزها و حتى التي تقع على أطرافها .

أما "**شابن Chapin** " فقد أكد على أن التطوير الحضري هو عملية يقصد من ورائها تغيير في الحالة العمرانية للمناطق الحضرية المتخلفة في المدن ، خاصة فيما يتعلق بالهياكل العامة القديمة و التي لا تتماشى مع الحياة الحضرية العصرية.[2]

وقد عرف أيضا على أنه " برنامجا من البرامج الأساسية والمجهودات الكبيرة التي تبذل للتحكم في الأزمة الحضرية.[3]

ومنه فإن التطوير الحضري يعمل على تنمية المدن وأجزائها الحضرية المتخلفة عمرانيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، حتى يتسنى لها القيام بوظائفها وأدوارها اتجاه سكانها.

فالتطوير الحضري يشكل في نهاية المطاف مجموعة من الإجراءات (الإجتماعية والإقتصادية والعمرانية ...) التي يهدف من خلالها إلى خلق هيكل مقبول للمدن ومناطقها الحضرية و بذلك توفير أفضل الخدمات والسبل المطلوبة للعيش داخل مجتمع المدينة.

وللتطوير الحضري سياسات عديدة يقصد بها مجموعة المبادئ والمداخل والبدائل والوسائل والأساليب التي يتبناها التطوير الحضري، وذلك وفق المعطيات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والعمرانية للمدينة التي يعاني سكانها من مأساة المناطق الحضرية المتخلفة وتتطلب إحدى السياسات المقترحة للحد منها وهي كما يلي:

---

[1]: أحمد بودراع : مرجع سابق ،ص176.
[2]: نفس المرجع ص 178.
[3]: أ.د قيرة و آخرون : التخطيط و التنمية الحضرية ، مرجع سابق ، ص 38.

1- **سياسة التجديد الحضري:** حيث يعد من السياسات الهامة التي يتضمنها التطوير الحضري في تعامله مع المناطق الحضرية المتخلفة والأبنية القديمة، حيث تسعى هذه السياسة إلى ترميم الأبنية وتكييفها وفق متطلبات الحياة الحضرية وبناء مناطق حضرية جديدة أو ما يعرف بالمدن الجديدة.

2- **سياسة المحافظة:** تعتبر أداة فعالة وأسلوب في التعامل مع الأبنية التي تتميز بنمط معماري ذو قيمة أثارية وتاريخية وثقافية ودينية.

3-**سياسة إعادة التطوير:** تسعى إلى إزالة وهدم المناطق الحضرية المتخلفة داخل المدن أو تلك التي تقع على أطرافها، والتي اتبعت في الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة سنة 1937 كهدف للتجديد العمراني.[1]

[1]: أحمد بودراع : مرجع سابق ،ص ص 196-207.

3-2- أسباب ظهور التطوير الحضري :

إن ظهور التطوير الحضري ، جاء استجابة حقيقية للمشاكل التي أصبحت تعيشها معظم الدول ، كما أنه في الدرجة الأولى عبارة عن مطلب خاص للتخلص من التخلف الحضري الكبير في المناطق التي تقع داخل المدن و على أطرافها أيضا .

و قد اعتمد على مجموعة من الأسباب الواقعية التي تدفع به إلى تبني تطوير وتجديد المناطق المتخلفة حضريا و أهم هذه الأسباب هي كما يلي[1] :

أ- الأسباب الإجتماعية :

تظهر الأسباب الإجتماعية في ظل التباين القائم والحاصل في العلاقات الإجتماعية من منطقة سكنية إلى أخرى ضمن محيط اجتماعي عام ، ومنه فإن التطوير الحضري يأخذ في الحسبان مجموعة القيم والعوامل الإجتماعية التي لها دور مباشر في انخفاض وتدهور وتخلف المناطق القديمة سكنيا، وهنا تبرز أهمية معرفة الأسباب الإجتماعية كمقياس ضروري لفهم طبيعة و ماهية المناطق الحضرية المتخلفة في المدن ، وهذا بالنسبة للتطوير الحضري في تعامله معها أثناء تنفيذ برامجه و مشاريعه .

ب- الأسباب الإقتصادية :

إن الأسباب الإقتصادية تكمن في القيمة أو العائد المادي للأبنية المنفردة ، كما أن لمستوى الدخل والنمط المعيشي للأفراد المقيمين في هذه المناطق سكنيا والعملين ضمن محيطها عموما يعد من الأسباب ذات الصلة الوطيدة بالأسباب الإجتماعية ومالها من تأثير مباشر على تدهور وتدني المناطق المتخلفة من الناحية الإقتصادية خاصة ومنه فلا يمكن فصل الأسباب الإقتصادية عن الإجتماعية أثناء القيام بعملية التطوير الحضري .[1]العمراني ويظهر ذلك في حالة البنية التي أصابها التدهور والإتلاف والتشقق والتصدع فتصبح قديمة وهشة وبذلك تشكل مناطق متخلفة ومنه فإن أسباب تدهور الحالة العمرانية تدخل أثناء تنفيذ مشاريع التطوير الحضري وكذلك الإمكانيات المادية المتاحة لنجاح برامجه.

[1] :www.al zamil.org 00.12.سا 12.04.2007 .طرجمة وليد الزامل.كتاب المدينة و مشاكل الإسكان.لشارلز أبرامز

3-3- أهداف التطوير الحضري :

إن عرض أهداف التطوير الحضري يشكل غاية يسعى إلى تحقيقها مناهج التطوير الحضري أثناء تنفيذ برامجه في التنمية الحضرية للمدن والمناطق المتخلفة، و تشمل هذه البرامج جوانب متعددة من البنائين الإجتماعي و الإيكولوجي، مثل:

- إعادة إسكان قاطني الأحياء المتخلفة في أماكن جديدة.
- إحياء و تفعيل المناطق المركزية للمدن والتجديد الفيزيقي.
- تهيئة المواقع للتجديد الحضري و حيازة الملكية.[1]

و منه فإن أهداف التطوير الحضري هي كما يلي :

الهدف الإجتماعي:

يسعى الهدف الإجتماعي إلى تحسين الحالة الإجتماعية لسكان المدن والمناطق المتخلفة و العمل على تخفيض شدة الإزدحام و الكثافة السكانية و التقليل من العوامل التي تشكل الأمراض و الأوبئة و منه ترقية محيطهم الطبيعي و الإجتماعي.

الهدف الإقتصادي :

يرمي إلى تحسين المستوى الإقتصادي لسكان المناطق الحضرية المتخلفة فهو يعمل على دعم و زيادة الأموال لتعزيز النشاطات التجارية و ضمان تسويق يومي و أسبوعي لها ، بعدما كانت مرتبطة أساسا بمراكز المدن .

و منه فإن عملية التطوير الحضري تهدف عموما إلى تنمية حقيقية للمجتمعات المحلية الحضرية من خلال توفير الإسكان و المستوى المعيشي الملائم.[2]

ثانيا : استراتيجيات تخطيط و تنمية المدن الجديدة

1-: المدن الجديدة

إن التخطيط من اجل بناء مدن جديدة أصبح يمثل في وقتنا الحاضر إستراتيجية تواجه من خلالها الدول المتقدمة والنامية العديد من مشكلاتها الإسكانية ومن الجدير بالذكر أن بناء مدينة جديدة أو مستحدثة، عملية تتكامل فيها المقومات الإقتصادية والإجتماعية والنفسية

[1]: أ.د اسماعيل قيرة : أي مستقبل للفقراء ، مرجع سابق ، ص174.
[2]: أحمد بودراع : مرجع سابق ،ص215.

جميعا ، إذ أن المدن الجديدة تمثل شكلا بنائيا نموذجيا ومحصلة لتغيير المخطط من أجل إقامة مجتمعات تتحقق فيها مستويات معيشة أفضل، فهي مجتمعات مستحدثة تتوفر فيها أساليب الرعاية الإجتماعية والصحية والتعليم ...إلخ.

فيستعمل تعبير المدن الجديدة **New tawns*** في تسمية العديد من المجتمعات التي تختلف عن بعضها من ناحية الأهداف و الوظيفة و الحجم ، و تؤثر بالطبع على الظروف السياسية والإقتصادية و الإجتماعية للدولة .

وبذلك نجد أن المدن الجديدة كل لا يتجزأ، فهي ليست مجموعة من المساكن والمحلات التجارية و المباني و لمشروعات الصناعية ، كما أن خطط التنمية الإجتماعية والإقتصادية ليست حصيلة المشروعات الإقتصادية و الإجتماعية ، لكن المدينة الجديدة تعتبر أداة يمكن بواسطتها التأثير على طريقة الحياة بالنسبة للأفراد داخل المدينة.[1]

و مما سبق سوف نتناول فكرة إنشاء المدن الجديدة التي تعد كبديل للحد من مشاكل عديدة تعاني منها معظم الدول و نخص بالذكر مشكلة الإسكان الحضري.

1-1-مقومات نشأة المدن الجديدة:

اتفق العديد من المؤرخين و العلماء أن فكرة المدن الجديدة بدأت منذ آلاف السنين فهي لا تعتبر فكرة جديدة أو حديثة المنشأ ، ففي القرن الخامس ميلادي ، تدهورت المدن الرومانية القديمة بسبب سقوط الإمبراطورية وتدهور التجارة وضعف خطوطها مع أوروبا ولهذا ساد الكساد في المدن الأوروبية و تقلص سكانها و ضعفت سياسيا، ولكنها ما لبثت وانتعشت مع بداية القرن الحادي عشر ،غير أن المدن التي ظهرت في هذه الفترة لم تكن امتدادا للمدن القديمة بل أنها نشأت ككيانات اجتماعية جديدة.[2]

فقد نشأت هذه المدن الجديدة اعتمادا على النمو الذي طرا على التجارة الخارجية ، مما أدى إلى مزيد من التجمع السكاني و من ثم فقد كانت معظم المدن الجديدة ساحلية بطبيعتها .

---

*: لقد استخدمت تعريفات متعددة لوصف المدن الجديدة مثل new city ,new community, new taon ، و غيرها ، إلا أنه لم يظهر تعريف عالمي موحد لها ، هذا ما أدى إلى حدوث بعض التشويش في تحديد خصائصها .

[1]: مصطفى عمر حمادة: مرجع سابق ، ص 173.

[2]: register www.qassimy.com/ub - المدن الجديدة في العالم – عبد السلام الزاهر – 2008/04/16 12.00سا

فهذا ما يؤكد أن المدن الجديدة هي فكرة قديمة نشأت استجابة لعدة مشاكل في المدينة القديمة إن العوامل أو الأساليب التي تدفع العديد من الدول المتقدمة بصفة عامة و الدول النامية بصفة خاصة لإنشاء مدن جديدة تكاد تكون متشابهة إلى حد بعيد.

و تشير الدراسات المتعددة الحديثة إلى انه في العديد من الدول المتقدمة بدأت معدلات زيادة سكان المدن الكبرى في النقصان ، أما في الدول الأقل نموا فنجد أن عوامل التركيز مازالت قوية جدا ، و بالتالي فإن المدينة تنمو بسرعة أكبر بكثير من المدن المتوسطة و الصغيرة ويؤدي ذلك بالطبع إلى مشاكل عمرانية متعددة ، لعدم قدرة تلك المدن و إدارتها على استيعاب الأعداد المتزايدة من السكان و النشاطات الإقتصادية ، و لهذا بدأت الكثير من الدول الأقل تقدما في إنشاء العديد من المدن الجديدة بأنواعها (التابعة و المستقلة).[1]

فالمدن الجديدة عموما تظهر نتيجة لأسباب اجتماعية واقتصادية من أجل سد الحاجات البشرية ، هذا بالإضافة إلى أن هناك أسباب سياسية تتصل بصفة خاصة بإستراتيجية الدولة لإعادة توطين السكان بطريقة تتفق و حدودها السياسية، و يظهر ذلك بوضوح في معظم دول أوروبا خلال الحربين الأولى و الثانية.

ولعل من أهم العوامل الإجتماعية التي ارتبطت بنشأة تلك المدن ، تلك المتصلة بالمشكلة السكانية من حيث التوزيع والكثافة والنمو، وما يتصل بها من أسباب ترتبط بتحسين ظروف المعيشة لكافة أعضاء المجتمع .

دون أن ننسى العوامل الإقتصادية التي تحتل الصدارة كعامل للتفكير بإنشاء مدن جديدة وذلك بحثا عن موارد طبيعية أخرى لتكون حلا لبعض المشكلات الإقتصادية الملحة والتي جاءت نتيجة للزيادة السكانية الرهيبة التي تعيشها معظم الدول في الآونة الخيرة.

فأصبح المخططون يعملون على استغلال الفرص المتاحة في تلك المدن الجديدة حتى يمكن تجنب المعوقات التي كانت تواجه المدن القديمة.

و من هنا يمكن القول أن المخططين لتلك المدن لا يستغلون فقط ما لديهم من مناهج و طرق للبحث عن تشييد هذه المدن بل يباشرون أيضا ما لديهم من خطط طبيعية تؤدي إلى تقدم المجتمع و تحقيق أهدافه الإجتماعية و الإقتصادية.[2]

---

[1]: عبد الرؤوف الضبع : مرجع سابق ص 227.

[2]: مصطفى عمر حمادة : مرجع سابق، ص 167.

و عليه فلتتغلب على المشكلات التي تعيش فيها المدن القديمة، يجب أن يكون العامل الأساسي المرتبط بإنشاء المدن الجديدة يهدف إلى الوصول بها إلى مستوى اجتماعي واقتصادي يمكنها من الوصول إلى أهدافها.

فالمدن الجديدة تتطلب أربع عناصر أساسية و هي:

وجود القاعدة الإقتصادية والإكتفاء الذاتي واستخدامات الأراضي والخدمات و أخيرا طبيعة المجتمع .

وتعتمد العناصر الثلاثة الأخيرة على العنصر الأول في نشأة المدن تعتمد على وجود قاعدة اقتصادية تحدث وفرات مالية تتركز في الموقع أو الموضع المناسب مكانيا و جغرافيا لتكوين المدينة .

و يتحكم في سبل ووسائل إنشاء المدن الجيدة عاملان رئيسيان هما : مصادر الطبيعة و جهد الإنسان ، و يوضح الشكل رقم(02) العلاقة التصورية المختلفة حول إنشاء المدن الجديدة .

شكل رقم (02) العلاقات المختلفة المؤثرة على إنشاء المدينة الجديدة

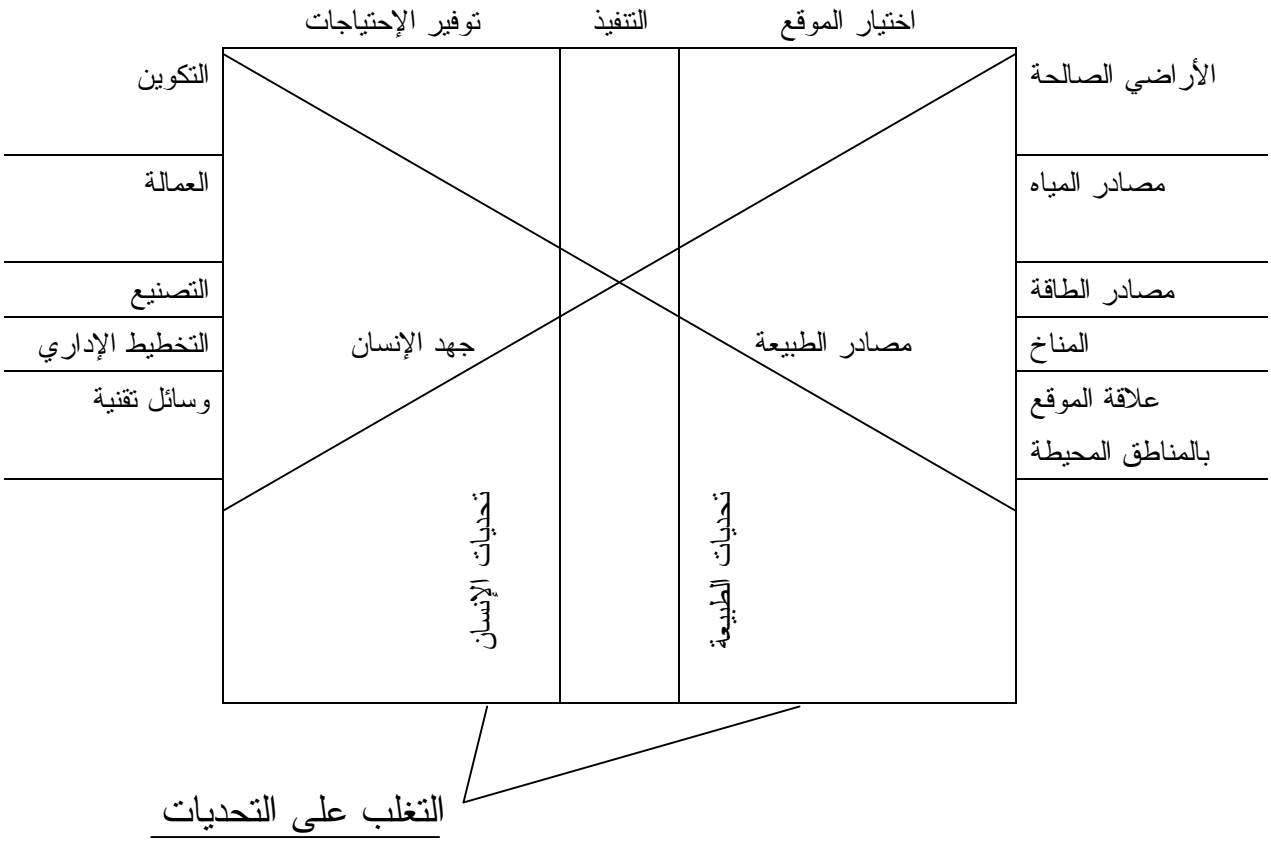

المصدر : داليا حسين الدرديري : المدن الجديدة و إدارة التنمية العمرانية في مصر ، كتاب الأهرام ع 197 ، أول مايو 2004 ، ص 53

1-2- وظائفها و أبعادها :

يشهد العالم منذ بداية السبعينات تحولات اقتصادية و سياسية و فكرية هامة ،حيث أصبح أكثر تدخلا في علاقاته الإقتصادية ، فبرزت اتجاهات عالمية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية و العمرانية ، و نظرا لأن سياسة المدن الجديدة تستهدف في المقام الأول جذب الأنشطة الإقتصادية المتمركزة في المراكز الحضرية الكبرى ، و توفير المزيد من فرص العمل فإن هذه السياسة تعتبر اتجاها هاما لتنظيم التنمية الإقتصادية و الإجتماعية والطبيعية ، و منه فمن الصعب أن تقتصر المدينة الجديدة على وظيفة معينة ، فهي و عن أنشئت للقيام بوظيفة معينة فإنها على المدى البعيد ستتنوع أنشطتها و تتوسع أهدافها.

و مما سبق فإننا نستطيع صياغة بعض الإقتراحات للوظيفة الأساسية للمدن الجديدة نذكر منها :

- تخفيف الضغط السكاني على المدن الكبرى نتيجة لخلق مناطق جذب جديدة.
- توفير فرص العمل للسكان .
- تحقيق أغراض اجتماعية واقتصادية من توفير الإسكان الجيد والمشاركة في التقليل من حدة الأزمة العقارية و كذلك تحقيق قدرا من التوازن للحركة السكانية في البلاد و تجسيد نوع من العدالة بين المدن و المناطق الجانبية في البلد الواحد.
- زيادة معدلات التنمية وتوفير المرافق والخدمات للسكان.

و منه، فإننا نستطيع ذكر الأبعاد التي تبين لنا طبيعة نشأة ونمو المدن الجديدة وهي كالتالي:

- بعد ديمغرافي عمراني يهدف إلى إعادة توزيع السكان والتقليل من تركيزهم في المراكز الحضرية الرئيسية.
- بعد اقتصادي إنتاجي، يهدف إلى استغلال الموارد البيئية المتاحة –إن وجدت– واستغلالها اقتصاديا، كما يهدف أيضا إلى إعادة توزيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة على خريطة الدولة بدلا من تكدسها في المدن الكبرى .

- بعد اجتماعي يهدف إلى إشباع الحاجات السياسية للأعداد المتزايدة من السكان الذين يتركون مواطنهم الأصلية أملا في حياة أفضل.[1]

إن من أهم الوظائف التي جاءت لأجلها المدن الجديدة تتمثل في إعادة توزيع السكان على السطح السياسي و الجغرافي للدولة ، و ذلك للحد من الإزدحام الشديد في المدن الكبرى الذي يخلق أزمة حادة في الإسكان، هذه الخيرة التي تثير الكثيرة من المشكلات الإجتماعية واقتصادية والثقافية لأفراد المجتمع، و في ضوء ما سبق فإن أهداف إنشاء المدن الجديدة تنقسم إلى[2]:

أولا : أهداف كجزء من سياسة حضرية شاملة تستهدف خلخلة السكان في الأقاليم ذات الكثافة العالية و إنشاء مراكز حضرية جديدة تجتذب موجات الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر .

ثانيا : أهداف اقتصادية ترمي إلى إضافة طاقة إنتاجية للمجتمع و ذلك بإقامة مدن صناعية جديدة تجتذب الصناعات الكبيرة و المتوسطة و الصغيرة بدلا من تمركزها في المدن الكبرى و بذلك توفير أساسا اقتصاديا .

ثالثا : أهداف اجتماعية ترمي إلى إشباع الحاجات الأساسية لأعداد متزايدة من السكان يتركون مواطنهم الأصلية أملا في حياة أفضل ، يجدون في فرص العمل المتاحة ما يحقق لهم حراكا اجتماعيا يمكنهم من الحصول على الخدمات المختلفة لهم و لأسرهم ، مما يشجع العاملين على الإقامة و الإستقرار في المدن الجديدة .

فالمدن الجديدة تعتبر إحدى الحلول التي تبنتها الدول المتقدمة والنامية أيضا للتقليل من التركيز السكاني و كذا استغلال المناطق الصحراوية والنائية المتوفرة فيها.

فتؤدي هذه المدن الجديدة إلى انتشار السكان في مساحات جديدة في الدول و ذلك عن طريق :

- خلق تيارات هجرة من المدن الكبرى المزدحمة بالسكان إلى هذه التجمعات الجديدة.
- تحويل تيارات الهجرة القادمة من الريف إلى المدن القائمة في اتجاه المدن الجديدة و ذلك يترتب عليه :

---

[1]: مصطفى عمر حمادة : مرجع سابق ص ص 174-175.
[2]: عبد الرؤوف الضبع : مرجع سابق ، ص 257.

- خفض الكثافة السكانية في المناطق المزدحمة مما يؤدي إلى زيادة كفاءة تشغيل المرافق و الخدمات لعدد اقل من السكان .
- رفع الكثافة في المناطق الخفيفة مما يساعد على زيادة القدرة على استغلال مواردها.[1]

1-3- أنواع المدن الجديدة :

إن عملية إنشاء المدن الجديدة يأتي في إطار سياسة قصيرة و متوسطة الأجل و أخرى طويلة الأجل ، فهناك منها ما يكون على شكل مدن تابعة قريبة من مراكز المدن الكبرى للاستفادة منها اقتصاديا و خدماتيا واجتماعيا أما النوع الثاني فنقصد به مدن مستقلة بذاتها ، و فيما يلي نعرض الأنواع الأساسية للمدن الجديدة :

1-3-1 المدن الجديدة المستقلة:

المدن في هذا النوع ذات كيان مستقل اقتصاديا، لا تعتمد على مجتمع موجود لكن لديها مقومات استمرار، حيث أنها تخطط وتنمى للوصول لأهداف مختلفة بجانب الإسكان الذي يعد جانبا في غاية الأهمية.

فإقامة المجتمعات و المدن الجديدة المستقلة يهدف إلى إنشاء أقطاب للنمو الإقتصادي لها أي كيانات اقتصادية مستقلة ، مما يؤهلها لتجميع النشطة الإقتصادية والإجتماعية ، لأن وجود تنمية في مناطق متقدمة يؤدي إلى تنمية المناطق المتخلفة القريبة منها من خلال آثار الإنتشار و التي تشكل بدورها أقطاب نمو عملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.

ومن الآثار لتي تترتب على إقامة المجتمعات والمدن الجديدة المستقلة ، حدوث هجرة للعمالة من المناطق المتقدمة لتزويد هذه المناطق الأخيرة بالعمالة الفنية من الشباب ، وهذه الهجرة إلى المدن الجديدة تؤدي إلى خلخلة في الكثافة السكانية نتيجة خلق فرص جديدة للعمل.[2]

و يوجد في هذا النوع عشرة أنماط للمدن الجديدة المستقلة و هي:

1- المدن الجديدة ،2- المدن الجديدة كبيرة الحجم، 3- مدن التنمية، 4- المجتمع الإقتصادي الريفي،5- مدينة أفقية،6- المجتمعات الجديدة، 7- مدن الشركات، 8- مراكز التنمية الريفية ،9- مركز تنمية سريع، 10- مدينة رأسية.[3]

---

[1]:مجمع عمران نت- مجدي كمال ربيع – التجمعات الحضرية الجديدة حول القاهرة 12-10-2007 – 16سا30

[2]: عبد الرؤوف الضبع : مرجع سابق ص 248-249.

[3]: داليا حسين الدرديري : المدن الجديدة و إدارة التنمية العمرانية في مصر ، كتاب الأهرام ع 197 ، أول مايو 2004 ،ص 53.

و عليه فالمدن المستقلة تعد مدنا ذات استيعاب كبير وتنشأ على قواعد و مقومات اقتصادية خاصة بها ، و لا تعتمد على المدينة الأم و تقام في مواقع تبعد على المدينة القائمة بمسافة كبيرة كافية لتحقيق الإستقلال المادي والإداري .

1-3-2- المدينة التوأم:

وهي تقام قرب المدينة الأم وتمثل توسعا عمرانيا في الأراضي الصحراوية، له قاعدته الإقتصادية ولكن على اتصال وثيق بالمدينة الأم في عدة مستويات من خدمات ومرافق.[1]

1-3-3- المدن الجديدة التابعة:

هذه المدن الجديدة عبارة عن مجتمع يعتمد فيزيقيا و اقتصاديا على مجتمع قائم بالفعل وإذا كانت فرص العمل خارج المدينة فإنها تصبح كسكن ليلي للسكان و بذلك فهي عبارة عن مراكز سكنية فقط لأنها تتغذى من المدن الكبرى ، و بالتالي فهي ليست بحاجة إلى نقل بعض الوظائف الحكومية إليها ، فضلا إلى ذلك فإن تكاليف النمو في هذه المدن تعتبر معقولة ، مقارنة بالمدن المستقلة ، و منه فإن إنشاء المدن الجديدة التابعة يهدف أساسا إلى كسر حدة كثافة السكان العالية في المدن الكبرى لكنها تبقى تابعة لها من حيث الخدمات والمرافق و فرص العمل....إلخ.

يوجد في هذا النوع خمسة أنماط من المدن الجديدة :

1- مدينة تابعة، 2- مدينة مترو، 3- تقسيم أراضي، -4 تنمية وحدات مخططة،-5 مدينة جديدة داخل مدينة.[2]

فالمدينة الجديدة التبعة تقام حول المدينة الأم، لامتصاص الكثافة السكانية المتزايدة على المدى القصير حيث تعنى المدينة التابعة بتخفيف العبئ عن المرافق و خلق فرص عمل ومقومات اقتصادية و لكنها دوما على اتصال وثيق بالمدينة الأم.

ومما سبق يمكننا ذكر بعض العوامل التي تساعد في نجاح تجربة المدن الجديدة من أهمها:

---

[1]: www.منتدى مهندس كوم- د. رمزي زكي – مشكلة التضخم في مصر – 20-02-2007 ، 20.00 سا.

[2]: داليا حسين الدرديري : مرجع سابق ، ص ص 55-56.

- ضرورة تواجد سياسة عمرانية وبالتحديد سياسة للتنمية الحضرية على المستوى القومي و الإقليمي و هذا يساعد على نجاح فكرة المدن الجديدة وبذلك التوصل إلى أهدافها لحل المشاكل التي تواجه المدن الكبرى.
- تكامل الحكومة مع القطاع الخاص ، فيكون التعامل و التنسيق بينهما، لأن الحكومة ليس لها القدرة على تحمل كل الأدوار و المسؤوليات ، فيجب أن يكون هناك تعاون و تضافر مع القطاع الخاص، فيتحمل هو بدوره دوره في التنمية.
- الدقة في تحديد موقع المدينة لأنه هو الذي يحدد ما إذا كانت مستقلة أو تابعة ، دون أن ننسى توفي ر المرافق و الخدمات ، هذا العامل الضروري لاحتياجات السكان بالمدن الجديدة و يعد عامل جذب للسكان و بذلك عامل جذب لتنمية المدينة ، مع توفر المناطق المفتوحة و المساحات الخضراء.[1]

و يبقى عامل ضروري و أساسي يعمل و بصفة مباشرة على نجاح تجربة المدن الجديدة و هو وجود "هيئة المجتمعات الجديدة" التي تعتبر الجهة الرئيسية التي تقوم على إدارة المدن الجديدة عن طريق أجهزة تنمية المدن الجديدة ، و يتمثل رأي الهيئة في رؤساء أجهزة التنمية ، و أعضاء المكتب الفني لوزير الإسكان و المرافق و المجتمعات الجديدة كممثلي لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.[2]

1-4- تجربة المدن الجديدة عالميا:

ظهرت فكرة إنشاء المدن الجديدة كسياسة للتنمية الحضرية في أوائل القرن العشرين ، معتمدة على كتابات "**أبينزار هوارد**" و التي تبلورت في إنشاء مدينتين حدائقيتين حول لندن في إنجليترا.[3]

فعلى المستوى العالمي تباينت الأهداف الكامنة وراء بناء المدن الجديدة ، منها استهدف نشر التنمية الصناعية و تخفيف فجوات التباين في مستويات التنمية بين الأقاليم كما هو الحال في بريطانيا، ومنها لتخفيف الضغط عن المدن الكبرى كما في فرنسا ومصر وأخرى لبناء عواصم جديدة للدول مثل استراليا والبرازيل، وغيرها هدفت لإستغلال الموارد الطبيعية كما في المدن الصناعية بالمملكة العربية السعودية كمدينة "الجبيل" و أخيرا المدن

[1] :File//G priorité au développement des ville nouvelles.htm 12.06.2008 – 12h.30.
[2]: داليا حسين الدرديري : مرجع سابق ض 132.
[3]: نفس المرجع ص 133.

الجديدة التي كانت نواة توسعها و ازدهارها المؤسسات التعليمية أو الخدمات الطبية المتقدمة كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

ومنه فإن معظم بلدان العالم بدأت في التفكير في إنشاء مدن جديدة قصد تخيف الضغط على المدن الكبرى من حيث إعادة توزيع مراكز الصناعة و محاولة حل مشاكل الإسكان في إطار تنموي شامل يحقق عددا من الأهداف الإجتماعية و العمرانية و من أهم الدول المتقدمة التي طبقت هذه السياسة هي : إنجلترا ، أمريكا ، السويد ، دون أن ننسى ذكر العديد من الدول النامية مثل فنزويلا ، الهند ، أنجولا ، مصر و الجزائر ، لذلك فإن هذا الجزء من الدراسة سنحاول أن نعرض فيه بعض التجارب العالمية في إنشاء المدن الجديدة وذلك للإستفادة من نتائجها وهي تجربة المدن الجديدة في إنجلترا ومصر.

1-4-1- تجربة المدن الجديدة في إنجلترا:

تعتبر تجربة المدن الجديدة في إنجلترا من السياسات الرائدة في العالم بتصميماتها و كتاباتها ل " هوارد" في أواخر القرن التاسع عشر و التي اقترح فيها إقامة مدن جديدة حول لندن ، تتوافر فيها الخدمات و المناطق المفتوحة الخضراء بمعدلات كبيرة ، سميت بالمدن الحدائقية.

ففي 1898 صاغ "هوارد" هذا المفهوم للجمع بين خصائص و مميزات الحياة الحضرية و الريفية ، فضلا عن ذلك كان "**هوارد**" واضحا تماما عندما ذهب إلى طريقة حل المشكلات الإجتماعية الكبرى تكمن في نقل الأفراد للعيش في مجتمعات محلية صغيرة ، مفتوحة و متوازنة اقتصاديا و اجتماعيا.[2]

و تتلخص فكرته في تخطيط مدينة تتمتع بكفايتها الذاتية، وهي ذات مسطح إجمالي قدره حوالي 600 فدان ، يشغل المنطقة العمرانية للمدينة مساحة 1000 فدان، يسكن في المدينة 32 ألف نسمة ، و يوجد في وسطها ديوان مركزي تتوسطه الحدائق و تتجمع حوله المباني العامة من مباني حكومة ومستشفى ومتاحف ومسارح وغيرها ، وتحيط الحدائق العامة بهذه المباني و يلي هذه الحدائق سوق المدينة.[3]

---

[1]: عبد الرؤوف الضبع : مرجع سابق ص 227.
[2]: أ.د اسماعيل قيرة : أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية ؟ مرجع سابق ص 177-178.
[3]: حسين عبد الحميد أحمد رشوان: التخطيط الحضري ،مرجع سابق ص 81.

فمن خلال تلك السنوات حققت التجربة الإنجليزية نجاحا ملحوظا و مكانة عالية بما حوته من شخصية خاصة متميزة و من أهم ما يميز هذه السياسة:

أولا: إمكانية إنشاء المدن الجديدة رغم معوقات الظروف الإقتصادية المنهارة لإنجلترا عقب الحرب و المناخ السياسي و النفسي المضطرب.

ثانيا: انفتاح آفاق جديدة في مجال علم تخطيط المدن.

ثالثا: هو نظام تخطيطي متكامل مركزه شمال إنجلترا كلها لإستخدام مصادر الثروة المتاحة وترشيد عملية النمو الإقتصادي والتخطيطي للدولة لتحقيق ظروف معيشة أفضل بزيادة فرص العمل للشعب الإنجليزي.[1]

وفي الأخير، فإن المدن الجديدة في إنجلترا قد حققت بعض الأهداف الأساسية، وإن لم تحققها كلها من ناحية السكان، فلم تستوعب هذه الخيرة حتى أواخر الستينات أكثر من 50000 نسمة ، ثم تغيرت السياسة العمرانية و بدأت المدن الجديدة في النمو بسرعة و زاد عدد سكانها إلى أكثر من 1,8 مليون نسمة أي حوالي 5% من سكان مدن إنجلترا.

أما من الناحية الإقتصادية فنجحت المدن الجديدة في تحقيق التوازن بين قوى العمالة و فرص العمل، فتم توفير أكثر من 30 ألف فرصة عمل في المصانع و 60 ألف في المكاتب الإدارية و 40 ألف في المتاجر و الأسواق، و يرجع النجاح في اجتذاب العمالة والصناعات في هذه المدن إلى ثلاث عوامل أساسية هي:

- موقع المدينة الجديدة.
- جواز مناطق عمرانية كبرى على خطوط السكك الحديدية .
- نجاعة السياسة الحكومية ناحية الصناعات و توفير الخدمات.[2]

1-4-2- تجربة المدن الجديدة في مصر:

يرجع بعض الكتاب تاريخ نشأت المجتمعات العمرانية الجديدة في مصر إلى سنة 1869 حيث تم حفر قناة السويس وإنشاء كل من مدن الإسماعيلية والسويس وبور سعيد كمدن مستقلة بذاتها.[3]

---

[1]: عبد الرؤوف الضبع : مرجع سابق ، ص ص 228-229.
[2]: داليا حسين الدرديري : مرجع سابق ، ص 59.
[3]: عبد الرؤوف الضبع : مرجع سابق ص 241.

إن مصر بصفة خاصة و الدول النامية بصفة عامة، تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية عديدة ناجمة أساسا عن التكدس الرهيب في عدد السكان والذي يخلق عنه نقص كبير في توفير الإحتياجات لمجتمع في مثل هذا الحجم والذي يتجاوز عدد سكانه المليون نسمة.

وقد نهجت جمهورية مصر العربية سياسة إنشاء المدن الجديدة اعتبارا من عام 1974 وأصبحت تلك السياسة التزاما من جانب الدولة اعتبارا من عام 1979، وذلك بصدور القانون رقم 59 لسنة 1979.[1]

ومنه تبنت مصر سياسة إقامة المدن الجديدة وشرعت في إنشاء المدن التابعة والمستقلة، ففي الفترة بين عام 1977 و 1982 صدرت قرارات جمهورية بإنشاء (09) مدن جديدة، إلى جانب اعتبار "ميناء دمياط الجديد " مدينة أخرى، بالإضافة إلى الساحل الشمالي الغربي حيث اعتبرتها الدولة بمثابة مجتمعات عمرانية جديدة.[2]

فأصبحت سياسة المدن الجديدة في مصر جزءا من التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ، و بغض النظر عن المدخل الإقليمي للدراسات المختلفة المصاحبة لكل من المدن الجديدة، فإنه لم توجد خطة قومية توضح الإطار الشامل للمدن الجديدة التي يراد ‘نشاؤها في مصر منذ بداية التفكير في تبني هذه السياسة ، و قد عرفت مصر النوعين الرئيسيين من المدن الجديدة المخططة بأشكالها المختلفة (التابعة و المستقلة) .

و في الأخير فإن الحكومة المصرية قد اتخذت برنامجا طموحا لإنشاء المدن الجديدة و ذلك لمواجهة التضخم السكاني و معظم المشاكل التي تعاني منها مدنها الكبرى، لكن رغم مرور أكثر من 20 سنة على إنشاء العديد منها إلا أن معظمها لم تحقق الأهداف المرجوة منها، فلم تقم بأداء وظيفتها بكفاءة و بذلك لم تصبح مركز استقطاب للسكان و هو الهدف الأساسي الذي أنشأت لأجله .

2- استراتيجيات* تخطيط و تنمية المدن الجديدة:

إن فكرة وجود إستراتيجية حضرية عامة قابلة للتطبيق في جميع الدول ، غير واردة إطلاقا ، فالإختلاف والتباين بين الدول هو حقيقة واقعة ، وهذا الإختلاف يحتم وجود فروق

---

[1]: مصطفى عمر حمادة : مرجع سابق ص 181.

[2]: نفس المرجع ص 181.

*: استراتيجية : strategy و هي فن استغلال المصادر و الإمكانيات المتاحة لتنفيذ سياسة معينة ، و هي نمط من التفكير للتمهيد نحو تحقيق غايات معينة.

في تصميم الإستراتيجيات الحضرية لكي تعمل بكفاءة وفعالية، وينبع هذا الإختلاف من كون إستراتيجية أي دولة إنما هي وسيلة من وسائل تحقيق الأهداف القومية لهذه الدولة.[1]

إن الخبرة والتجربة توضح أن غياب عملية التخطيط يؤدي إلى التزايد المستمر للمشاكل التي يعاني منها المجتمع وتراكمها وبسبب انخفاض وتراجع عناصر الإنتاج في المجتمع و تقديم الخدمات فيه وإدراك هذه الحقيقة هو إدراك ضرورة التخطيط الذي هو عبارة عن" أسلوب في التنظيم، يهدف إلى استخدام الموارد على أفضل وجه ممكن وفقا لأهداف محدودة ويقصد به على النطاق القومي، وضع خطة يسير عليها المجتمع خلال فترة معينة بقصد تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية.[2]

ومنه فيجب الإهتمام بالتوسع في دراسته لضمان تحسين ورفع مستوى المعيشة والعمل والنهوض بالمجتمع، لأن الإنسان يشكل بيئته والبيئة بدورها تشكل الإنسان فتحقق بذلك عملية التنمية التي تشكل أداة لتطور المجتمعات خاصة التي تواجه الصعوبات المختلفة في شتى المجالات ، و التنمية تعد الهدف السياسي لكل الدول التي تعاني من مشاكل وتزايد المطالب و الضغوطات في كافة المستويات اجتماعيا، اقتصاديا ...إلخ، فهي تعرف على أنها "نشاط إنساني للعمل من أجل الزيادة المتواصلة في الكم والكيف، وهي عملية تلبية للإحتياجات وحل للمشاكل و تحقيق لأهداف السكان من خلال نظام معين".[3]

كما تعرف التنمية أيضا على أنها " الإمتداد الكمي والكيفي للإقتصاد القومي و التغير في علاقات و طرق الإنتاج و غالبا ما تقاس خواص ومعدل ديناميكيات النمو الإقتصادي والإجتماعي في مجال الإقتصاد بمؤشرات تركيبية للنمو في الدخل القومي لكل فرد وبينما تقاس التنمية الإجتماعية بعدد من المؤشرات التي تصور ارتفاع مستوى المعيشة بالمعنى الأوسع لهذا المصطلح.[4]

ومنه فالتنمية هي عبارة عن عملية موجهة لإحداث تغيرات في معظم القطاعات الإجتماعية ، الإقتصادية، الصحية...، تساعد على اكتساب قرارات وقيم لمواجهة المشكلات و تخطي الصعوبات.

---

[1]: داليا حسين الدرديري: مرجع سابق ، ص 32.
[2]: أحمد زكي بدوي : معجم المصطلحات للعلوم الإجتماعية –إنجليزي ، فرنسي ، عربي –مكتبة لبنان ص 128.
[3]: www.مجمع عمران نت- مجدي كمال ربيع – التجمعات الحضرية الجديدة حول القاهرة 12-10-2007 – 16سا30.
[4]: حسن إبراهيم عيد: دراسات في التنمية و التخطيط الإجتماعي دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1990 ص 108

إن المدينة متغيرة الشكل والحجم والوظيفة، لذا فهي تستمر في النمو والتطور بمرور الزمن ولغرض توفير حاجة الإنسان من سكن ونقل وترفيه وخدمات، لا بد من توفير أرض مناسبة لتوسع المدينة عليها ، وقد يسمح موقع بعض المدن بالتوسع في اتجاهات عدة برية وحتى بحرية، حتى تصل إلى مساحة يتم إيقاف توسعها والعمل على إيجاد بدائل خارج حدود المدينة، حيث يتم استخدام نظام المدن الجديدة تابعة كانت أو مستقلة، أنشأت هذه المدن للإستجابة إلى مشاكل المدن الكبرى، و سنعرض فيما يلي استراتيجيات

تخطيط هذه المدن وتنميتها وهل روعي فيها تجاوز المشاكل والنقائص الموجودة في المدن القديمة أو الكبرى .

2-1- استراتيجيات تخطيط المدن الجديدة:

عمد المخططون و أصحاب القرار في العديد من الدول إلى محاولة تفادي الأخطاء والمشكلات الموجودة في المدن الكبرى و ذلك بوضع خريطة جديدة للمدن ، فيها قفزة هائلة من الفكر الذي يشتمل على:

- إن الحي السكني يجب أن يكون في أفضل الأماكن داخل المدينة من حيث الموقع و المناخ، وصول أشعة الشمس إليه و قربه من المساحات الخضراء.
- عند تخطيط المساكن يجب أن ينال كل مسكن و لو قسط بسيط من أشعة الشمس.
- أن تكون المناطق الصناعية معزولة عن المناطق السكنية بمساحات خضراء كافية.
- يجب ربط منطقة وسط المدينة والأنشطة العامة بالأحياء السكنية بشبكة من الطرق و المواصلات تفي باحتياجات حركة نقل الأفراد اليومية.
- الإهتمام بالمناطق الخضراء داخل المدينة و محاولة زيادة رقعتها لتشكل أيضا في تكوين مناطق عزلة بين محاور الطرق الرئيسية ذات أحجام مرور عالية والمناطق السكنية المحيطة بها.
- إن التلوث بأنواعه المختلفة (تلوث الهواء، الماء، التلوث بالنفايات والفضلات والضوضاء...) يلخص مختلف التهديدات البيئية التي يتعرض لها الأفراد وتكون

خطر على حياتهم ومنه فيجب إحداث تخطيط تراعا فيه عملية التقليص أو الحد من هذه الظاهرة.[1]

ومنه فيجب مراعاة العمارة لعنصر المناخ و النظر إليه كأحد العوامل المهمة التي تؤثر في عملية التخطيط العمراني ، جزء من مخطط أكبر لعمارة تراعي البيئة التي تحتضنها بظروفها وخصائصها و طبيعة موردها، وتتدرج فيها بطريقة تتكامل معها وتثريها وتحفظها ، وتحقق لسكانها أكبر قدر من الراحة و الظروف الصحية الملائمة.[2]

ومن هنا تظهر أهمية تحقيق السكن الملائم للأفراد في هذه المدن الجديدة مع مراعاة أهمية توافر عاملي الشمس و الهواء اللذان يوفران تحسين الصحة ، ويتم ذلك بعملية اتباع استراتيجيات تخطيط مناسبة و ناجعة لإنشاء مناطق سكنية مناسبة للإقامة والعمل والترفيه في هذه المدن الجديدة.

ونجد خير مثال على ذلك إنجلترا التي تعتبر الرائدة في عملية تخطيط المدن الجديدة إذ أدى التحول الإقتصادي والإجتماعي الهائل في بريطانيا في القرن التاسع عشر دورا هاما في تخطيط المدن، ففي هذا القرن كانت عبارة عن مجتمع حضري، وكانت البيوت مكدسة بالأفراد والمشاكل الإجتماعية في مراكز المدن بنسبة كبيرة ، مما أدى إلى تبنيها فكرة جديدة في تخطيط المدن وهي فكرة "المدن الحدائقية" من طرف "**ابنزر هوارد**" فيقسم المدينة إلى ستة أقسام رئيسية:

ففي مركز المدينة ميدان مركزي تتوسطه الحدائق و تتجمع حوله المباني العامة و تحيط بها الحدائق العامة و يلي هذه الحدائق سوق المدينة.

أما المساكن فمنفردة و ممتدة في نطاقات دائرية ، ثم يأتي الطريق الدائري الأوسط الذي تقع عليه المدارس و المباني الدينية ، و تقع المصانع على الطريق الدائري الذي يحيط بالمدينة من الخارج ، و يخترق المدينة ست طرق رئيسية مارة بالمركز و تقطع المحيط الخارجي.[3]

و هنا تظهر أهمية و ضع استراتيجية للتخطيط السليم للمدن الجديدة ، لأن هذه الخيرة تحتاج إلى مراكز للترفيه ووحدات للصحة العامة والمدارس ووسائل تنقية الجو من التلوث والإضاءة و عملية الإمداد بالمياه و تنظيم حركة المرور.

---

[1]: www.cpds.egypt.com د. محمود عبد الباقي إبراهيم –إدارة مشروعات المجتمعات الجديدة –المنتدى الخليجي الأول لتطوير المشروعات 14-15 يناير 2008 ، 16-11-2008 13سا00.

[2]: المهندس علي بن عثمان الناجم: نحو عمارة متوافقة مع المناخ، مجلة القافلة ، ع 4 مجلد 57، أغسطس 2008 ص 14..

[3]: حسين عبد الحميد أحمد رشوان : التخطيط الحضري ، مرجع سابق ص 81.

ولهذا عمد المخططون في العديد من الدول إلى محاولة تفادي الأخطاء والمشكلات في المدن الكبرى خاصة في مجال التخطيط الحضري و ذلك عند إنشاء "مدن جديدة" حيث تكون عملية التخطيط فيها تهدف إلى:

- تحقيق التوازن بين عدد السكان في المدينة الجديدة وبين حجمها ومساحتها الجغرافية.
- تحسين العلاقة بين المساكن والشوارع والمناطق الصناعية والخدمات العامة بحيث لا يطغى قسم منها على الآخر، ولا يحرم من أحدها، حتى من الحياء وإيجاد نوع من الإنسجام بينها.
- إنشاء المساحات الخضراء والفضاءات الترفيهية في الأحياء السكنية لتكون متنفسا للسكان و مكانا لقضاء أوقات الفراغ.
- محاولة التقليص أو الحد من ظاهرة التلوث التي أصبحت تهدد الحياة البشرية والبيئية وذلك بالقيام بعملية فصل المناطق السكنية عن المناطق الصناعية واتخاذ وسائل حديثة في ذلك مع عملية التوعية البيئية للسكان التي تبين لهم مدى خطورة التلوث بأنواعه على الإنسان و الحيوان و النبات.[1]

2-2- استراتيجيات تنمية المدن الجديدة :

كما ذكرنا سابقا ، فإن عملية إنشاء المدن الجديدة تأتي كبديل أو كحل لتخفيف الضغط السكاني على المدن القائمة ، بهدف زيادة الدخل القومي و توفير فرص العمل مع إنشاء صناعات في مناطق عديدة للإستفادة من الناتج الإقتصادي لها.

ومما لا شك فيه أن أي استراتيجية توضع لتنمية هذه المدن فإنها سوف تضع في اعتبارها مختلف المقومات والمعايير الإقتصادية والإجتماعية التي تهدف إلى التنسيق بين عناصر التنمية المختلفة للإستغلال الأمثل لمواردها.

و لقد اعتمدت عدت استراتيجيات للتنمية هذه المدن تتداخل معا في منظومة واحدة شأنها في ذلك شأن أي عمليات تنموية نذكر منها:[2]

---

[1]: حسين عبد الحميد أحمد رشوان : مشكلات المدينة ، مرجع سابق ، ص 211.

[2]: مجمع عمران نت – استراتيجيات و آليات تنمية المدن الجديدة –سيد عباس علي ، مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي التاسع -2007/06/08 12.00 سا

1- استراتيجية التنمية الإجتماعية :

يمثل البعد الإجتماعي واحد من المكونات الأساسية و الحيوية اللازمة لتنمية المدن الجديدة ، لما لها من الخصائص التي تبدو شديدة التعقيد و التركيب حيث تبرز فيها السمات المحلية مؤثرة بشدة على الأنساق و المعايير السلوكية لأبناء المجتمع المرتقب .

لذا فإن أولويات استراتيجية التنمية الإجتماعية بالمدن الجديدة يجب أن تنبع من تحليل المؤثرات و المتأثرات للتعرف على التجمع البشري الجديد الذي يمكن رؤيته كالتالي :

- إن فكرة تكوين المجتمع هي الشغل الشاغل للمخطط، فهي التي تجسد المحور الحيوي للتنمية.
- إن السكان يمثلون المحور الحيوي لهذه المدن ويشكلون العمود الفقري له ،ذ أنه يستهدف نطاقا جغرافيا لم يعمر من قبل، ومن ثم فإن عملية دفع السكان إليه وإقناعهم بالإقامة و تشجيعهم على الإستقرار وتهيئة الظروف التي تضمن البقاء في أماكنهم الجديدة تمثل تحديا ينبغي أخذه في الإعتبار.

إن التخطيط الإجتماعي للمدن الجديدة ينبغي أن يحرص على تلافي الأخطار والمثالب التقليدية بالمجتمعات القديمة القائمة، حيث يتطلب دراسة دقيقة للأرض والبشر الذين سيعملون عليها .

- إن العلاقات الاجتماعية تمثل جانبا هاما ينبغي أن يؤخذ في الإعتبار، حيث تمثل تلك العلاقات الإطار الإجتماعي الذي يتعامل بمقتضاه سكان هذا المجتمع.
- إن الهوية المحلية لهذه المجتمعات الجديدة يجب أن توضع في الإعتبار عند تشكيل المجتمعات الجديدة، وعدم تركه لظروف الإستقرار العشوائي.

2- استراتيجية التنمية الصناعية:

إن إستراتيجية التنمية الصناعية لا تنفصل كلية عن الاستراتيجيات الأخرى بل هي مساندة بدور فعال في عملية التنمية، حيث تساعد على التمتع بإمكانيات و مقومات الإنتاج الزراعي و التعديني بالمنطقة ، و يمكن تحديد استراتيجية التنمية الصناعية كالآتي:

- إقامة صناعات غير ملوثة للبيئة.
- تحقيق إنتاج صناعي يغطي احتياجات الدولة و تصدير جزء آخر للدولة.
- إقامة صناعات قليلة الإستهلاك للمياه و ذات تقنيات عالية.

- توسيع مساهمة القطاع الخاص في تنمية قطاع الصناعة.

3-استراتيجية التنمية العمرانية:

تهدف الإستراتيجية المقترحة إلى الإنطلاق من المعمور الحالي إلى المناطق ذات الإمكانيات الصالحة للتعمير، بحيث يكون هناك ظهير عمراني قائم يدعم الإنطلاق على عمليات التعمير المقترحة المختلفة ، حيث تتمثل استراتيجية التنمية العمرانية في:

- تجنب إقامة التجمعات العمرانية في المناطق الصالحة لعملية الاستزراع أو المحتوية على موارد تعدينية، و ذلك للحفاظ على الثروات الموجودة.
- تجنب إقامة التجمعات العمرانية في الكثبان الرملية و مجاري السيول.
- تجنب إقامة التجمعات العمرانية في مناطق المحميات.
- مراعاة تصميم المباني بما يتساير مع المناخ القاسي من الحرارة والرطوبة وذلك بحسن اختيار مواد البناء المتاحة والفكر التصميمي المناسب للبيئة.

4-استراتيجية الجذب السكاني:

إن عملية الجذب السكاني تشكل محورا أساسيا لعملية التنمية، فبدون السكان لا تكون هناك تنمية ، و تتمثل استراتيجية الجذب السكاني في:

- الإغراءات المادية من خلال فرص العمل و العائد المجزي الذي يغنيهم عن التفكير في البحث عن البديل .
- إغراءات التوطين بتوفير مساكن ملائمة للشباب حديثي الزواج وراغبيه وخصوصا لمن يفتقدون على المسكن المناسب في موطنهم القديم.
- توفير وسائل الأمن والأمان والتعليم والصحة والترفيه للسكان الجدد.

ومنه فإن عملية وضع استراتيجية لتخطيط وتنمية المدن الجديدة يلعب دورا هاما في عملية التنمية وجذب السكان لها، ومنه الوصول إلى تحقيق الأهداف التي أنشئت لأجلها المدن الجديدة وبذلك الوصول إلى زيادة الدخل القومي ومنه دفع عجلة التنمية في الدولة، هذا ما يساعدها على التغلب على مشاكلها بالتوصل إلى حلول أو بدائل يحقق لها ذلك.[1]

[1]: www.مجمع عمران نت . – سيد عباس علي : مرجع سابق ..

3- الإسكان و تنمية المدن الجديدة في الجزائر:

3-1 مشكلات الإسكان في الجزائر:

عرفت الجزائر عبر تاريخها الطويل، موجات عديدة من الهجرات سواء عابرة أو محتلة ، غازية أو فاتحة ، تركت جميعها آثارا عميقة على المجتمع الجزائري، تجلت في الأنماط المعمارية والعمرانية المختلفة، ومع استقلال الجزائر واسترجاعها للسيادة الوطنية، فوجدت نفسها أمام تحديات ضخمة، لابد من تحملها و الأخذ بالأساليب الحديثة للإستجابة للحاجيات الوطنية خاصة في مجال الإسكان، هذا الأخير الذي عرف تدهورا كبيرا خاصة في هذه السنوات الأخيرة، فعرف معدل الإعمار الوطني قفزة نوعية قياسية إذ تتعدى نسبته 50% ، وأفقد مدننا صبغتها الحضرية ، فانعدم وسط المدينة من محيطه ولم يعد بالإمكان تحديد فضاء للضواحي، و انصهرت مناطق النشاطات مع المناطق الصناعية والسكنية وسجل تموقع عشوائي للمرافق العمومية، وذلك بسبب الزيادة السكانية من جهة وانعدام العقار العمومي من جهة أخرى.

من هنا نفهم كيف أن سرعة نسق الهجرة الريفية والتحضر السريع، أدى إلى تعميق الهوة بين التطور العمراني والتطور الإقتصادي، مما جعله غير قادر على الإستجابة للحاجات المتزايدة للوافدين[1]، فأدى هذا إلى ظهور تمايز عمراني واجتماعي أدى إلى ظاهرة ترييف المدن.

فكلما اتسعت نتائج الهجرة إليها ، حيث تكون الخصائص الوافدة هذه منسجمة في الداخل ومتحدة ضد الخارج، وبالتالي يكون تعاملها مع المركز أكثر تحفضا ويسودها نوعا من الإستقرار أو تكون ثقافة الفئات و الجماعات المتباينة الخلفيات والأصول، وهي الثقافة التي تنشأ من خلال توافد السكان إلى المحيط الحضري، سواء من ذات المركز أو من المراكز الأخرى إلى جانب سكان الريف[2]، و هذا ما يؤكد اختلاف و تباين سكان المدينة من حيث الثقافة و العادات و التقاليد .

3-2-مظاهر المشكلة الإسكانية في الجزائر :

أ- نمو السكان في المناطق الحضرية :

إن تحول الجزائر من دولة تقليدية ريفية إلى دولة ذات أغلبية حضرية قد أدى إلى انقلاب

---

[1] André Nouschi – la ville dans le Maghreb-pré-colonial -1983 , p126.

[2]: أ.د بن السعدي اسماعيل :إشكالية المحيط الحضري ، فعاليات الملتقى الوطني حول المدينة 2003 ، ص 202.

عميق ، سواء على المستوى الإجتماعي أو الإقتصادي ، فمع بداية الإستعمار قدر نسبة مجموع سكان الحضر في الجزائر سنة 1830 حوالي 5% ، حيث كانت الجزائر أقل تحضرا من مثيليها المغرب و تونس ، و قدرت نسبة التحضر في الجزائر ب 49,8% من مجموع السكان و في سنة 1990 تعادل عدد سكان الريف و الحضر بنسبة 11,5 مليون نسمة و في سنة 1991 عرفت الجزائر تحولا جديدا من حيث تركيبها السكاني من مجتمع ريفي إلى مجتمع أغلب سكانه حضريين.[1]

إن معظم الدراسات المحلية و الأجنبية، أظهرت أن مشكلة الإسكان في الجزائر وصلت إلى وضع بالغ الخطورة في السنوات الأخيرة ، خاصة وأنها امتدت إلى ولايات غير الجزائر العاصمة ،قسنطينة ووهران، بل أنها امتدت إلى الكثير من القرى والمناطق الريفية، فتتبلور الأزمة في ندرة الوحدات السكنية مقارنة بعدد السكان، هذا الأخير الذي أصبح في تزايد مستمر.

فقد قدر الديوان الوطني للإحصاء عدد الجزائريين المقيمين في الجزائر ب 34,8 مليون نسمة ، حيث أن عدد الأسر العادية و الجماعات يقدر ب 5 ملايين و 776 ألف و 441 أسرة منها 71% موزعين على التجمعات الحضرية الرئيسية و 15,7% في التجمعات الحضرية الثانوية و 13% في المناطق المبعثرة، وبلغ عدد متوسط أفراد بالأسرة الواحدة ب 5,9 أفراد بعد أن كان يقدر ب 6,6 سنة 1998 ، بينما يقدر ب 7,7 أفراد بالأسرة[2] الراحلة و هذا ما يبينه الجدول التالي :

جدول رقم (02) تطور متوسط عدد أفراد الأسرة العادية و الجماعية 98-2008

التشتت	1998	2008
التجمع الحضري الرئيسي	6,4	5,8
التجمع الحضري الثانوي	6,7	6,1
المنطقة المبعثرة	7,2	6,4
المجموع	**6,6**	**5,9**

المصدر : جريدة الشروق 2008 ، مرجع سابق.

[1]: بشير تيجاني :مرجع سابق ، ص 35.
[2]: جريدة الشروق اليومي ، النتائج الكاملة للإحصاء العام للسكان 2008 ، الثلاثاء 17 جوان 2008 العدد 2329 ، ص 6.

و منه يتضح لنا أن 87% من سكان الجزائر يتمركزون في المدن ، و هذا ما يؤكد صحة الدراسات التي بينت أن الجزائر تعاني من ظاهرة التحضر السريع و كذا نمو حضري كبير و هذا بداية من الإستقلال و حتى وقتنا الحاضر ، فهو يعتبر من العوامل الأساسية التي أدت إلى تفاقم مشكل الإسكان الذي تعاني منه معظم المدن الجزائرية ، فعملية الهجرة إلى المدن تؤدي إلى ترييفها بدلا من عملية تمدن الأرياف ، و منه تتحول التجمعات الحضرية إلى قرى كبيرة في مظهرها و في نظامها و في نمط معيشتها ، فيمكن الوقوف على معرفة مدى تطور عدد سكان الجزائر و معدل نموهم السنوي منذ سنة 1975 إلى غاية تقديرات 2050.

جدول رقم (03) يمثل تطور سكان الجزائر و معدل النمو السنوي من 1975 – 2050

السنة	1975	1990	2000	2010	2025	2050
العدد الإجمالي	16.018	24.935	31.158	37.489	45.475	55.674
المعدل السنوي	2.95	2.23	1.85	1.39	0.81	0.65

المصدر : د.ع بوودن ، التحضر في الجزائر-الباحث الإجتماعي-ع05،2004 ، ص 168

ومنه فإن نمو السكان في الجزائر و خاصة المدن الكبرى ، يعرف نموا كبيرا، و خاصة في المدن الكبر وهذا يعتبر كمؤشر رئيسي لزيادة مشكلة السكن والإسكان في الجزائر، مع توقع زيادة الأزمة إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة للحد أو التقليص منها .

ب- السكن الحضري:

ليست من المبالغة إذا قلنا أن طول الفترة الإستعمارية في الجزائر ، تركت بصمات واضحة على المجال العمراني ، قياسا بما قبلها ، فكان لها الإرث الواضح في تكثيف الهجرة للمراكز الحضرية باعتبارها بؤرة جذب تحض بهياكل صحية ، اجتماعية و حضرية ، و مع بداية السبعينات صدرت ومجموعة من القرارات المتضمنة للتقسيم الولائي الجديد و قانون الإحتياطات العقارية ، و إثراء النصوص التنظيمية للعمران ، و نشر النصوص الخاصة بالعمران التطبيقي "استحداث المناطق الحضرية و الصناعية كوسيلة للتحكم في النمو العمراني" ، كما نشير أيضا إلى بداية التوجيه الحقيقي لطرح مشكلة السكن ، التي بدأت آثار حدتها تظهر ، و ذلك خلال المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، و لم تحض سياسة السكن في الجزائر باهتمام الدولة الحقيقي إلا مع نهاية السبعينات، حيث أصبحت مساهمة

الجماعات المحلية في ميدان المشاريع و المتابعة و الإعانة تكتسي أهمية كبيرة، و يندرج ذلك في إطار المخطط العمراني الرئيسي الذي يعتبر لا لمرجع الحقيقي لنمو و توسع المجال الريفي والعمليات المتعلقة بتحسين الأنسجة العمرانية الموجودة والتحكم في تنظيم المدينة.[1]

فقد عرفت الجزائر ارتفاع نسبة إنجاز السكن الحضري في إطار البناء العمومي الممول من طرف الدولة ما بين 1970 إلى غاية 1987 ، حيث وصلت معدلات الزيادة السنوية في إنجاز السكن الحضري إلى حدود 8% سنويا، فبدا العجز واضحا في مجال السكن الحضري حيث أصبح يقدر نصيب الأسرة الحضرية الواحدة بحوالي 89 وحدة سكنية سنة 1998.[2]

لكن حسب نتائج عملية الإحصاء العام للسكن و الإسكان لسنة 2008، بين أن الحظيرة السكنية المشغولة بلغت 5244347 على المستوى الوطني مسجلة تزايد بلغ 28.5% مقارنة بسنة 1998، أما متوسط عدد الأفراد بالمسكن فقد بلغ 6.5% شخصا مسجلا تراجعا مقارنة بما كان عليه سنة 1998، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(04) تطور حظيرة المساكن المشغولة و معدل شغل السكن 98-2008

التشتت	المساكن المشغولة		متوسط عدد الأفراد في المسكن	
	1998	2008	1998	2008
التجمع الحضري الرئيسي	2776642	3749768	6.9	6.4
التجمع الحضري الثانوي	613115	813404	7.3	6.8
المنطقة المبعثرة	691992	681175	7.3	7.1

المصدر : جريدة الشروق اليومي –مرجع سابق–

لكن رغم زيادة الوحدات السكنية، نلاحظ دائما وجود أزمة سكن حادة، ورغم المجهودات التي بذلتها الحكومة الجزائرية خاصة في مجال" الإسكان الإجتماعي " حيث تبين أن المبادرات المتتالية ضلت دون المستوى المطلوب تبعا لزيادة الطلب عن العرض وعدم مراقبة الدولة للمقاولين وإهمال دعائم الرقابة التقنية على الرغم من أن السكنات الإجتماعية تصرف عليها المليارات، حيث وفرت الحكومة 239412 وحدة سكنية من نمط الإجتماعي

[1]: نذير زريبي و آخرون : مجلة العلوم الإنسانية ، البيئة العمرانية بين التخطيط و الواقع ع 13 ،جوان2000 ،ص ص 32.33.
[2]: الديوان الوطني للإحصاء سنة 1998 ..

الإيجاري، 243351 وحدة سكنية من صيغة الإجتماعي التساهمي، 384620 وحدة من النمط الريفي، 129115 وحدة سكنية بصيغة البيع بالإيجار و 38068 مسكنا ترقويا، إضافة إلى 318817 وحدة سكنية في إطار برامج خاصة للقضاء على السكنات الغير لائقة المقدرة بنحو 8% من عامة السكان[1]، و منه فإن الحكومة الجزائرية تعمل جاهدة للحد من أزمة السكن و الإسكان ، و تحسين مستوى التجمعات السكنية التي تعتبر مراقد تخلو معضمها من الخدمات والمرافق الجوارية كالمراكز الثقافية والتثقيفية ومراكز التسلية والترفيه والمساحات الخضراء، كلها فضاءات تلعب دورا رائدا في امتصاص التوترات الإجتماعية وتنمي الحس المدني وتساهم في ترقية الحس الجماعي الكفيل بالحد كمن الأمراض الإجتماعية.

ففي السنوات الأخيرة تشهد الجزائر طفرة نوعية في مجال الإسكان من خلال تطبيق برنامج إنجاز مليون وحدة سكنية ، يمتد على مدى 5 سنوات بمعدل 200 ألف مسكن في السنة، وقد تم بناء 475 ألف وحدة حتى الآن، لتبقى نحو 525 ألف وحدة في طور الإنجاز، وتسعى لجنة الإسكان (بالمجلس الشعبي الوطني) بمتابعة ما يتم إنجازه، كما أكد رئيس لجنة الإسكان، أن تجاوز أزمة السكن مشروط بتحسين الوضع الإقتصادي والقضاء على البطالة حتى يتسنى للمواطن دفع المستحقات المالية و أن الدولة فتحت مؤخرا مجال العقار للقطاع الخاص بعد أن كان حكرا على الدولة من الإستقلال.[2]

وفي إطار تنفيذ برنامج السكنات و التجهيزات العمومية المرافقة له، تم إدخال إجراءات جديدة في تعديل البرامج و تسيير الحضيرة العقارية وكذا ترقية مستوى كفاءة المؤسسات من حيث الإنجاز، وتهدف هذه الإجراءات إلى الزيادة في عدد السكنات الممنوحة بشتى أنواعها، وكذا تحسين ظروف السكن، لاسيما من خلال إعادة تأهيل مواقع السكن الفوضوي و تثمين العقار الحضري.

كما تتمحور الأهداف الأساسية للقطاع خلال الفترة الخماسية حول تسليم مليون وحدة سكنية موزعة كالآتي: 120.000 سكن اجتماعي بالإيجار و 215000 سكن اجتماعي تساهمي ، 275000 سكن ريفي و 80000 سكن موجه للبيع عن طريق الإيجار و 310.000 سكن ترقوي وبناء ذاتي وتتمثل الهداف العلمية وأهداف البحث في هذا المجال في التكفل بجوانب

[1]: www.منتدى مهندس كوم ، أ.عيسى بن محمد بوراس، الإسكان الحضري بالجزائر جهد يفتقد الرقابة ، 08/01/12 ،9.00سا.
[2]: .wwwالجزيرة نت ، تسعديت محمد : الجزائر ، 2008/05/14 ، 16.30 سا.

التحكم في التقنيات والتكنولوجيات المرتبطة بالسكن من حيث التكيف الحراري،[1] و الصوتي والإقتصاد في الطاقة و السكن مع مراعاة تأثير المناخ على الجسم والهندسة المعمارية والترميم وإعادة تأهيل والتهيئة الحضرية والمرتبطة بالبناء فيما يخص هندسة مقاومة للزلازل و تثمين و ترقية مواد و منتجات ومكونات البناء وإعداد التنظيم التقني والمخاطر والمواقع الهشة.[2]

مما سبق فإن الدولة تعمل جاهدة لتحسين هذا المجال محاولة توفير السكن الملائم لكل فرد لكن عندما نتمعن في الأنماط السكنية على تنوعها، يلاحظ بوضوح الإختلافات التي تميز مجتمعاتنا السكنية ، و يتجلى ذلك في الرفض غير المصرح به لهذه النماذج على تنوعها ، الشيء الأساسي الذي يميزها هو التركيبة المالية، ليس إلا أنواع تنفرد بالتعديلات و التغيرات غير القانونية سواء في الواجهات أو الفضاءات الداخلية ، سلوكيات تنبهنا إلى رفض اجتماعي للنموذج السكني المنتهج ، و لازال إلى يومنا هذا هاجس السلطات العليا في مجال السكن و الإسكان هو الكمية على حساب النوع ، سواء من الجانب المالي أو المساحي (عدد الغرف و مساحتها) ، كما يتميز أيضا بغياب البعد الجمالي و الفني للإنجازات.[3]

رغم المجهودات المبذولة ، لا تزال الجزائر تعاني أزمة سكن حادة تسببت في نشأت أوضاع جديدة في المدن كانتشار الأحياء لفوضوية، الإكتضاض السكاني، مما أثر سلبا على جمالها الذي يميزها عن بلدان المغرب العربي.

ج- المرافق و الخدمات:

عند تعريفنا سابقا لمفهوم الإسكان، الذي تبين أنه لا يقتصر على المسكن فقط، بل يمتد إلى التجهيزات الجماعية أو ما يعرف بعناصر الإسكان و التي تتكون من المرافق و الخدمات ، وكل التجهيزات التي بموجبها ينشط السكان وتنمى الحياة الإجتماعية، لن الأحياء التي تفتقد لهذه التجهيزات تعتبر مراقد، أحياء لا تكمل وظائفها الإجتماعية والإقتصادية والثقافية ، وهذا ما تعانيه معظم المدن الجزائرية اليوم ، الذي يرجع إلى الكثافة العالية للسكان، مع ذكر حركة المرور ، التي تعتبر من أحد المشكلات الأساسية التي تعاني منها المدن

---

[1]: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 10 ، 27 فيبراير 2008 م ، ص 15.

[2]: الجريدة الرسمية ، ع 10 ، 2008 مرجع سابق ص 16.

[3]: المهندس محمد اليزيد كتشوكالي: الهندسة المعمارية و التعمير و البعد الإجتماعي ، مداخلات الملتقى الوطني "الوقاية من الأمراض الإجتماعية رهان الوساطة الإجتماعية، 2005 ص 84.

الجزائرية، التي ترجع إلى تزايد عدد السيارات من جهة وعدم قدرة شبكة الطرقات على استيعاب العدد الضخم من وسائل النقل والمتطلبات الحالية للسكان لهذه الوسائل الحضرية بأنواعها المختلفة، وقد اتخذت إجراءات مستعجلة من بينها، إخراج مقرات الإدارة العمومية والمؤسسات الإنتاجية ومحطات النقل الجهوي خارج مراكز المدن، وضرورة تجهيز المدن والأحياء السكنية والعمارات المحيطة بجميع الخدمات و المرافق الضرورية، لأن كل هذا سوف يوفر الكثير من الجهد و الوقت .

د- التمويل بالمياه في المدن:

لا تزال المدن الجزائرية تعاني من تدهور للتهيئات وشبكات الصرف الصحي و المياه الصالحة للشرب ، هذا و قد عملت الدولة في السنوات الأخيرة ، على بناء سدود عديدة نذكر منها "سد بني هارون" الذي دشن في السنة الماضية من طرف رئيس الدولة و أصبح يزود العديد من المناطق بالمياه الصالحة للشرب .

رغم هذا لا يزال من الصعب تعبئة المياه الضرورية و توفيرها في كل المناطق ، و هذا راجع إلى العديد من العوامل من بينها ، توسع المدن و زيادة عدد سكانها ، فترتب عن ذلك نقصان في تغطية احتياطات السكان من المياه، فأصبحت هذه المدن بؤرة للتلوث البيئي ، الذي أصبح يهدد حياة الفرد و الأسرة .

هـ- ضواحي الأكواخ أو بيوت الصفيح:

تعتبر ضواحي الأكواخ و أحياء القصدير من أبرز المشكلات التي تعاني منها الجزائر وخاصة في مدننا الكبرى ، و أن لكل مدينة صفيح تاريخا خاصا بها و طريقة تكونت من خلالها أحياؤها العشوائية ، فهي عبارة عن مستوطنات عفوية غير مخططة و يشار إليها بأسماء عديدة ، فهي في كافة الأحوال تعبر عن أحوال غير نظامية و لها وظيفة واحدة و هي إيواء معظم القادمين الجدد الذين لا يمتلكون مأوى ، فتبنى هذه الأكواخ بطريقة عشوائية من مواد بناء فقيرة ، و تقوم على أرض مغتصبة ، لا سند لملكيتها ، تفتقر إلى أدنى الظروف الصحية و الإجتماعية ، فيعتبر هذا النوع من السكن من أسوء الأنماط السكنية التي عرفتها الإنسانية في هذا القرن، خاصة من الناحية الإجتماعية والصحية والإيكولوجية، فكان أول ظهور لهذا النمط في الجزائر في الفترة ما بين 1930-1961 ونمى بوتيرة سريعة

، خاصة في المدن الكبرى .

3-3- المدن الجديدة في الجزائر

تعتبر المدن الجديدة و التجمعات الحضرية الجديدة ، من السياسات التي تنتهجها العديد من الدول لحل مشاكلها العمرانية و بالذات بالنسبة للمراكز الحضرية الكبرى بها .

فبالنسبة للجزائر ، فقد صادقت الحكومة سنة 1995 على عدة مشاريع لمدن جديدة تنشأ بالقرب من المدن الجزائرية ، العاصمة ، قسنطينة و وهران .

إن إنشاء التجمعات الحضرية الجديدة و تهيئتها في الجزائر يندرج ضمن السياسة الوطنية الرامية إلى تهيئة الإقليم و التنمية المستدامة ، و ذلك من أجل إعادة توازن البيئة العمرانية من جهة وإعادة توزيع السكان من جهة ثانية، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والإجتماعية لكل منطقة.[1]

فقد جاء في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لسنة 2002 ، العديد من المواد الخاصة بعملية تخطيط و إنشاء المدن الجديدة في الجزائر ، فهي تقوم بالتقليل من الفوارق الإقليمية داخل الدولة ، إلى جانب كونها تساعد على الحد من مشاكل الإسكان التي تعاني منها أغلبية المدن الكبرى.

تزخر الجزائر بمساحة جغرافية كبيرة ، لكن المساحة التي تحوي أغلبية السكان تقدر ب 4% ، و معظمها بناءات عمرانية كثيفة و متزاحمة ، فأمام هذا الواقع ، فإن لجوء الدولة الجزائرية لإنشاء مدن جديدة يعد الخيار الأصح لإخراج الجزائر من أزمتها.

حيث أن هذه المدن الجديدة عبارة عن استجابة لسياسة المدينة ، فبموجبها ستحاول الجزائر الخروج من الأزمة و ذلك بإعادة توزيع السكان على المناطق الصحراوية خاصة ، محاولة بذلك تحسين مستوى الإسكان فيها و خلق مناصب شغل لقاطنيها و العمل على جذبهم للسكن فيها.[2]

فقد أنشأت المدن الجديد في الجزائر على شكل أجزاء ، حيث كانت أول مدينة جديدة في الجزائر هي بوغزول (الحلم الذي لم يتحقق) ، و فيما يلي سنوضح تمركز المدن الجديدة على كافة التراب الوطني:[3]

---

[1]: الجريدة الرسمية: ع 34 ، 14 مايو 2002 ص 05.

[2] Rapport – commission d'aménagement du territoire et d'environnement , Oct 95 p.p 25-26:.

[3]: تصريح أدلى به السيد بوالصوف شهاب –رئيس مكتب الهندسة المعمارية -مديرية التعمير و البناء –قسنطينة- 2008/12/16 .

الجزء الأول:

فهو يغطي الجزء العاصمي (ولاية الجزائر ، تيبازة، بومرداس، بليدة) و كان الهدف من إنشاء مدن جديدة على حدود العاصمة هو :

- الحد من الزيادة السكانية فيها و الهجرة إليها .
- الحد من استغلال الأراضي الزراعية للبناء و التعمير .

الجزء الثاني :

فهو يعتبر بمثابة قطب ثاني حول الفضاء الساحلي العاصمي ، فهو يضم الولايات التالية(شلف ، عين الدفلة ، المدية ، بويرة ، تيزي وزو، بجاية)، و منه فإن هذه المدن الجديدة الخاصة بالجزء الثاني ، ظهرت كنتيجة حتمية للتزاحم و ارتفاع نسبة النمو الحضري في العاصمة و نذكر منها:

- العفرون بولاية بليدة (التي ستصبح مستقبلا ولاية الزراعة و الصناعة)
- بوينان ببليدة أيضا و هي تهيء لتصبح مستقبلا مدينة الرياضة و الهوايات .
- الناصرية ب بومرداس (الصناعة).
- محلمة بولاية تيبازة (تجهز لتصبح قطب البحوث الصيدلانية و الطبية).

الجزء الثالث :

و هي المدن الجديدة التي تحتل المرتفعات الداخلية نذكر منها :

- بالشرق : علي منجلي ، نقرين ، بوخارة (قسنطينة ، تبسة).
- بالوسط: بوغزول.
- بالغرب:العشرية (تلمسان)،غجم الرموش(سيدي بلعباس)،خلف الله (سعيدة)، عين الذهب و قصر الشلالة (تيارة).

الجزء الرابع:

وهو الجزء الأخير والخاص بالمدن الجديدة في الصحراء، هذه الأخيرة التي تمثل 87% من مساحة الجزائر،حيث أن المناطق الصحراوية تعاني ظروف طبيعية قاسية ، لكنها في نفس الوقت تظم ثروة كبيرة (البترول والغاز والسياحة)، ومن بين مشاريع المدن الجديدة فيها، المشروع الضخم للمدينة الجديدة في حاسي مسعود الذي صادق عليه رئيس الجمهورية مؤخرا .

إن العديد من المسؤولين في الجزائر لا يعتبرون هذه المدن عبارة عن مدن جديدة بمقاييس عالمية بل هي عبارة عن تجمعات حضرية جديدة أو توسعات فقط ، أما بالنسبة للمشروع الضخم الذي يعتبر طفرة في إنشاء المدن الجديدة في الجزائر و هو مشروع بناء المدينة الجديدة بوغزول (160كلم جنوب العاصمة الجزائرية)، فقد عرف المشروع عدة محاولات لبداية الإنجاز منذ سنة 1980 ، لكنها باءت بالفشل ، فهي تعتبر أول تجربة في الجزائر ، و قد حدد لها موقع استراتيجي هام ، فهي بمحاذاة طريقين وطنيين و هما ط1 يربط الجزائر العاصمة بالأغواط و الثاني ط2 (40) يربط ميلة بتيارت.

رشحت المدينة الجديدة بوغزول لأن تكون العاصمة الجديدة للجزائر، وتمت دراسة المشروع ، لكن لأسباب مالية خاصة تم توقيفه وصرف النظر عنه و بقي حبر على ورق.

حتى سنة 2003 أين أعيد النظر فيه و خصصت له 49 مليار دينار، حيث أنجزت مختلف الدراسات اللازمة لإنجاز مدينة عصرية تنافس كبريات العواصم العالمية ، و بعد فشل المناقصات التي ألغيت لأسباب مادية ، أوقف المشروع حتى سنة 2008 أين أقيمت مناقصة عالمية ، و فاز بها تكتل كوري مشكل من خمسة شركات، و قد بدأ المشروع في الإنجاز بأمر من رئيس الجمهورية.

تتوفر المدينة الجديدة بوغزول على مختلف الشروط الأساسية لقيام تجمع سكاني كبير فهي تمتد على مساحة 220 هكتار، مقسمة إلى 11 قطعة، وتستخدم فيها آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا في بناء المدن الجديدة ، الأشبه بالمدن الفضائية.[1]

[1]: File://F:/ المدينة الجديدة بوغزول – جوهرة المدائن الجزائرية الحديثة- مصطفى دالع /htm، 50: 17h à 2008-08-24.

صورة رقم (01) المدينة الجديدة بوغزول (3D)

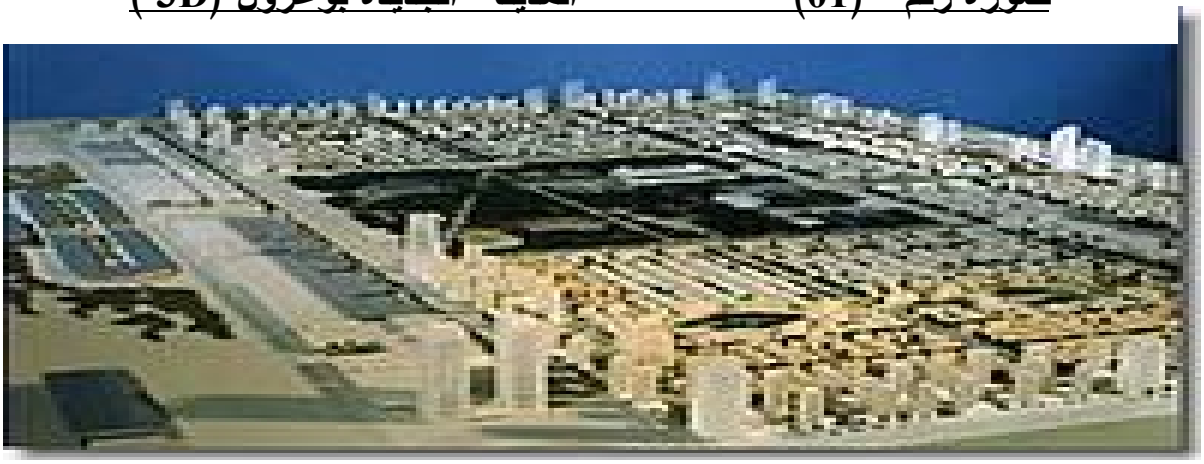

المصدر : File://F:/ المدينة الجديدة بوغزول /htm ، 24-08-2008 à 17h :50

و نذكر أيضا **المدينة الجديدة سيدي عبد الله :**

تعتبر المدينة الجديدة سيدي عبد الله ، من سلسلة المدن الجديدة التي تحيط بالعاصمة الجزائرية ، فهي تبعد ب 30 كلم غرب الجزائر العاصمة، تحديدا في ولاية تيبازة ، فهي تقع بين بليدتي الرحمانية و ميحلمة.

خريطة رقم (01) مخطط الموقع للمدينة الجديدة سيدي عبد الله

المصدر :httpM//www.sidi abdallah.net -20/06/2008 à 20h.00

بدأ مشروع بناء المدينة الجديدة سيدي عبد الله في سبتمبر 1997 ، من قبل مؤسسة عمومية نظمت خصيصا لتهيئة المدينة الجديدة هي EPIC EPA . ANSA ،و عنيت هذه المؤسسة بدراسة المشروع كاملة بداية من مخطط تهيئة الأراضي حتى الوصول إلى مرحلة الإنجاز ، و كان ذلك تحت إشراف المهندس المعماري Jean Deluz .

إن المدينة الجديدة سيدي عبد الله، أنشأت لأن تكون مستقبلا مدينة العلم و التكنولوجيا ،فقد هيئة لأن تظم 30.000 مسكن و العديد من المرافق و التجهيزات سواء محلية و حتى الدولية .

خريطة رقم (02) مخطط عام للمدينة الجديدة سيدي عبد الله

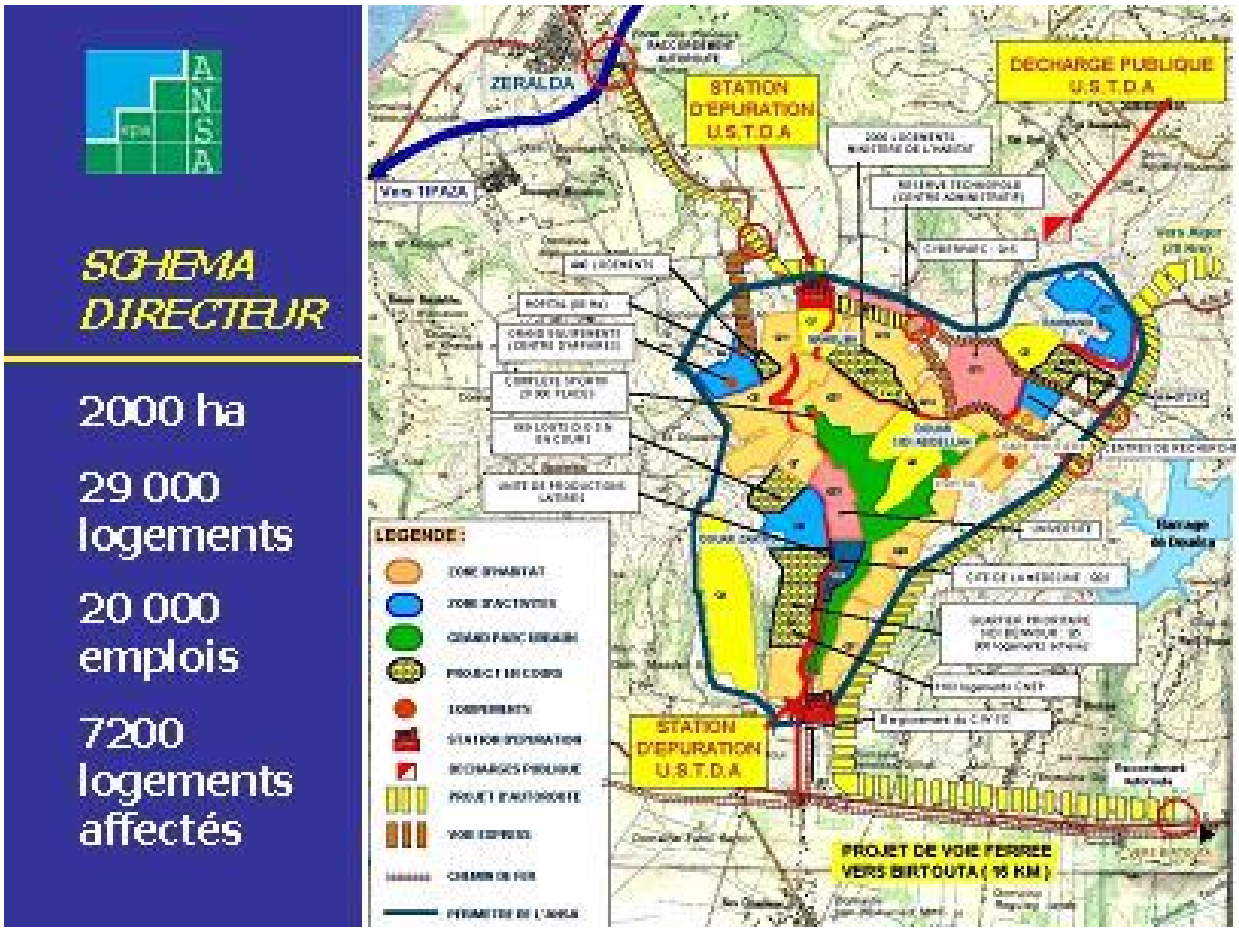

المصدر: httpM//www.sidi abdallah.net -20/06/2008 à 20h.00

و قد تلقت مؤسسة ANSA . EPA السالفة الذكر عدة إعانات من قبل العديد من الدول الغربية منها الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، فرنسا، كوريا الجنوبية و ذلك في إطار برنامج التعاون البارتوناريا مع دول الغرب.

لكن رغم هذا فإنه قد أنجز 842 مسكنا فقط من مجموع 8400 وحدة سكنية مقررة للإنجاز، وبعض التجهيزات الجماعية، و قد أرجع السبب في ذلك لبعض العراقيل و المشاكل التي تسببت في تأخر المشروع.

صورة رقم (02) الإنجازات الوحيدة في المدينة الجديدة سيدي عبد الله

المصدر :httpM//www.sidi abdallah.net -20/06/2008 à 20h.00

الخلاصة:

و منه و بالرغم من التقدم الذي يعيشه العالم عامة و الجزائر خاصة ، إلا أن عملية الإسكان لا تزال متخلفة عن التقدم الصناعي و تعاني مشاكل عديدة ، تنعكس سلبا على الفرد و المجتمع .

فأصبح أصحاب القرار في الجزائر ، يبحثون عن طريقة صحيحة و مجدية للقضاء على الأحياء المتخلفة و الفقيرة و كذلك التمركز السكاني في المدن ،هذا الخير الذي يعد من الأسباب الأساسية في زيادة مشاكل المدينة الجزائرية خاصة من الناحية العمرانية و الإسكانية .

فبذلك عمدت الجزائر إلى وضع برامج شاملة و موسعة على كافة التراب الوطني و هذا لتطهير المدن من الأحياء المتخلفة و تخفيف العبئ عليها ، فأنشأت مدن جديدة استخدمت كوسيلة لتحقيق حياة أفضل للمواطن الجزائري و بذلك تحقيق التنمية الشاملة في البلاد ، و هذا بتوفير المسكن الائق و التجهيزات الجماعية من مرافق و خدمات تلبي حاجيات المواطن مع توفير المساحات الخضراء و الفضاءات الترفيهية التي تفتقد إليها المدن الكبرى .

الفصـــــــل الرابع : البعد الإمبريقي للدراسة

أولا : الدراسات السابقة على المستوى الدولي

ثانيا: الدراسات السابقة على المستوى المحلي

تمهيـد:

لقد تطرقنا إلى مختلف الإتجاهات و النظريات التي تناولت موضوع مشكلة الإسكان الحضري و تخطيط المدن، حيث أن مشكلة الإسكان أصبحت واحدة من القضايا التي تشغل عالم الإجتماع و المخطط و مسئول التنفيذ على حد سواء ، فهي تحتل جزءا أساسيا في الخطة الحضرية ، وقد ارتبطت الدراسات والبحوث الإمبريقية المتعلقة بمشكلة الإسكان بتطور مناهج البحث في مجال الأنثروبولوجيا الحضرية التي اهتمت بدراسة البناء الحضري في المجتمعات المحلية وكانت تركز في الخصوص على المناطق الحضرية المتخلفة التي تخلفها هذه المشكلة من عدة أبعاد وتغيرات ومنه فإننا في هذا الفصل نحاول تقصي الدراسات السابقة ومدى ارتباطها بالظاهرة البحثية وهذا بتعرضنا إلى أهم الدراسات والأبحاث التي لها صلة بالمشكلة البحثية عبر مقاربات متعددة محليا ودوليا.

أولا : الدراسات السابقة على المستوى الدولي:

<u>الدراسة الأولى</u>:دراسة ميدانية قام بها د.عبد الرؤوف الضبع و عنوانها : "المدن الجديدة و إشباع احتياجات السكان".[1] تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي ساهمت في إظهار واقع المدن الجديدة في مصر ومحاولة مقارنتها بالمدن القديمة ، حيث أن المدن الجديدة تعتبر تجربة قديمة و جديدة في مصر، فقد عرفتها في ظروف تاريخية سابقة ، لكن التجربة الحديثة للمدن الجديدة تأتي استجابة لمتطلبات ملحة ومشكلات عديدة تعاني منها أغلبية المدن القديمة .

فحاول الباحث تحديد مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية :

1- هل تختلف المدن الجديدة عن المدن القديمة من ناحية المكان و السكان ؟

2- هل استطاعت المدن الجديدة أن تشبع احتياجات سكانها ؟

و من هاذين السؤالين وضع الباحث عدة تساؤلات فرعية وهي:

- هل تختلف المدينة الجديدة عن المدينة القديمة من ناحية السكان في:

أ-التركيب العمري ب- البناء المهني

ج- الحالة الإجتماعية د- المستوى التعليمي

ه- النشاط الإقتصادي

- هل استطاعت المدينة الجديدة إشباع احتياجات السكان التي تتمثل في الخدمات التعليمية و الخدمات الصحية .....؟

*إذا كانت هناك وحدات سكنية شاغرة فما هي الأسباب وراء ذلك ؟

*هل أثرت سكنى المدينة الجديدة في ضعف الروابط القرابية ؟

*هل أسهم تنظيم المدينة و تركيبها السكاني في شعور سكانها بالغربة ؟

و قد حدد الباحث فروض الدراسة كالآتي :

1-يتميز سكان المدينة الجديدة بارتفاع المستوى التعليمي و المهني و زيادة نسبة جيل الشباب عن الفئات العمرية الأخرى و انخفاض نسبة العزاب و الأرامل و المطلقات ، كما يتميز بانخفاض معدلات البطالة .

[1]: عبد الرؤوف الضبع: علم الإجتماع الحضري ، قضايا و إشكاليات، ط1 ، سهاج، دار الوفاء للطباعة و النشر 2003 .

2- تتميز المدن الجديدة بانخفاض معدل الإزدحام في الحجرة بالمقارنة بالمدن القديمة ، كما تتميز بارتفاع نصيب الفرد من المساحة الخضراء و الخدمات .

3-اتبعت المدن الجديدة تصميمات إيكولوجية مغايرة لنظريات الدوائر و القطاع و النويات.

4-استطاعت المدن الجديدة أن تشبع احتياجات السكان في مجال الخدمات الحكومية بينما مازالت الخدمات الأهلية غير قادرة على إشباع حاجيات السكان

5- لا توجد علاقة إيجابية بين لمدن الجديدة و ضعف العلاقات القرابية بين سكانها و لا تؤدي سكنى المدن الجديدة لغرابة الأسر المقيمة بها .

بعدما تطرقنا إلى الفروض التي وضعها الباحث سنبين الهدف الرئيسي للدراسة و هو "تقييم تجربة المدن الجديدة كأحد البدائل الهامة التي تبينها السياسة المصرية لمواجهة النمو السكاني الحالي و المتموقع في جمهورية مصر العربية .

و في ضوء هذا الهدف العام ، فإن هناك أهدافا مشتقة منه تتمثل في وصف:

- السكان من ناحية الحجم و الكثافة و التركيب العمري و الحالة التعليمية و العلمية و المهنة و التعرف على مدى قوة الروابط القرابية و التحقق من فكرة انعزال سكان المدن الجديدة .

-من الناحية الإيكولوجية نهدف الدراسة إلى التعرف على مدى إشباع الإحتياجات السكانية المتمثلة في الخدمات التعليمية و الصحية و خدمات الأمن و المواصلات....إلخ.

منهج و أدوات الدراسة :

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي ، الذي يستعين بالمقارنة في بعض الجوانب ، و قد استخدم أيضا منهج المسح الإجتماعي عن طريق العينة .

و قد تمت الدراسة في مدينة 15 مايو التي تقع في الأراضي الصحراوية جنوب شرق حلوان على بعد 35 كلم من القاهرة .

و قد قدم الباحث تقريرا تفصيليا عن المجال الخاص من عدة جوانب (الإسكان، الخدمات ، الكهرباء، الزراعة)

و قد حدد المجال البشري بعينة من الأسر التي تعيش في مجتمع الدراسة و قد أجريت الدراسة مع رب الأسرة ممثلا لأسرته .

أما بالنسبة للعينة فقد تم اختيار نسبة 5% من مجتمع البحث و قد بلغ عدد الوحدات السكنية التي تم استلامها من قبل السكان عدد 13391 و قد بلغ حجم العينة 670 وحدة سكنية .

و انتهى الباحث إلى النتائج التالية عند تحليل البيانات الميدانية :

بالنسبة للحالة العمرية للمبحوثين تشير أن معظم سكان المدينة الجديدة من الفئة العمرية مابين 35و 40 سنة ، أما بالنسبة للحالة التعليمية للمبحوثين فتشير الدراسة إلى ارتفاع نسبة حملة الشهادات الجامعية و ذلك ب 16,5 % .

بالنسبة للحالة المهنية لمجتمع البحث ، تبين النتائج أن معظم سكان المدينة الجديدة يمتهنون في مهن الأعمال الكتابية ، الإدارية و ذلك بنسبة 28,5 % .

أما بالنسبة لفرع الأسرة فإن النتائج تشير إلى أن جميع الأسر نووية تشمل الأب و الأم و الأبناء فقط .

أما المواصلات فإن معظم المبحوثين يرون أن المواصلات جيدة في المدينة بنسبة 38% .

بالنسبة للحالة الإجتماعية لسكان المدينة الجديدة ، فتشير البيانات أن نسبة المتزوجين في مدينة 15 مايو أكثر ارتفاعا عن نظائرهم في المدن الأخرى .

و من خلال ما سبق فقد بين الباحث من خلال التحليل السابق ، صدق فرض الدراسة القائل "تتميز المدن الجديدة بارتفاع المستوى التعليمي والمهني وانخفاض معدلات البطالة والطلاق.

أما بالنسبة للخدمات فتؤكد النتائج صحة فرض الدراسة و القائل بأن المدن الجديدة استطاعت أن تشبع احتياجات السكان في مجال الخدمات الحكومية بينما مازالت الخدمات الأهلية قاصرة عن إشباعها .

تناولت هذه الدراسة قضية هامة جدا و هي مدى إشباع المدن الجديدة للإحتياجات السكان ، فهي بصدد تقييم هذه التجربة في مصر كأحد البدائل الهامة لمواجهة النمو السكاني في إقليم القاهرة الكبرى .

* تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الراهنة في العديد من النقاط، حيث استفاد الباحث من هذه الدراسة في صياغة تساؤلات الدراسة ، إلى جانب بعض الإجراءات المنهجية ، مثل المنهج المستخدم ، طريقة اختيار العينة و كذلك مناقشة نتائج الدراسة .

<u>الدراسة الثانية</u>:دراسة ميدانية قامت بها د.مريم أحمد مصطفى و عنوانها : "مظاهر التغير و تحدياته في المجتمع الجديد.[1] إن هذا البحث الميداني عني بدراسة العوامل المؤثرة على الإستقرار و العوامل الطاردة للسكان الجدد في المجتمعات الجديدة .

فكانت تساؤلات البحث كالآتي :

- إلى أي مدى توافرت في المجتمعات الجديدة مظاهر الحداثة في طريقة الحياة ؟
- إلى أي مدى وجهت محاولات التغير و التخطيط في المجتمعات الجديدة بتحديات دون تحقيق هدفها المنشود و الذي يتمثل في إحداث التغير في تقليدية طريقة الحياة ؟

-إلى أي مدى أسهمت الظروف المتغيرة في المجتمعات الجديدة في إحداث تغيرات ملموسة في طريقة الحياة بعد انتقالهم إلى المجتمع الحديث ؟

- في أي الإتجاهات تسير عمليات التغير و التغيير في المجتمعات الجديدة ؟

أجريت الدراسة الميدانية على منطقة غرب النوبارية الجديدة التي تبعد عن الإسكندرية ب 74 كلم على الطريق الصحراوي، و قد تم اختيار هذه المنطقة لحداثة الأخذ بتجربة المدن الجديدة و لقربها النسبي من مدينة الإسكندرية .

و قد روعي عند اختيار عينة البحث أن يجرى مسحا شاملا للعينة ، لكن نظرا لتواجد بعض أفراد العينة خارج المنطقة ، فقد تم تطبيق الإستمارة على 500 مفردة مثلت في مجموع ما يقارب 50% من المنتفعين.

أما بالنسبة لأدوات جمع البيانات ، فقد تم جمع البيانات الميدانية في هذا البحث عن طريق تطبيق الإستبيان بالمقابلة وذلك لسهولة تطبيقها على عدد كبير من الأفراد وصممت الإستمارة لتغطي البيانات التالية :

- بيانات أولية عامة.
- بيانات توضح الحالة الإقتصادية للمبحوثين.
- التغير الذي طرأ على أوضاع العمل و تشمل التغير الذي طرأ على المهنة.
- مسارات الهجرة و الإستقرار .
- بيانات خاصة بعلاقات الجوار.
- بيانات خاصة بتقسيم المبحوثين للخدمات المتاحة في المجتمع الجديد.

[1]: مريم أحمد مصطفى : علم اجتماع المجتمعات الجديدة ، كلية الآداب جامعة الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 2003.

- بيانات حول كيفية قضاء وقت الفراغ.
- التغيرات التي طرأت على العادات و التقاليد .
- و أخيرا تضمنت استمارة البحث بيانات تمكننا من التعرف على وعي المواطن بالمشروعات و مدى إفادته منها و مشاركته فيها .

نتائج الدراسة:

بتحليل معطيات الدراسة ، فيما يتعلق بخصائص التركيب العمري ، فقد كشفت لنا عن سيطرت خاصية التجانس على مفردات العينة إلى حد كبير من حيث التركيب العمري لها ،الأمر الذي انعكس على تجانس طبيعة الإستجابات في مواقف متعددة سوف تكشف عنها الدراسة.

- مسارات الهجرة و الإستقرار :

من النتائج التي كشفت عليها الدراسة الميدانية نجد أن رغبة المهاجرين في الإنتقال إلى المجتمع الجديد، هي التي دفعت بهم لاتخاذ قرار الهجرة رغبة في التخلص من مشاكل الفقر و تدني مستوى الخدمات ، و الحصول على عمل أفضل و رفع مستوى المعيشة بوجه عام .

- مظاهر التغير المهني في المجتمع الجديد:

لقد كان من الطبيعي ألا تكشف نتائج الدراسة الميدانية عن مظاهر التغير المهني لأن معظم سكان و منتفعي هذه المدينة الجديدة كانوا من قبل يمتهنون العمل الزراعي كعمل أساسي لهم ومنه فنجد الغالبية العظمى من مفردات العينة لم تغير مهنتها الأصلية .

- علاقات الجوار:

تشير معطيات الدراسة إلى أن الغالبية العظمى من سكان المنطقة يرتبطون بجيرانهم بعلاقات وثيقة أولية تتجسد في حجم الزيارات المنزلية المتبادلة و تبادل المعونات و الخدمات.

- تقييم فعالية الخدمات:

إن بلدان العالم الثالث تعاني من عجز واضح في الخدمات سواء في مجال التعليم أو الصحة أو المواصلات ، الأمر الذي أدى إلى ضرورة توجيه المزيد من الإستثمار في

قطاع الخدمات ، لما لذلك من أثر فعال في بناء إنسان قادر على المشاركة الفعلية في مجال التنمية .

فقد أسفرت نتائج الدراسة عن أهم المشاكل التي تواجه أفراد المجتمع الجديد ،مشاكل عجز الخدمات حيث ارتفعت نسبة الشكوى و بلغت 65,4 % من جمهور البحث ، فهذا الوضع يؤدي على صعوبة التكيف مع ظروف المجتمع الجديد و التفكير في العودة و الإرتداد إلى المواطن الأصلية و منه فتتحول المدن الجديدة إلى منطقة طاردة للسكان لا تختلف عن المناطق التقليدية .

فكانت النتائج النهائية للدراسة كالآتي :

الإنتقال و التغير :

في محاولة قياس و تحديد التغير المشار إليه ، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج:

1- لا يمكن أن نزعم أن تغيرا جوهريا قد مس أو طرأ على طبيعة البيئة التي تحيط بالمواطن الذي انتقل إلى المجتمعات الجديدة .

2- لا توجد تغيرات جذرية في طبيعة العمل أو البيئة .

3- الدراسة لم تكشف للأسف عن أي تغيير يمكن تسجيله على مستوى الخدمات المتاحة في المدن الجديدة حتى إذا قورنت بما كان متاحا في المجتمعات الأصلية .

4- لقد كان من المتوقع أن الإنتقال للإقامة في المدن الجديدة أمر من شأنه أن يحدث بعض التغيرات في العادات و التقاليد و العلاقات الإجتماعية ، لكن الدراسة أثبتت أن مثل هذا التوقع لم يتحقق .

و بالنسبة للتكيف ، فقد كشفت الدراسة عن كم و كيف المشكلات التي واجهت سكان هذه المدن الجديدة كانت أشبه بتحديات و معوقات حالت دون تحقيق هذه الدرجة من التكيف و المشاركة فكانت استجابة المبحوثين مؤكدة فيما لا يدع مجالا للشك درجة أكثر ارتفاعا و ضوحا من الإستياء و عدم الرضا

و منه فإن نتائج هذه الدراسة تجعلنا نستشعر ضرورة رسم سياسة جديدة تعمل على ارتفاع معدلات الرضا وبالتالي زيادة قدرة المواطن في المدن الجديدة على التكيف للعيش فيها ، عندها يمكن أن نقول أن تجربة المدن و المجتمعات الجديدة قد آتت أكلها و أفرزت عن النتائج الإيجابية ما كان متوقعا لها و ذلك بالتصدي للعديد من المشكلات الموجودة في

المجتمعات التقليدية حتى لا تصبح هي نفسها واحدة من المشاكل الجديدة التي تثقل كاهل المواطن و الدولة على حد سواء.

اهتمت هذه الدراسة بعملية التغير في المجتمع الجديد ، ومدى اندماج و استجابة و تكيف السكان للعيش في المدينة الجديدة .

* إن هذه الدراسة تتفق مع الدراسة الراهنة في كونها اهتمت بدراسة عملية تكيف السكان مع المجتمع الجديد، فعند إنشاء المدن الجديدة تقوم الدولة المسؤولة بتوطين السكان فيها ويكون إجباري أو بمحض إرادتهم، وفي معظم الأحيان يكون إجباريا، فتواجه هذه المجتمعات الجديدة مشكلة التغير لمواجهة الحياة الجديدة التي لا تتفق مع قيمهم وغاياتهم ومهاراتهم .

فقد استفاد الباحث من هذه الدراسة بتحديد الإطار النظري إلى جانب بعض الإجراءات المنهجية و في تحليل و مناقشة النتائج.

الدراسة الثالثة: دراسة قامت بها داليا حسين الدرديري وعنوانها : "المدن الجديدة وإدارة التنمية العمرانية في مصر.[1] إن قضية المدن الجديدة وإدارتها قضية مهمة لأنها تتعلق بجوانب اقتصادية و اجتماعية تلقي بظلالها على المجتمع كله خاصة في الوقت الراهن ، الذي تحاول فيه مصر الخروج من الوادي الضيق إلى آفاق جديدة ، فجاءت هذه الدراسة لتبين كيفية تحقيق الإستفادة القصوى من المدن الجديدة ، هذه السياسة التي انتهجتها مصر لتحقيق أهداف عديدة تساعدها على حل مشاكلها لعمرانية حيث يتلخص البحث في ثلاث محاور رئيسية تتمثل في:

المحور الأول : يستعرض التغيرات الإقتصادية المستجدة على الساحة العالمية و تأثيرها في صياغة استراتيجيات التنمية العمرانية والإطار التخطيطي في مصر.

المحور الثاني: يشرح التجربة المصرية في المدن الجديدة مع التركيز على الإسكان، العمالة التمويل و الإدارة بالمدن الجديدة الثلاث التي ركزت عليها الباحثة في الدراسة وهي :"العاشر من رمضان ، السادات و السادس من أكتوبر" ، بهدف رصد ما تم تحقيقه بها حتى الآن ، ثم

[1]: داليا حسين الدرديري : المدن الجديدة و إدارة التنمية العمرانية في مصر ، كتاب الأهرام ، مصر ع 197 ، 2004.

تقويم التنمية العمرانية لهذه المدن و ذلك بتحديد مواطن الضعف و القوة فيها ثم معرفة أهم الفرص المتاحة التي يجب الإستفادة منها.

المحور الثالث : محاولة تبيان دور القطاع الخاص في إدارة التنمية العمرانية للمدن الجديدة ثم عرض الصيغة الجديدة و التصور المقترح لإدارة فيها و ذلك في ظل التغيرات الإقتصادية المستجدة .

حددت الباحثة هدف رئيسي للدراسة وهو:

* تحقيق الإستفادة القصوى من المدن الجديدة في مصر من خلال تطوير أساليب إدارة التنمية العمرانية بها بحيث تواكب التغيرات والتطورات الحادثة على الساحتين العالمية والمحلية والمؤثرة سياسيا و اقتصاديا على الدولة .

ولتحقيق هذا الهدف فإنه ينبغي الوصول للأهداف الثانوية التالية:

1- تحديد مواطن الضعف الحالية و التهديدات المؤثرة على عملية التنمية العمرانية بالمدن لجديدة في ظل الأوضاع الإدارية الحالية بهذه المدن، إضافة إلى تحديد مواطن القوة ومكامن الفرص التي يمكن الإستفادة منها مستقبلا في تطوير الآداء الإداري لعملية التنمية العمرانية بالمدن الجديدة في مصر.

2- استكشاف الآفاق المستقبلية المتاحة أمام القطاع الخاص للمساهمة في إدارة المدن الجديدة في مصر وذلك في ضوء السياسات الموضوعة في الدولة لتحديث إدارة التنمية العمرانية بهذه المدن.

3- وضع آليات محددة لإدارة التنمية العمرانية بالمدن الجديدة في ضوء التغيرات الإقتصادية المستجدة والمؤثرة على التنمية العمرانية في مصر.

و قد تم وضع عدة تساؤلات كالآتي:

- ما هي مواطن الضعف الحالية وأوجه القصور والتهديدات المؤثرة على عملية التنمية العمرانية بالمدن الجديدة والناتجة عن الأوضاع الإدارية الحالية بالمدن الجديدة في مصر؟
- لماذا لم تستطيع إدارة التنمية العمرانية بالمدن الجديدة في مصر مواكبة التغيرات الإقتصادية المستجدة عالميا ومحليا على المجتمع المصري ؟

- ما هي مواطن القوة بالمدن الجديدة و مكامن الضعف التي يمكن الإستفادة منها مستقبلا في تطوير الأداء الإداري لعملية التنمية العمرانية بالمدن الجديدة في مصر؟
- كيف يمكن الإستفادة من مواطن القوة بالمدن الجديدة و مكامن الفرص في وضع صيغة جديدة لإدارة التنمية العمرانية بها في ضوء التغيرات المستجدة على المجتمع المصري ؟

ومما سبق فإن البحث يركز على فرضيتين قد تؤثران مستقبلا على التنمية العمرانية للمدن الجديدة و بالتالي على تنمية الدولة و هي:

1- جزء كبير من الفشل في تحقيق المدن الجديدة لهدفها يرجع في المقام الأول إلى عدم كفاءة إدارة التنمية العمرانية بهذه المدن و عليه فإنه في ظل بقاء نظام الإدارة كما هو ، فإن هذا يعني عدم وجود أي تغيير في اتجاه تحقيق التنمية العمرانية المرجوة منها.

2- تزايد مسؤولية القطاع الخاص عن إدارة التنمية العمرانية بالمدن الجديدة في مقابل تقلص دور الدولة بها يؤدي إلى تحسين أداء هذه المدن في مصر من خلال إيجاد صيغة جديدة لإدارتها بما يتلاءم مع المتغيرات الإقتصادية المستجدة على المجتمع المصري .

وقد اتبعت الباحثة كل من المنهج النظري والتحليلي الوصفي والدراسة الميدانية وكانت مشكلة البحث تدور حول ‘ذا ما كانت الإدارة هي العنصر المسؤول عن تحسين الأهداف والنتائج التي تسمى لبلوغها المدن الجديدة في مصر، فتم التركيز في البحث على ثلاثة مدن من الجيل الأول ، رغم أن المدة الزمنية المقررة للمدن الثلاثة قد انتهت ، فمدينتي العاشر من رمضان والسادات لم تصبحا مدنا مستقلة رغم الجهود المبذولة لذلك ، و قد بلغت نسبة عدد السكان للمدن لثلاث 7,5 % من عدد السكان المستهدف عند وضع المخطط العام لها و هي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالمستهدفة عند تخطيط المدن الجديدة منذ أكثر من 20 عاما ، مما يؤكد فشل المدن الجديدة في تحقيق أهدافها العمرانية وهو جذب السكان من المدن القائمة و المكتظة بالسكان .

أما بالنسبة لمجال الدراسة، فيتمثل في ثلاثة مدن جديدة وهي (العاشر من رمضان ، السادات والسادس من أكتوبر).

أما بالنسبة لمجتمع البحث فهو عبارة عن (كبار المستثمرين، صغار المستثمرين

، المواطنون الذين يسكنون المدينة الجديدة ، هيئة المجتمعات الجديدة ، المخططون ، رجال العمال الشباب)، وقد استخدم الباحث أسلوبين لجمع البيانات وهما: أسلوب المقابلة الشخصية وأسلوب الإستقصاء الذاتي.

و بعد عملية تحليل البيانات في المدن الثلاث ، كانت النتائج كالآتي :

- إن العامل الأساسي لجذب السكان و نموهم بالمدن الجديدة لثلاث هو توفير فرص العمل الصناعية ، في حين أن العامل الرئيسي لإستقرار هؤلاء السكان و استمرارهم بالمدينة الجديدة هو توافر الخدمات و كفاءتها .
- جزء كبير من الفشل في تحقيق المدن الجديدة لأهدافها يرجع في المقام الأول إلى عدم كفاءة إدارة التنمية العمرانية بهذه المدن و على ذلك فإنه في ظل بقاء الإدارة كما هي فإن هذا يعني عدم وجود تغيرات في اتجاه تحقيق التنمية الموجودة بها.
- ضرورة دخول القطاع الخاص في التنمية العمرانية بالمدن الجديدة وجذب المستثمرين ورجال الأعمال لها، مع توفير الضوابط والرقابة اللازمة من ممثلي الدولة.

إن هذه الدراسة اهتمت بتوضيح تأثير التغيرات الإقتصادية المستجدة على التنمية العمرانية بالمدن الجديدة في مصر والتعرض للتغيير في دور الدولة في التنمية ومعرفة كل من القطاع الخاص والمواطنين في إدارة التنمية العمرانية للمدن الجديدة.

ومنه فقد اختلفت هذه الدراسة مع الدراسة الراهنة في كونها دراسة ذات خلفية إدارية ، فهي تحاول إظهار دور الإدارة في تنمية المدن الجديدة، أما الدراسة الراهنة فهي ذات خلفية عمرانية واجتماعية.

رغم هذا فقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في تحديد بعض المفاهيم وفي صياغة الفروض.

الدراسة الرابعة: دراسة قامت بها أ.د مريم أحمد مصطفى وعنوانها : "مشاكل الإسكان والفقر في المناطق العشوائية".[1] وهي عبارة عن نموذج لدراسة تطبيقية في مدينة الإسكندرية، وتعد من الدراسات التي تهتم بالخصائص الإجتماعية والثقافية المرتبطة بالأوضاع السكنية في المناطق العشوائية ، هذه الأخيرة التي عرفت نموا متزايدا بدأ يستدعي اهتمام العلماء والباحثين في مختلف التخصصات، فمن الملاحظ أن حوالي ثلث سكان مدن العالم النامي يقطنون الإسكان العشوائي و يعايشون ظروف الفقر بكل صوره.

إن هذه الدراسة تهدف إلى إبراز أهمية الأبعاد الإجتماعية و الثقافية عند التخطيط لتطوير المناطق العشوائية ، لأن مجرد التحريك المكاني لسكان هذه المناطق لا يضمن إنهاء هذه المشاكل .

كما تحاول هذه الدراسة الإجابة على مجموعة من التساؤلات الرئيسية ، يندرج تحت كل منها مجموعة من التساؤلات الفرعية و هي على النحو التالي :

أولا: ما هي طبيعة نشأة و تطور (توالد) المناطق العشوائية ؟

و يتضمن تساؤلات فرعية و هي:

* ما هي طبيعة الخصائص الفيزيقية للسكان و إلى أي مدى تعكس خاصية العزل المكاني ؟

*المصدر البشري لنشأة هذه المناطق؟

*ما هي طبيعة الأوضاع السكنية في تلك المناطق؟

ثانيا: ما هي الخصائص الثقافية البارزة للمناطق العشوائية؟

*هل هناك ثقافة سائدة بين المناطق العشوائية على الرغم من خصوصية كل منها: وهل هناك قدرا من التنوع والإختلاف الثقافي بين المناطق العشوائية؟

*ما هي طبيعة التفاعل بين الخصائص الكمية والثقافية ؟

*ما هي أسباب الفقر الثقافي ؟ و إلى أي مدى تعكس الخصائص الثقافية سمات تقف مع مفهوم ثقافة الفقر كما طرحه "**أوسكار لويس**"؟

ثالثا: ما هي خصائص البيئة الإجتماعية للمناطق العشوائية ؟

*طبيعة العلاقات الأسرية و علاقات الجوار؟

*هل ارتبطت المكانة الإقتصادية المنخفضة بأدوار تقليدية للأسرة ؟

[1]: مريم أحمد مصطفى : علم اجتماع المجتمعات الجديدة ، كلية الآداب جامعة الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 2006.

*نوعية المشاكل الأسرية و أنواعها ؟

*ما هي خصائص عملية التنشئة الإجتماعية ؟

*كيفية قضاء وقت الفراغ؟

رابعا: ما هي المشاكل الإجتماعية السائدة و أنماط السلوك الإنحرافي ؟

*ما هي العوامل الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية الدافعة لظهور أنماط مختلفة من السلوك الإنحرافي ؟

*هل أشكال السلوك المنحرف هي نتاج لتفكك المجتمع أم سببا له ؟ و هل التفكك الإجتماعي نتاج عن التحول السريع أم ماذا ؟

خامسا: ما هي ردود الأفعال السياسية للمواطنين تجاه مواقف الدولة في مواجهة المشاكل ؟

وبعد طرح هذه الأسئلة ، فإن هذه الدراسة، هي دراسة وصفية ترتكز على وصف وتحليل الخصائص الثقافية و الإجتماعية في تفاعلها مع السكان.

حيث أخذت طابعا مقارنا خاصة حين تقارن بين المناطق العشوائية التي تم اختيارها على مستوى الأحياء، وقد احتل البعد التاريخي مكانة هامة اعتمدت عليها الباحثة في تحليل البيانات الواقعية.

واعتمدت أيضا على الملاحظة ودعمتها استمارة الإستبيان.

أما بالنسبة لمجمع الدراسة فيشمل جميع المناطق العشوائية داخل حدود محافظة الإسكندرية بأحيائها المختلفة والتي بلغت 55 منطقة.

وفي الأخير يمكن إلقاء الضوء على أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية في المناطق العشوائية بالإسكندرية على النحو التالي:

* يرجع المصدر البشري للمناطق العشوائية إلى:

أولا:جماعات المهاجرين من الريف اللذين استقروا في المناطق العشوائية لأسباب ترتبط بانخفاض تكاليف السكن أو لقربها من مناطق العمل.

ثانيا: النازحون ن المناطق المتخلفة داخل المدينة والمزدحمة بالسكان.

* تعددت المشكلات المرتبطة بأوضاع الإسكان وكشفت الدراسة عن انعكاساتها الإجتماعية والثقافية، وكان لفقدان الخصوصية المرتبطة بالتلاصق المكاني للمساكن وشيوع ظاهرة

السكن المشترك، أثرا على العلاقات الإجتماعية داخل الأسرة وبين الجيران، بل وعلى ظهور أنماط من السلوك الإنحرافي بين الأطفال والشباب.

* إن تدني الأحوال الإقتصادية والظروف المعيشية نتيجة لإنتشار ظاهرة البطالة، فضلا عن ضعف مستويات الدخل، قد انعكس على الشكوى من عدم كفاية الدخل في مواجهة الإحتياجات الأساسية .

* وضوح ظاهرة التسرب التعليمي بين تلاميذ المدارس في المناطق العشوائية .

* إن تجاهل السلطات لمواجهة المناطق العشوائية و شعور المواطنين بضآلة الدور الحكومي في عملية المواجهة و تصاعد حجم المعاناة.

* إن انتشار الجرائم وسيطرة أنماط مختلفة من السلوك الإنحرافي والجريمة بالمناطق العشوائية تعد إفرازا لظروف المعاناة الإقتصادية والتفكك الإجتماعي وهي أمور ارتبطت بتفشي البطالة وضعف مستويات المعيشة وضعف فرص إشباع الطموحات.

ومنه فإن هذه الدراسة قامت بوصف المناطق العشوائية في الإسكندرية ومحاولة معرفة لخصائص الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية لها .

* تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الراهنة في إبراز مشكل الإسكان الذي يأتي كنتيجة لعوامل منها ارتفاع معدلات الهجرة الريفية الحضرية و سوء التوزيع الجغرافي و النوعي للسكان فظهرت بذلك المناطق العشوائية، حيث بينت الباحثة أن مواجهة المشكلة تتطلب تخطيطا حضريا ملائما وذلك بإنشاء سكنات لائقة مع محاولة خفض الإيجارات أو التوجه إلى إنشاء مدن جديدة مع توفير عنصر الجذب ويأتي ذلك بتوفير نمط من الإسكان يسمح باستخدام المسكن طبقا لإحتياجات وإمكانيات السكان .

اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الراهنة في أن مشكل الإسكان يؤدي إلى نشأة مناطق عشوائية متخلفة.

وقد استفادة الباحث من هذه الدراسة في معرفة واقع الأحياء المتخلفة وكيفية التخلص منها و ذلك بوجود حلول أو بدائل تساهم في حل المشكلة الإسكانية.

بالإضافة إلى صياغة بعض جوانب المشكلة البحثية ودراسة أبعادها وكذلك في تحديد المفاهيم .

<u>الدراسة الخامسة</u>: دراسة قام بها أ- فيصل يونس الصباح، أقيمت في فلسطين عنوانها " المدن الجديدة في فلسطين بين أهداف القائمين عليها و حاجة الأرض و الإنسان".[1]

في البداية حاول الباحث أن يبين أن فلسطين تعيش تحت السيطرة الإسرائلية شبه الكاملة، لذا فإن أول الأهداف الإستراتيجية للمخططين وأصحاب القرار في فلسطين لبناء مدن جديدة هو هدف سياسي لمواجهة المد الإستعماري الإسرائيلي الذي خلق واقعا عمرانيا خطيرا قطع أوصال شبكة الإستطان البشري الفلسطيني وأصبح يتبع سياسة الإحاطة والتغلغل في السيطرة على الأرض، حيث عمل على بناء أحزمة من المستعمرات حول المدن الفلسطينية ، مما خلق نمطا عمرانيا مشوها داخلها.

ومنه فإن الباحث طرح مشكلة البحث كالآتي:

مؤخرا بدأت مشكلة توفير السكن المناسب في الحيز الحضري الفلسطيني(المدن) بالظهور واهتمام مختلف الشرائح من المجتمع بها في ظروف صعبة وذلك للإجراءات الإسرائيلية المتمثلة في بناء المستعمرات وجدار الضم والتوسع العنصري وعملية مصادرة الأراضي لأغراض أمنية .

وهذا ما أدى إلى اختلاف ظروف الحياة البشرية داخل الحيز الفلسطيني من جهة وبين الريف والحضر من جهة أخرى ومنه يؤدي إلى تفاوت في كفاءات الخدمات المقدمة في الحضر أكثر منها في الريف، وهذا ما أدى بقاطني الريف إلى الهجرة للمدن، وبذلك ظهور تضخم سكاني كبير في المناطق الحضرية وبذلك ظهور مشاكل عدة تعيق مسارات التنمية في البلاد، وهذا ما أدى بالمخططين إلى التفكير في بناء مدن جديدة تسد حاجة السكان من المسكن الذي يعد من أهم مقومات وجودهم على الأرض بعد الأكل والشرب، فهل أفكار هذه المدن اقتصادية يهدف القائمين عليها للربح المادي فقط ؟ أم أنها تتزاوج بين الربح والمعايير الأخلاقية والإجتماعية في إنشاء المدن الجديدة ؟ وما هي المعايير الواجب أخذها في حسابات المخططين لهذه المدن؟

ومنه فقد جاءت أفكار لبناء مدن جديدة تقلل من الضغط الموجود على المدن الرئيسية و توفر السكن المناسب لذوي الدخل المحدود.

[1]: مجمع عمران نت . فيصل يونس الصباح 03-06-2008 ، 13.30.

فأثبتت نتائج الدراسة أن الأراضي الفلسطينية تفتقر للعديد من المخططات بسبب السيادة المحدودة للسلطة الفلسطينية على الأرض ومنه فإن الخيار الإقليمي هو أفضل الخيارات التخطيطية عند التفكير بإقامة المدن الجديدة في فلسطين وذلك للحفاظ على الأراضي من المد الإستعماري الإسرائيلي هذا ما يشكل هدفا استراتيجيا وقائيا على الرغم من الصعوبات التي تواجه تحقيقه، فقد أظهرت التجارب لمواجهة الجدار والإصرار على إزالة ما يمكن إزالته كانت ناجحة إلى حد ما.

وفي الختام أوضح الباحث أن لفكرة بناء المدن الجديدة فوائد كبيرة، منها ما يتعلق بسد النقص الموجود في السكن بما يناسب فئات المجتمع المختلفة والحد من التوسع العنصري ومصادرة الأراضي من طرف الإحتلال الإسرائيلي، فالأمل أن يجد المحتاجون للسكن طلبهم في هذه المدن الجديدة وأن يجد القائمون عليها حاجتهم والتي بطبيعة الحال ستعود على عامة المجتمع بالفائدة.

بين الباحث في هذه الدراسة معاناة الشعب الفلسطيني، الذي يعيش تحت السيطرة الإسرائيلية، هذه الأخيرة التي تحاول جاهدة السيطرة على الأراضي الفلسطينية ومنه أصبحت فلسطين تعاني أزمة إسكانية حادة جعلتها تفكر في إنشاء مدن جديدة تواجه من خلالها المد الإستعماري الإسرائيلي.

فتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الراهنة في كون بناء المدن الجديدة هو هدف سياسي قبل أن يكون اجتماعي واقتصادي.

وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في بعض العناصر المتعلقة بتحديد أهداف المدن الجديدة و كذا كيفية الإستفادة منها.

* ومن الباحثين الذين درسوا إشكالية الإسكان في العالم الثالث ،"**ابراهيم تشارلز**" وذلك من خلال دراسته التي نشرت في كتابه المشهور "نضال الإنسان من أجل المسكن".

فهذه الدراسة توضح أزمة الإسكان في الدول النامية وخاصة في جنوب شرق آسيا، حيث أصبح السكان الذين يشكلون فئات شعبية يشتركون في بناء مساكنهم معتمدين على أنفسهم في ذلك، في مناطق عشوائية وعلى أطراف المدن.[1]

[1]: 15سا:30 ، 12/ 11/2007 www.kasimi.com .

* ونذكر أيضا الدراسة التي أجرتها الباحثة الأنثروبولوجية "**بياتريس هواتينج**" حول التنشئة الإجتماعية وتدريب الأطفال في مناطق الإسكان المتخلف والأحياء الهامشية من أهم الدراسات التي تمت وفق المنظور السيكوثقافي في مقارنة النماذج وسلوكات ثقافية متغايرة في ست ثقافات فرعية مختلفة تتفاوت في درجة اقترابها أو ابتعادها من الأنماط الحضرية أو القروية أو البدائية وفي مناطق وبلدان مختلفة وهي كينيا والمكسيك، الفليبين المحيط الهادي، الهند و نيوانجلند.[1]

ثانيا: الدراسات السابقة على المستوى المحلي:

- **دراسة أ.د دليمي عبد الحميد عنوانها " النمو الحضري و أزمة الإسكان".**[2]

و هي دراسة ميدانية بحي رومانيا القصديري بمدينة قسنطينة، وهذا لنيل دبلوم الدراسات العليا بمعهد علم الإجتماع–جامعة قسنطينة.

حيث تناول الباحث في **الفصل الأول** تحديد مفهوم النمو الحضري كما درس النمو الديمغرافي و النزوح الريفي بالإضافة إلى استيطان الصناعات بالمدن.

وقد تناول في **الفصل الثاني** وصف مدينة قسنطينة من حيث الموقع والموضوع و أنماط البناء والمنشآت الموجودة بها.

وركز في **الفصل الثالث** على أزمة الإسكان ومظاهرها في مدينة قسنطينة أما في **الفصل الرابع** فقد تناول السياسة الإسكانية في الجزائر.

أما **الفصل الخامس** فقد درس فيه حي رومانيا القصديري وبين مدى تأثير النمو الحضري وأزمة الإسكان في حياة الإنسان الإجتماعية.

فانطلق الباحث من ثلاث فرضيات وهي كالآتي:

- إن النزوح الريفي و تزايد عدد السكان الحضر وتوزيعهم العشوائي واستيطان الصناعات بالمدن تعتبر المؤشرات الرئيسية في نشوء أزمة الإسكان بمدينة قسنطينة.
- إن درجة تفاقم أزمة الإسكان بالمدينة تتحدد من خلال المؤشرات التالية:
  - الأحياء القصديرية.
  - البناء الفوضوي.

[1]: محمد عباس ابراهيم:التنمية و العشوائية الحضرية، دار المعرفة الجامعية –الإسكندرية 2000 ص 288.

[2]: أ.د عبد الحميد دليمي :النمو الحضري و أزمة الإسكان- مذكرة نيل دبلوم دراسات معمقة-علم اجتماع الريفي الحضري سنة-1985/1984.

- انحطاط حظيرة العمارات الموجودة حاليا بها.

➢ إن أزمة الإسكان تؤثر في حياة الإنسان الإجتماعي في سلوكاته وعلاقته في المحيط الذي يعيش فيه.

أما عن النتائج، فقد توصل الباحث إلى أن النمو الحضري عامل مهم في زيادة تمركز السكان في المدن الكبرى، حيث تبين أن الهجرة إلى مدينة قسنطينة تعتبر أهم عامل في انتشار الحياء القصديرية.

أما السبب الرئيسي في تواجد السكان في هذا الحي القصديري يكمن في ضيق مساكنهم وبذلك يصبح المسكن لا يسع كل أفراد العائلة، بالإضافة على المصانع التي يعملون بها غير قادرة على تلبية حاجاتهم في ميدان السكن.

وقد قام الباحث بدراسة أخرى عنوانها "**دراسة لواقع الأحياء القصديرية**"[1].

حيث اهتم هذا البحث بدراسة موضوع الإسكان و أهميته في حياة الإنسان الإجتماعية و السلوكية والمحيط الذي يعيش فيه.

فقد جاءت هذه الدراسة لفهم العلاقات بين العائلة والسكن والإسكان، وتوضيح مدى استجابة وتكيف السكان مع أنماط البناءات المفروضة عليهم وكذلك التعرف على أبعاد أزمة الإسكان حيث طرح الباحث تساؤل وهو:

– هل معرفة هذه التأثيرات الإجتماعية تساعدنا على وضع تصورات لحلول تتفق و ظروف مجتمعنا ؟

فروض الدراسة:

* هناك علاقة ارتباطية بين تفاقم أزمة السكن والنمو الحضري غير المخطط .

وتتجلى هذه العلاقة في محاولة تقصي واختبار المؤشرات التالية:

زيادة النمو الحضري، تنامي الأحياء القصديرية، انتشار البناء الفوضوي، كثرة الأحياء القصديرية، عجز المساكن الإجتماعية الجماعية، البناء الجاهز الخفيف، الفلل، البناء الفوضوي.

* تؤثر أزمة الإسكان في حياة الإنسان الإجتماعية وسلوكياته وعلاقاته في المحيط الذي يعيش فيه.

[1]: أ.د عبد الحميد دليمي :دراسة لواقع الأحياء القصديرية، مخبر الإنسان و المدينة، دار الهدى للطباعة و النشر 2007.

*لا تتناسب المساكن الحالية مع حجم ونمط ميزانية العائلة الجزائرية ولا تستجيب للحاجات الإجتماعية والإقتصادية والتربوية والصحية والدينية للسكان ولا تعبر عن طموحاتهم وتطلعاتهم.

وبعد عملية تحليل البيانات توصلت هذه الدراسة الميدانية إلى أن مدينة قسنطينة تعيش أزمة إسكان كبيرة وذلك راجع إلى عوامل كثيرة ومختلفة، حيث أن نسبة الزيادة الطبيعية بقيت في ارتفاع نستمر وقد بلغت 3,6% في الألف، كما أكدت أيضا انتشار الأمية وسط عينة الدراسة وانتشار الفقر الشديد أن معدل الإنجاب للمرأة الواحدة بلغ 6,3% عند مجموع العينة محل الدراسة.

والشيء الذي أثار انتباه الباحث هو نسبة السر التي انتقلت من عمارات المدينة إلى هذا لحي القصديري قد بلغت 40% من مجموع أسر العينة، وترجع هذه الظاهرة الخطيرة إلى اكتظاظ المساكن و ارتفاع كثافة السكان بالغرفة الواحدة.

ومنه فإن تضافر عوامل تنامي الأحياء القصديرية وانتشار البناء الفوضوي وكثرة الأحياء القديمة وعجز السكن الجماعي ورفض البناء الجاهز من قبل الأسر الجزائرية يؤدي بالضرورة إلى تفاقم والزيادة في أزمة الإسكان في الحاضر والمستقبل.

وكنتيجة لما سبق وضع الباحث عدة اقتراحات وتوصيات للحد أو التقليص من مشكلة الإسكان و هي كالآتي:

- الحاجة إلى سياسة ديمغرافية للسيطرة على مشكلة التضخم السكاني.
- رفع المستوى الثقافي للشعب.
- تنمية المدن لنصف حضرية والأرياف المجاورة لها.
- الحاجة إلى إنشاء مدن جديدة.

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الحديثة التي تحاول جادة دراسة ظاهرة الإسكان، التي أصبحت مشكلة أو أزمة تعاني منها معظم الدول النامية و المتقدمة أيضا.

حيث اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الراهنة في كونها اهتمت بأزمة الإسكان بمدينة قسنطينة ومحاولة إيجاد الحلول أو البدائل التي تساعد على تقليصها أو الحد منها.

واستفاد الباحث من هذه الدراسة في البناء النظري وفي اختيار المنهج وعملية مناقشة نتائج الدراسة.

<u>الدراسة الثالثة</u>: دراسة ميدانية قام بها أ.يوسف عنصر و عنوانها : "بعض مشكلات مدينة قسنطينة".[1]

اهتمت هذه الدراسة بإبراز بعض المشكلات التي تعاني منها مدينة قسنطينة هذه الأخيرة التي وصفها الباحث بأنها مدينة عريقة و هي عاصمة الشرق الجزائري، فأصبحت تعاني من مشاكل عديدة و انعكاسات أثرت سلبا على بنائها الإجتماعي و الإقتصادي و الثقافي ، و منه فإن الهدف الرئيسي من هذا البحث هو محاولة إظهار بعض المشكلات التي يعاني منها المجتمع الجزائري عامة و مدينة قسنطينة خاصة باعتبارها نموذجا أو حالة للبحث ، قد تكون ممثلة لباقي المدن في بعض الجوانب ، لكنها قد تتميز ببعض المشكلات الخاصة بها .

اعتاد الباحثون طرح أسئلة عديدة لضمان جمع البيانات اللازمة ، لكن الباحث في هذه الدراسة فقد اختار منهجية مغايرة تتمثل في طرح سؤالين أساسيين للمبحوثين، مع إعطائهم فرصة التعبير بآرائهم حول المشكلات التي تعاني منها المدينة و الحلول المقترحة لعلاجها .
و قد كان السؤالين كالآتي :
* حدد أهم المشكلات التي تعاني منها مدينة قسنطينة ؟
ما هي الحلول التي تقترحها لحل هذه المشكلات أو حل بعضها ؟
وبعد الإنتهاء من عملية استطلاع رأي المبحوثين، قام الباحث بترتيب البيانات حسب السؤالين المحوريين و تحصل على الشواهد الميدانية التالية:
1- يميل أغلب أفراد العينة إلى اعتبار مشكلة التوسع العمراني غير المخطط والفوضوي يمثل إحدى المشكلات الأساسية التي تعاني منها مدينة قسنطينة.
2-أكد المبحوثين على إحدى المشكلات التي أصبحت تعاني منها أغلب المدن الجزائرية وهي انعدام الأمن والتي تتجسد في انتشار مختلف أنواع الإنحرافات (السرقة، الإعتداءات والعنف ...) والتي يرى الباحث أنها نتيجة حتمية للأزمة التي تعيشها البلاد.

[1]: أ.د يوسف عنصر : بعض مشكلات مدينة قسنطينة ، فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية 2003.

3-أكد أغلب أفراد العينة وبسبة كبيرة على مشكلة ضيق شوارع المدينة، بوسطها على الخصوص بالإضافة إلى سوء التنظيم في تسييرها، فزاد ذلك في مشكلة ازدحام حركة المرور.

4- نقص الأسواق الرسمية المنظمة والنظيفة لتلبية مختلف احتياجات المواطن.

5- نقص المرافق و الهياكل الضرورية من مدارس ابتدائية وإكماليات و ثانويات بالإضافة إلى نقص المراكز الصحية.

6-أكد المبحوثين على مشكلة عدم توفير مناصب العمل.

7- نقص المساحات الخضراء وأماكن النزهة وساحات اللعب.

8- عدم توفر المياه الصالحة للشرب.

ومنه فإن مدينة قسنطينة تعاني من أزمة إسكان حادة تتمثل في: نقص الوحدات السكنية والمرافق والخدمات وكذلك فضاءات الترفيه والمساحات الخضراء.

وقد اقترح المبحوثين عدة حلول متقاربة أحيانا ومتباينة أحسانا أخرى نذكر منها:

- تشجيع إنشاء مراكز عمرانية بعيدة عن المدينة أو مدن جديدة لفك الخناق عن مدينة قسنطينة.
- ضرورة وضع سياسة تنموية تقوم على إعطاء فرص متساوية لكل مناطق المدينة.
- السعي من أجل إشراك المواطنين في تسيير مدينتهم أو حيهم عن طريق لجان الأحياء.

ونظرا لكثرة المشكلات الإجتماعية التي تعاني منها المدينة فإن اقتراح الحلول الممكنة لها، تبقى مسألة معقدة وحساسة تتطلب تضافر وتنسيق الجهود على كافة المستويات.

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الراهنة في المجال العام للدراسة وهو مدينة قسنطينة وكذلك في تناولها لأهم المشاكل التي تعاني منها خاصة مشكلة الإسكان الحضري.

فقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في تأكيد الحالة التي تعاني منها مدينة قسنطينة خاصة في مجال الإسكان، حيث أن هذه المشكلة أصبحت تهدد المدينة من عدة جوانب و تؤثر على الصورة الجمالية لمدينة الجسور المعلقة.

وقد استفاد أيضا الباحث من هذه الدراسة في الإطار الميداني وخاصة في تحليل ومناقشة النتائج.

الدراسة الرابعة :دراسة ميدانية قام بها الطالب محمد عزوز وعنوانها: "مشكلات الإسكان الحضري "[1]. المناطق الحضرية المتخلفة لمدينة سكيكدة نموذجا .

إن مشكل الإسكان الحضري يعتبر من المواضيع الهامة في تطور و سير أي مجتمع ، حيث أنه يشكل مطلبا أساسيا للفرد و الأسرة داخل أي مجتمع و أداة أساسية لأي تنمية اقتصادية و إدارية أو مهنية .

بين الباحث أهمية الدراسة و التي تكمن في :

*الأهمية البيولوجية و الحيوية للمسكن .

*الأهمية الإجتماعية و التربوية و الأمنية .

*الأهمية الإقتصادية

بين وضعية الإسكان الحضري و انتشار الأحياء المتخلفة .

و كانت الأهداف كالآتي :

- التعرف على مشكلات الإسكان الحضري .
- التعرف على الجوانب الإقتصادية و الإيكولوجية للإسكان الحضري.
- تشخيص الواقع الفعلي للأحياء المتخلفة و الأسباب التي أوجدتها.
- التعرف على طبيعة الإسكان الحضري بالأماكن المتخلفة لمدينة سكيكدة من النواحي الإيكولوجية و العمرانية و الفيزيولوجية.
- التعرف على الآثار التي يفرزها هذا النوع من الإسكان على النواحي الصحية والبيئية، الإجتماعية والنفسية والتربوية .

الإشكالية:

بين الباحث أن معظم الدراسات و البحوث الإمبريقية لتي تناولت هذه الظاهرة ترجع نشأة وظهور مناطق الإسكان الحضري المتخلف إلى مجموعة من الأسباب كالنمو الديمغرافي وارتفاع نسبة التحضر و زيادة معدل الهجرة ومنه:

فهل هذه المناطق الحضرية المتخلفة تشكل حقيقة خطرا دائما يهدد قاطنيه ويهدد أفراد المجتمع المحلي ككل من النواحي الأمنية والصحية والإجتماعية التربوية ؟ وإن كان كذلك

[1]: محمد عزوز : مشكلات الإسكان الحضري ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير 2005-2006.

، فلماذا تشكل هذه الأحياء بالذات خطرا و تهديدا للمواطن؟ وما هي طبيعة الأفراد والفئات الإجتماعية التي تسكن هذه الأحياء ؟أصلها ، مهنتها، تكوينها و تعليمها، ظروفها الإقتصادية والإجتماعية و غيرها ...إلخ.

وبناءا على ما جاء في أهداف الدراسة صاغ الباحث الفروض التالية:

الفرضية الأساسية:

- ترتبط مشكلات الإسكان الحضري باختلال التوازن بين العرض و الطلب في مجال لإسكان الحضري.

الفرضيتين الإجرائيتين:

-يؤثر الإسكان في المناطق الحضرية المتخلفة على طريقة تنشئة الفرد وتكوين شخصيته.

-يؤثر الإسكان في الناطق الحضرية المتخلفة على النواحي الصحية والإجتماعية والعلمية والنفسية والبيئية.

وقد حدد الباحث مجاله العام بمدينة سكيكدة.

أما المجال الخاص فهو يشمل ثلاث مناطق إسكان متخلفة ، وهي منطقة بوعباز ومنطقة صالح بولكروة ومنطقة بحيرة الطيور.

أما النهج المستخدم فهو المنهج الوصفي، الذي يعتمد على وصف الظواهر وصفا موضوعيا وقد استعمل طريقة المسح بالعينة.

وبعد عملية تحليل البيانات الميدانية ، كانت نتائج الدراسة كالآتي:

- إن الإسكان يؤثر في المناطق الحضرية المتخلفة على طريقة تنشأة الفرد وتكوين شخصيته.

-يؤثر الإسكان في المناطق الحضرية المتخلفة على النواحي : الصحية والتعليمية والنفسية والجسمية والبيئية.

- وقد تبين أيضا أنه نظرا لكون مدينة سكيكدة قطبا صناعيا جهويا، زاد في جذب السكان لها و هذا يعتبر عامل مهم أدى إلى ارتفاع وتيرة الهجرة والنزوح الريفي إلى المدينة وبالتالي ظهور أزمة إسكان حادة بالمدينة .

وفي الأخير ومن بين التوصيات التي وضعها الباحث هي: يجب على البلدان التي تعاني أزمة في الإسكان وضع خطط تنموية شاملة وليس فقط خططا للإسكان، لأن توفير المسكن لا يمكن أن يكون ملائما للفرد إذا لم يتوفر على مياه الشرب والكهرباء والغاز وكل التجهيزات الجماعية من مرافق وخدمات.

عنيت هذه الدراسة بالتعرف على أهم مشكلات الإسكان الحضري التي تعاني منها مدينة سكيكدة، قصد التعرف على واقع الأحياء لمتخلفة فيها والمشاكل الإجتماعية التي تعاني منها.

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الراهنة في تناولها لمشكلات الإسكان الحضري وإدراك مخاطرها، حيث استفاد الباحث من هذه الدراسة في تحديد بعض المفاهيم في الإطار النظري و كذلك بعض الإجراءات المنهجية.

الدراسة الخامسة :دراسة ميدانية قامت بها الطالبة بن سعيد سعاد و عنوانها : "علاقات الجيرة في السكنات الحضرية الجديدة ". المدينة الجديدة "علي منجلي " نموذجا.

اهتمت هذه الدراسة بمحاولة معرفة طبيعة علاقات الجيرة بين سكان السكنات الحضرية الجديدة و كانت تساؤلات الدراسة كالآتي:

- ما طبيعة علاقات الجيرة في السكنات الحضرية الجديدة ؟
- هل هذه العلاقات تتاثر بالخلفية الثقافية للسكان؟
- وما هو أثر الوضع الجديدة في الإقامة والسكن على علاقات الجيرة وعلاقات القرابة؟ وهل أن ضيق العلاقات الحالية يرجع إلى تغيير السكان لنوع السكن أو ترجع إلى علاقات القرابة؟

وقد تمت صياغة الفرضية كالآتي:

- تتاثر علاقات الجيرة في المناطق الحضرية الجديدة بنمط السكن والخلفية الثقافية والإجتماعية للسكان.

نتائج الدراسة:

بعد الدراسة الميدانية و عملية تحليل البيانات ، تأكد صدق الفرضية ، حيث تبين أن طبيعة علاقات الجيرة في السكنات الحضرية الجديدة هي علاقة مصلحية، سطحية ومنفعية تكاد تخلو من التعاون و المودة .

ومنه فقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في المجال المكاني للبحث و كذلك في بناء الإستمارة و مناقشة نتائج الدراسة .

الخلاصة :

و على هذا الأساس ، فقد قدمنا في هذا الفصل ، بعض الدراسات الميدانية التي تنتمي بصورة مباشرة أو غير مباشرة و التي لها علاقة بمشكل الإسكان و إنشاء المدن الجديدة ، و التي تم عرضها بشكل يحقق الإستفادة منها على المستويين النظري و التطبيقي الميداني و منه يتحقق الإثراء المعرفي و العلمي للدراسة بصفة عامة .

الفصـــــــل الخامس : الإجراءات المنـهجية للدراسة

أولا : متغيرات فروض الدراسة

ثانيا: مجالات الدراسة

ثالثا : منـهجية الدراسة

رابعا : العينة و كيفية اختيارها

تمهيـــــــد:

بعد الإنتهاء من صياغة الإطار النظري للدراسة ، يحاول الباحث في هذا الفصل أن يعرض مختلف الإجراءات المنهجية التي اعتمد عليها في دراسته، حيث استخدم الباحث مجموعة من الإجراءات تمثلت في تحديد فروض الدراسة المعتمدة ، مع تبيان المنهج المستخدم الذي اتبعه الباحث خاصة في الجانب النظري من الدراسة بالإضافة إلى تحديد مجال الدراسة الراهنة من خلال مجالاتها الرئيسية المتمثلة في المجال الجغرافي للدراسة ، المجال الزمني والمجال البشري، كما حدد مختلف تقنيات جمع البيانات من ميدان الدراسة والإشارة إلى كيفية اختيار عينة البحث من المجتمع الكلي، والذي سوف تجمع منه المعلومات والبيانات التي تتعلق بموضوع الدراسة.

أولا: متغيرات فروض الدراســة:

يلجأ الباحث إلى تقدير الإجابة على التساؤلات المطروحة، فيحاول وضع إجابات مبدئية أو أولية عنها، قد لا تكون هذه الإجابات المبدئية صحيحة، وإنما يتصور الباحث أنها تجيب عن تلك التساؤلات، فقد تكون الإجابة النهائية بعد إجراء البحث صحيحة كما أنها قد تكون غير صحيحة لأنها مجرد إجابات محتملة، وهذه الإجابات المحتملة هي ما نسميه في لغة البحث العلمي بالفروض.[1]

وفي ضوء التساؤلات التي طرحتها إشكالية الدراسة وفي ضوء أهدافها، تمت صياغة فرضية عامة وفرضيتين جزئيتين:

الفرضية العامة:

- هناك علاقة ارتباطية بين إنشاء المدينة الجديدة و عملية الحد من مشكلة الإسكان الحضري.

الفرضيات الجزئية:

- تتأثر عملية تكيف السكان بالمدينة الجديدة بالخصائص العمرانية و الإجتماعية لسكانها .
- كلما تحسنت ظروف الإسكان بالمدينة الجديدة كلما زاد في جذب السكان لها .

[1]: علي غربي: أبجديات المنجية في كتابة الرسائل الجامعية، مطبعة سيرتا، قسنطينة، الجزائر، سنة 2006، ص 61.

ثانيا: مجـــالات الدراسة

يعد تحديد مجالات الدراسة من الخطوات المنهجية التي لا يمكن إغفالها في أي دراسة، فمن خلالها يتم التعرف على المنطقة التي أجريت فيها الدراسة والأفراد المبحوثين – عينة الدراسة – الذين تضمنهم البحث، بالإضافة إلى الفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة، وقد اتفق كثير من الباحثين والمشتغلين في مناهج البحث على أن لكل دراسة مجالات رئيسية ثلاثة وهى المجال البشرى والزمني والجغرافي،[1] وهى كالآتي في الدراسة الراهنة:

1-المجال العام للدراسة

أ – ولاية قسنطينة

إن التطور العمراني هو المؤشر الحقيقي لمعرفة نقاط الضعف و القوة في أي مدينة مهما كانت أسباب نشأتها و طرق نموها ، فقد مرت قسنطينة بمراحل عديدة و ذلك قبل وبعد الإستقلال، و هذا ما يبين التناقضات المعمارية فيها، هذه الأخيرة التي فرضها الإستعمار الفرنسي خاصة في المدن الكبرى ، و كان هدفه الأول و الرئيسي هو تقسيم المدن إلى أحياء وتشتت السكان، وهذا يعتبر من أحد مؤشرات الأزمة الإسكانية التي تعيشها اليوم.

إن دراسة مراحل نشأة مدينة قسنطينة، يبين بـــأنها تتمتع بموقع وموضع لهما مميزاتهما الجغرافية ، فهي عريقة في القدم ، و كانت تسمى سيرتا أو قيرطا.

اختير موقعها بالضبط فوق الصخرة بهدف دفاعي بالدرجة الأولى هذا ما زاد في أهميتها منذ نشأتها.

لأن الموقع يعتبر من أهم الضوابط المؤثرة في دراسة المراكز العمرانية وهذا لما لديه من تأثير مباشر في حياة الإنسان واستقراره في أماكن محددة.

ومنه فإن ولاية قسنطينة ، عاصمة الشرق ذات الجسور المعلقة تعتبر منطقة عبور هامة في إقليم البلاد و هذا ما زاد في أهميتها التاريخية و الإقتصادية والثقافية السياسية .

❖ **الموقع الفلكي:**

تقع قسنطينة فلكيا على خط عرض 36,24 شمالا و خط طول 3,48 شرقا ، و هي بذلك تحتل منطقة متميزة بالنسبة لشرق دولة الجزائر.

[1]: محمد شفيق : مرجع سابق ص 211.

❖ الموقع الإقليمي:

من العناصر الهامة في موقع قسنطينة أنها تتوسط إقليم شرق الجزائر و هو أحد الأقاليم الإقتصادية و السكانية الرئيسية في الدولة، فهي تبعد بمسافة 245كلم عن الحدود الشرقية الجزائرية التونسية و حوالي 437 كلم من الجزائر العاصمة غربا.[1]

جدول رقم (05) موقع مدينة قسنطينة بالنسبة لبعض المدن

المدينة	بعدها عن قسنطينة كلم	المدينة	بعدها عن قسنطينة كلم
عنابة	159	**سكيكدة**	76
الجزائر	437	**قالمة**	117
باتنة	118	**جيجل**	149
بسكرة	235	**تونس**	476
سطيف	125	**طرابلس ليبيا**	1560

يحد ولاية قسنطينة شرقا ولاية قالمة، غربا ولاية ميلة و من الشمال ولاية سكيكدة و من الجنوب ولاية أم البواقي، أما بالنسبة للمساحة فهي تشمل 0,09% من المساحة الإجمالية لكامل التراب الوطني حيث تبلغ مساحتها 2297,20 كلم^2 ، حيث توسعت ولاية قسنطينة فوق الصخرة على جانبي وادي الرمال و بومرزوق، فهي متواجدة وسط منطقة مبادلات واسعة تقع على حافة إقليمين متكاملين هما الصحراء والتل ، تمر بها كل القوافل التجارية ، فهي كانت على مر التاريخ قطب اقتصادي و تجاري لكل الحضارات و هذا ما ميزها عن باقي المدن الجزائرية .

[1] : محمد الهادي لعروق: مدينة قسنطينة ، دراسة في جغرافية العمران ، ديوان المطبوعات الجامعية 1984 ص 14.

❖ السكان والإسكان بولاية قسنطينة:

تعتبر ولاية قسنطينة ثالث أكبر ولاية في الجزائر بعد وهران و العاصمة ، فهي مقسمة إلى 12 بلدية و ستة دوائر ، وهذا نبينه في الجدول التالي :

جدول رقم (06) يوضح الرمز الجغرافي و المساحة لولاية قسنطينة و بلدياتها

الدوائر	البلديات	الرمز الجغرافي	المساحة ب كلم^2
قسنطينة	قسنطينة	25.01	183
الخروب	الخروب	05.06	255
	عين اسمارة	25.09	123.81
	اولاد رحمون	25.10	269095
عين اعبيد	عين اعبيد	25.07	323.80
	إبن باديس	25.03	310.42
زيغود يوسف	زيغود يوسف	25.04	255.95
	بني حميدان	25.08	131.02
حامة بوزيان	حامة بوزيان	25.02	71.18
	ديدوش مراد	25.05	115.70
ابن زياد	ابن زياد	25.12	150.77
	م.بوجريو	25.11	106.60
06	**12**	**25**	**2.297.20**

المصدر : ONS 2008

أما بالنسبة للتعداد السكاني الخاص بولاية قسنطينة فهو 921.891 نسمة ،و يوضح في الجدول التالي :

جدول رقم: (07) التعداد السكاني لولاية قسنطينة حسب البلديات

البلدية	عدد السكان	السكان في المناطق الحضرية %	المساحة ب كلم ^{2}	الكثافة السكانية في كلم^2
قسنطينة	438.205	98.8	183	2.394
الخروب	174.077	97.6	255	682.6
عين السمارة	35.865	92.6	123.81	289.7
ولاد رحمون	26.384	87.9	269.95	97.7
عين اعبيد	32.456	86.1	323.80	100.2
بن باديس	19.044	79.4	310.42	61.4
زيغود يوسف	35.119	92.1	255.95	137.2
بني حميدان	9.382	31.8	131.02	71.6
حامة بوزيان	79.019	97.9	71.18	1.110.1
ديدوش مراد	44.499	93.8	115.70	384.6
ابن زياد	18.864	84.8	150.77	123.9
م.بوجريو	8.979	76.2	106.60	84.2
مجموع الولاية	**921.891**	**95.1**	**2.297.20**	**401.2**

المصدر : ONS 2008

ب-مدينة قسنطينة

تقع مدينة قسنطينة بشرق الجزائر، فهي تنحصر بين خطي كنتور 400م و 800م في الشمال و 800م و 1200 م في الجنوب.

أما من حيث المساحة فهي تقدر ب 183 هكتار ويسكنها – حسب إحصائيات 2008- 438.205 نسمة بكثافة سكانية تقدر ب 2.394 في الكلم^2 .

❖ **شبكة المياه و الصرف الصحي:**[1]

تزخر مدينة قسنطينة بنسبة عالية من المصادر المائية ، حيث تقدر ب 50 مليون م^3 /السنة و هي تنقسم إلى :

- المياه الجوفية : 44 مليون م^3 /السنة.
- المياه السطحية : 06 مليون م^3 /السنة.

و تستعمل هذه المياه كما يلي :

- 32 مليون م^3 /السنة لإحتياجات السكان من المياه الصالحة للشرب .
- 12 مليون م^3 /السنة للإحتياجات الزراعية .
- 06 مليون م^3 /السنة الإحتياجات الصناعية .

أما من حيث الأودية، فإن قسنطينة تحتوي على عدد لا بأس به، ونذكر أهمها: واد الرمال واد بومرزوق، واد السمندو ، واد احميميم ، واد البقرات...إلخ.

حيث تشكل هذه الأودية حاليا مصرفا للمياه القذرة لولاية قسنطينة .

و المعطيات الموجودة حاليا على مستوى مديرية الري تبين أن المياه القذرة لمدينة قسنطينة تصرف باتجاه محطة التصفية لإبن زياد، حيث تم إنجاز 88% من المجاري لمدينة قسنطينة المرتبطة بالمجمع الرئيسي.

[1] : وزارة تهيئة الإقليم و البيئة : تقرير حول وضعية المياه القذرة ، مديرية البيئة لولاية قسنطينة ، أفريل 2004.

جدول رقم (08) تصريف المياه القذرة من الحوضين الشرقي و الغربي

المجمع	الكمية ل/ث	المستقبل
المجمع الشرقي	916	محطة التصفية لإبن زياد
المجمع الغربي	183	وادي شعبة كاف تزل

المصدر : وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، مرجع سبق ذكره

من خلال ما سبق، تتضح لنا أهمية مدينة قسنطينة من الجانب الجغرافي و الإقتصادي و السياسي دون أن ننسى أهمية موضعها فوق الصخرة ، هذا الأخير الذي أدى إلى صعوبة توسعها العمراني ، فأخذ التوسع الحضري بها شكل الإنتشار الحلقي ليتلاءم مع ظروفها المكانية الجغرافية.

ومنه فإن النمو الحضري السريع وغير المخطط في مدينة قسنطينة خلق الكثير من المشكلات خاصة في مجال الإسكان، فشهدت المدينة تغيرات في بنيتها و وظيفتها و علاقاتها بالمناطق المجاورة لها، وهذا راجع في الأساس إلى الزيادة الكبيرة في نمو السكان إضافة إلى ارتفاع صافي الهجرة بسبب دخول المهاجرين من العديد من المناطق، وهذا يأتي استنادا إلى إحصاءات و دراسات سابقة أكدت خطورة الأزمات التي تعاني منها المدينة.

فأصبحت مدينة قسنطينة مكتظة بالسكان و ذات نسبة عالية من التلوث البيئي ، وحتى العمران المنجز بها ، فهو يعاني من جهة من فوضى تمثلت في انتشار السكن اللاقانوني **habitat illégal** والسكن الغير رسمي **habitat informel** ويعاني من جهة ثانية من تشويه من خلال شكله الأحادي وتعميق كثافة السكان، ليس فقط بعدم تناسب عدد غرف المسكن الواحد مع عدد الأفراد بل حتى في تلبية حاجاتهم المتعددة والمختلفة، من فضاءات عامة (مساحات خضراء، فضاءات للترفيه...) و خاصة للأطفال.[1]

[1]: A. Rahim Hafiane , les défies à l'urbanisme de l'habitat illégal à Constantine-Alger 1989 PP27-28 .

فأصبح نسيجها العمراني عرضة للإنزلاقات الأرضية، التي تعتبر من بين الأخطار المهددة للمباني والمنشآت والأرواح البشرية، الأمر الذي أدى إلى انتشار المناطق الحضرية المتخلفة و بذلك تفشي ظاهرة السكن الهش أو ما يعرف بالبيوت القصديرية التي لا تزال موجودة رغم الجهود التي تبذلها الدولة للقضاء عليها.

جدول رقم (09) تعداد البيوت القصديرية لولاية قسنطينة

البلدية	عدد الأكواخ	عدد السكان
قسنطينة	5496	35772
الخروب	463	3242
عين اسمارة	120	818
ولاد رحمون	1330	7179
حامة بوزيان	1712	8743
ديدوش مراد	519	2843
ابن زياد	121	830
مسعود بوجريو	159	888
زيغود يوسف	79	697
بني حميدان	43	350
عين اعبيد	31	216
ابن باديس	27	210
المجموع	10097	61782

المصدر: بلدية قسنطينة 2008

حيث تمت عملية تحويل وإعادة إسكان العديد من الأسر من هذه السكنات القصديرية والمناطق المتخلفة في العديد من المناطق في سكنات اجتماعية ، وحسب كلمة ألقاها السيد والي ولاية قسنطينة ، حول عملية تحديث و إعادة إعمار ولاية قسنطينة ، تأتي هذه المرحلة بعد عملية التطهير التي مست كل القطاعات، فكانت متبوعة ب 535 عملية إعادة إسكان من عدة مناطق متخلفة و قصديرية من مدينة قسنطينة نحو المدينة الجديدة علي منجلي، حيث تم ترحيل 422 عائلة من اجنان التشينة و سيشرع في ترحيل 260 عائلة من حي باردو كذلك نحو المدينة الجديدة علي منجلي.[1]

[1] : جريدة النصر : تحديث ولاية قسنطينة، يوم الثلاثاء 27 جانفي 2009 ص 7.

لكن رغم كل هذه المجهودات المبذولة ، لا تزال مدينة قسنطينة تعاني من هذه البيوت القصديرية التي تنتظر دورها في عملية التطهير و إعادة إسكان أسرها ، و قد تبين هذا حسب إحصائيات حديثة لسنة 2009 ، فلا تزال بعض أحياء المدينة تعاني من هذه البيوت القصديرية و هذا حسب الجدول التالي:[1]

جدول رقم: (10) تعداد البيوت القصديرية في مدينة قسنطينة لسنة 2009

إسم الحي	عدد البيوت القصديرية
محجرة جيني (رايس ميلود)	**95**
حي شعباني "الدقسي عبد السلام"	**231**
حي الواد"الإخوة عباس"	**176**
حي جبلة 2 "الإخوة عباس"	**151**
حي قصديري بجوار إكمالية خوالدية صالح	**21**
حي قصديري بجوار إكمالية فرانس فانون	**07**
بن سايب "الإخوة عباس"	**04**
الإخوة عباس	**07**
المجموع	**692**

ج- المدينة الجديدة علي منجلي

تشكل المدينة الجديدة "**علي منجلي**" بـــ عين الباي، أحد المشاريع العملاقة بولاية قسنطينة ، فهي تبعد عنها بحوالي 13 كلم ، تبلغ مساحتها 1500 هكتار ولها قدرة استيعابية بواقع 50.000 مسكن، ومن شأنها أن تستقطب الـــ 300.000 نسمة، وتضم 05 أحياء كاملة ، الحي الأول يضم الوحدات الجوارية 01-02-03-04، الحي الثاني يضم الوحدات الجوارية 05-06-07-08، والحي الثالث يضم الوحدات الجوارية 09-10-11-12، الحي الرابع يضم 13-14-15-16 أما الحي الخامس والأخير فيضم الوحدات الجوارية 17-18-18-20 ، كما يظهر في الجدول التالي:

[1] : تصريح أدلى به رئيس قسم في بلدية قسنطينة فرع الدقسي عبد السلام يوم 19 فيفري 2009 .

جدول رقم: (11) الأحياء و وحدات الجوار المكونة للمدينة الجديدة "علي منجلي"

رقم الحي	وحدات الجوار	المساحة(ه)	النسبة (%)
01	04-03-02-01	227,18	15,14
02	08-07-06-05	219,74	14,65
03	12-11-10-09	227,22	15,14
04	16-15-14-13	183,31	12,22
05	20-19-18-17	301,28	20,09

المصدر : ديوان الترقية و التسيير 2007

إن فكرة إنشاء المدينة الجديدة "علي منجلي " جاءت في إطار توجيهات المخطط العمراني الرئيسي PUD لسنة 1982 ، الذي يشمل منطقة قسنطينة الكبرى ، حيث كان القرار الأول في دراسة التهيئة و التعمير الخاصة بالمدينة الجديدة "**علي منجلي**" عين الباي، في المجلس الوزاري يوم 22 ماي 1983 ، بعدها تمت المصادقة عليه وفق القرار الوزاري رقم 16/88 المؤرخ في 18 جانفي 1988.

أنشأت المدينة الجديدة علي منجلي، وفق ما جاءت به السياسة الجديدة التي تبنتها الجزائر في ميدان تأسيس المدن الجديدة ، وذلك في إطار استراتيجية عامة للمخطط الوطني للتهيئة العمرانية الذي أنجز بموجب القانون رقم 03/87 المؤرخ في 27 جانفي 1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية،[1] ولكن ومن خلال المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير الذي أنجز وفقا للقانون رقم 20/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 والذي حددت فيه أدوات التهيئة والتعمير وهذا لتخفيف الضغط على المدن الكبرى، وغياب الإطار القانوني لإنشاء هذه المدن الجديد وقبل ظهور القانون رقم 08/02 المؤرخ في ما 2002، ظهرت العديد من المشاكل التنظيمية ، حيث بدأت أولى عمليات إنجاز المشاريع بالوحدة الجوارية رقم 06 و ذلك في فيفري سنة 1993 تحت إشراف مكتب الدراسات و المتابعة "دمبري" وكان البرنامج يحتوي على 1890 مسكن خاصة بالبلدية،[2] بعد ذلك تبنت عملية الإنجاز للعديد من البرامج السكنية مؤسسات لها خبرة في ميدان البناء الإجتماعي من بينها **ECOTEC-EST** ومنه فقد بدأت عملية الإنجاز بصفة رسمية و مكثفة حتى سنة 1999.[3]

[1] : Urbaco plan d'occupations des sols, rapport d'orientation, nouvelle ville Ali Mendjli Juin 1994 p.p15,16.

[2] : تصريح أدلت به رئيسة قسم في ديوان الترقية و التسيير العقاري-دقسي عبد السلام- السيدة بن حيزية، 05 ماي 2008.

[3] : N.Meghraoui , quel habitat pour l'Algérie , Media plus 2006 p15.

وفي ما يخص قطاع السكن، تظم المدينة الجديدة، برنامجا كبيرا، لإنجاز الوحدات السكنية، بمختلف أنواعها و أشكالها.

بالنسبة لديوان الترقية العقارية، يشرف الديوان على 16780 سكنا اجتماعيا، انتهت الأشغال ب 12260 وحدة و ينتظر الإنتهاء كليا من 4300 وحدة سكنية في القريب العاجل بالنسبة للسكن التساهمي، يقدر عدد السكنات التي يشرف عليها مختلف المرقون العقاريون ب 8639 سكنا اجتماعيا تساهميا، تم الإنتهاء من 1190، وينتظر إكمال إنجاز 6661 سكنا أما بالنسبة لسكنات البيع بالإيجار "AADL " فتشرف وكالة عدل على بناء 3500 وحدة سكنية تم الإنتهاء من 1556 مسكن و ينتظر انتهاء الأشغال ل 1944 مسكنا.

في حين يشرف صندوق معادلة الخدمات الإجتماعية على بناء 520 مسكن اجتماعي، انتهت الأشغال ب 200 مسكن و ينتظر إكمال ما تبقى و عدده 70 مسكن .

يشرف المرقون العقاريون الخواص على بناء 836 مسكن ترقوي، تم الإنتهاء من بناء 187 مسكن و ينتظر إنجاز 414 مسكنا آخر.

أما بالنسبة للبناء الذاتي، فالبرنامج يتضمن بناء 2722 مسكن فردي علما أن 1389 مسكن هو الآن في طور الإنجاز، في حين تشرف التعاونيات العقارية على بناء برنامج يضم 514 سكنا ترقويا، تجري الآن الأشغال بها جميعها.

و قد أشرفت وكالة عدل على بناء 150 مسكنا مدعما تم الإنتهاء منها كليا ، في حين تشرف شركة **سونالغاز** على بناء 312 مسكنا ترقويا، علما أن مجموع السكنات بمختلف أنواعها لحساب برنامج 2007 بلغ 30835 مسكنا، تم الإنتهاء من بناء 15543 وحدة سكنية ، وتجري الأشغال بصفة مكثفة لإكمال بناء 15292 مسكنا.[1]

وحسب التعداد الأخير للسكان والإسكان لسنة 2008، فإن عدد السكان بالمدينة الجديدة علي منجلي قدر ب 51599 نسمة، عدد المساكن 12611 مسكن وعدد البنايات قدر ب 3100 بناية.[2]

أما بالنسبة للمرافق والخدمات في المدينة الجديدة علي منجلي، فهي توضح حسب الجدول التالي:

[1] : مديرية التعمير و البناء، قسنطينة 2008.
[2] : الديوان الوطني للإحصائيات 2008.

جدول رقم: (12) المرافق و الخدمات في المدينة الجديدة علي منجلي حسب الوحدات الجوارية

و ج	منتهية		في طريق الإنجاز		لم تنجز بعد	
		العدد		العدد		العدد
و ج 01	ثانوية 1000	01	عيادة	01	مركز أرشيف قضائي	01
	مجمع تعليمي	03	CACOBATH	01	مركز تجاري	01
	EFE	01	مسجد	01	روضة	01
	مركز بريد	01	مقر مسح الأراضي	01	/	
	مركز هاتفي	01	مركز أرشيف الولاية	01	/	
	أمن حضري	01	نزل	01	/	
و ج 02	EFE	01	ثانوية	01	مركز التكوين المهني	01
			وكالة البريد	01	مسجد	01
و ج 03	2000 سرير	02	4000 مقعد	01	/	
	4000 مقعد	03	مطعم مركزي	01	/	
	CNRB					
و ج 04	2000 سرير	02	2000	01	مركز رياضي	
	/		معهد الرياضة	01	مركز تحويل	01
و ج 05	مركز التكوين المهني	01	مدرسة	01	عيادة	01
	/		/		أمن حضري	01
	/		/		مسجد	01
و ج 06	مجمع مدرسي	03	سوق	01	مقر بنكي	01
	EF.base 05	01	/		مركز إسلامي	01
	ملعب رياضي		/		فرع CAR	01
	دار الشباب	01	/		/	
و ج 07	ثانوية 1000	01	نزل حضري	01	/	
	مجمع مدرسي	03	مركز تجاري	/	مقر BNA	03
	AEF base 05	01	مقر BEA	01	مركز تجاري	03
	أمن حضري	01	/		مقر بنكي	01
	مستشفى 70سرير	01	/		مقر التأمينات	03
	قاعة متعددة الرياضات	01	/		روضة	01
	مركز البريد و المواصلات	01	/		/	

و ج 08	مجمع مدرسي	01	/		/	
	EF base 5					
	مسجد	01	/		/	
	حوض سباحة	01	/		/	
	مركز طبي بيداغوجي	01	/		/	
و ج 09	مجمع مدرسي	03	/		مقر وطني ANB	01
	EF base 05	01	/		مدرسة للشرطة	01
	الحرس البلدي	01	/		مقر الضرائب	/
	الحماية المدنية	01	/		مقر مديرية النشاط الإجتماعي	01
	وحدة حماية	01	/		مركز للمعوقين	01
	متوسطة	01				
	مدرسة	01			مركز DGSN	
	/		/		مقر D.O.U	
	/		/		مركز جهوي	
و ج 11	مستشفى عسكري	01	/		/	

Source : DUC de Constantine , 2007

دون أن ننسى الإنجاز الضخم الذي تبنته المدينة الجديدة علي منجلي و هو المستشفى العسكري (70 هكتار) و القطب الجامعي الذي يظم (05 جامعات بمجموع 20.000 مقعد بيداغوجي، 05 أحياء جامعية لـــ: 10.000 سرير ، مركز وطني للأبحاث البيوتيكنولوجية 10، مخابر للأبحاث و معهد للرياضة الجامعية).

و منذ قرابة سنة اتخذ قرار إنجاز المدينة الجامعية في الحدود الشمالية للمدينة الجديدة علي منجلي، و قد ساهم في الدراسة و الإنجاز مكتب الدراسات ناصري سليم بمشاركة الشركة الصينية CSCEC.

تضم المدينة الجامعية (10 مدارس، 19 حي جامعي، مجمع علمي، قطب رياضي، 1500 مسكن) وذلك على مساحة تقدر ب 170 هكتار، حيث بدأت عملية إنجاز هذا المشروع الضخم بداية سنة 2008.[1]

[1] : DLEP 2008 – Constantine .

2- المجال الخاص للدراسة

أ-المجال المكاني:

*الوحدة الجوارية رقم 07

تعتبر الوحدة الجورية رقم 07 من أوائل الوحدات الجوارية التي أنجزت في مشروع بناء المدينة الجديدة "علي منجلي" ، فهي تقع في وسط المدينة ، تقدر مساحتها ب 78 هكتار أي بنسبة 5,2% من المساحة الكلية للمدينة الجديدة .

يحدها الطريق الولائي 101 من جهة الشرق و يفصلها عن وحدتي الجوار رقم 01 و 09 ، تحدها من الجهة الغربية وحدات الجوار 05 ،06و08 و من جهة الجنوب حي بلخوان وتحدها من جهة الشمال وحدة الجوار رقم 13.[1]

فهي ثالث وحدة تنجز و تعمر بعد الوحدات الجوارية رقم 06 و05و 08.

وقد ضمت العديد من البرامج السكنية و التجهيزات العامة، حيث قسمت إلى 05 مجمعات سكنية ، تحتوي على عدة أنماط من السكنات و هي: سكنات اجتماعية ، سكنات اجتماعية تساهمية، سكنات البيع بالإيجار، سكنات فردية بالإضافة إلى منطقة النشاطات و الحي الإداري و مستشفى بن الشريف و القاعة متعددة الرياضات.

و قد قدرت في مجملها ب **6534** مسكن مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (13) الوحدة الجوارية رقم 07 عدد السكنات فيها و أنماطها

الوحدة الجوارية	نمط المساكن	عدد المساكن
الوحدة الجوارية رقم 07	سكنات اجتماعية Sociales	**3049**
	سكنات تساهمية Participatif	**126**
	سكنات AADL	**2920**
	سكنات فردية Individuels	**439**
المجـــــــــموع		**6534**

المصدر : ديوان الترقية و التسيير العقاري (فرع علي منجلي) 2008

[1] : ديوان الترقية و التسيير العقاري ، فرع علي منجلي 2008.

ب- المجال البشري:

أجريت دراستنا بالوحدة الجوارية رقم 07، و بالتحديد في تجمع سكني يضم 1000مسكن ، يقع في الجهة الجنوبية الشرقية للوحدة الجوارية رقم 07 و منه فإن مجتمع الدراسة سيكون محصورا في سكان هذا التجمع الحضري، ويضم العدد الإجمالي لأرباب الأسر القاطنين بهذا الأخير.

ج- المجال الزمني:

و يتمثل في فترة جمع المادة العلمية وهو الجانب النظري وقد استغرق عشرة أشهر وذلك من شهر ماي 2008 إلى غاية شهر فيفري2009 ، أما بالنسبة لفترة جمع البيانات الميدانية فقد استغرقت أربعة أشهر ، في الفترة مابين شهر مارس 2009 إلى غاية شهر جوان 2009 ،و كان ذلك عبر عدة مراحل ، فبعد عملية جمع البيانات الخاصة بموضوع الدراسة والمجال المكاني و هذا من قبل العديد من المؤسسات العمومية والخاصة وبعدها تم النزول إلى الميدان و توزيع الإستمارة .

ثالثا: منهجية الدراسة:

1- نوع الدراسة

تعد الدراسة الراهنة من الدراسات الوصفية التي تقوم على دراسة الحقائق المتعلقة بطبيعة ظاهرة ما أو موقف أو حدث، حيث تعتمد أساسا على عملية جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها وذلك بغرض الوصول إلى إصدار تعميمات بشأن الظاهرة محل الدراسة .

إن الدراسة الراهنة حاولت أن تبرز العلاقة بين عملية إنشاء المدن الجديدة و الحد أو التقليص من مشكلة الإسكان الحضري ، هذه الأخيرة التي أصبحت تعاني منها أغلبية المدن الجزائرية و هذا استنادا إلى دراسات و بحوث سابقة قام بها العديد من الدارسين و المهتمين من داخل و خارج الوطن .

2- المنهـــج:

يقصد بالمنهج تلك الطرق والأساليب التي تستعين بها فروع العلم المختلفة في عملية جمع البيانات واكتساب المعرفة[1]، من الميدان ولكل ظاهرة أو مشكلة بعض الخصائص التي تفرض على الباحث منهجاً معيناً لدراستها، ويمكن للباحث أن يستخدم عدة مناهج وطرق متكاملة تعينه (الباحث) في تحقيق هدفه العلمي[2].

وفي ضوء أهداف الدراسة الراهنة يمكن القول بأن المنهج المستخدم في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي ، ويهدف هذا المنهج إلى وصف الظاهرة محل الدراسة وتشخيصها وإلقاء الضوء على مختلف جوانبها، وجمع البيانات اللازمة عنها مع فهمها وتحليلها من أجل الوصول إلى المبادئ والقوانين المتصلة بظواهر الحياة، والعمليات الاجتماعية الأساسية والتصرفات الإنسانية. [3] فهو لا يقتصر على جمع الحقائق و البيانات بل يتعدى إلى تسجيل الدلالات التي تم استنتاجها من البيانات التي جمعت أثناء الدراسة الميدانية، هذه الأخيرة التي مرت بعدت مراحل تبدأ بالملاحظة و المقابلة و صولا إلى عملية تفريغ البيانات بعد ملئ الإستمارة من قبل مجتمع البحث، مع استخدام بعض الأساليب الإحصائية.

[1] : عبد الهادي الجوهري:معجم علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، سنة 1982، ص 182.
[2] : عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة، سنة 1979، ص255.
[3] : محمد شفيق: مرجع سابق، ص 93.

3- تقنيـــات البحث الميـــداني: (أدوات جمع البيانات)

هي الوسائل التي تمكن الباحث من الحصول على البيانات من مجتمع البحث وتصنيفها وجدولتها، ويتوقف اختيار الأداة اللازمة لجمع البيانات على عدة عوامل، فبعض أدوات البحث تصلح في بعض المواقف والبحوث، بينما قد لا تكون مناسبة في غيرها.[1] وقد يشمل البحث عدة أدوات تناسب الدراسة وتتفق مع المناهج المستخدمة، وقد استعان الباحث في دراسته الراهنة بعدة أدوات هي:

أ- الوثائق و السجلات:

استعان الباحث في هذه الدراسة بعدة أدوات بحثية وذلك لجمع البيانات و المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة، وقد تم التحصل عليها من طرف بعض الهيئات والمصالح والمؤسسات العمومية والخاصة ومكاتب الدراسات والمتابعة نذكر منها "البلدية، ديوان الترقية والتسيير العقاري ،الديوان الوطني للإحصاء، مكتب الدراسات والمتابعة "ناصري سليم"، والعديد منها والتي لها علاقة بموضوع الدراسة.

ب - الملاحظة:

وفيها يقوم الباحث بملاحظة الجماعة دون مشاركتها في أنشطتها ودون إثارة اهتمام المبحوثين، ويكون الاتصال بأعضاء الجماعة مباشرا دون شعورهم بأنهم تحت الملاحظة،[2] وهى تعد من أفضل الأدوات لدراسة الظواهر الاجتماعية لما تتيحه للباحث من فرصة التعرف على السلوك الفعلي للفرد في صورته الطبيعية التلقائية كما هو في الواقع.

تعتبر الملاحظة أداة أساسية لجمع البيانات ، إذ تنطوي على مميزات تجعلها أداة فعالة تساعد في الوصول إلى معلومات وبيانات هامة خاصة بموضوع الدراسة، وقد استعان الباحث بالملاحظة الأولية الغير مباشرة كأداة لجمع البيانات والمعلومات وهذا للتعرف على ظروف السكان والإسكان بالمدينة الجديدة علي منجلي، ومدى تقبلهم للعيش فيها وكذلك بالنسبة لعملية تكيفهم مع الوسط الجديد، وهذا حتى تصبح المدن الجديدة محل استقطاب للسكان ، خاصة من المدينة الأم وهي قسنطينة التي أصبحت ذات درجة عالية من الإزدحام والتلوث البيئي.

فبملاحظتنا إلى أحياء المدينة الجديدة "**علي منجلي**" نجد انتشار القمامة وتراكم الأوساخ

---

[1] : محمد شفيق:مرجع سابق، ص 112.

[2] : عبد الرؤوف الضبع وعبد الرحيم تمام أبو كريشة: تصميم البحوث الاجتماعية، دب، دن، سنة 2000، ص51.

، كذلك التغيير في وجهات العمارات (غلق الشرفات) ، مع ذكر بعض السلوكات للأفراد التي تتنافى مع نمط العيش المدني و كذلك مع سلامة المحيط و المحافظة عليه .

ج- المقابلة:

وتعنى المقابلة تلك المحادثة الجادة الموجهة نحو هدف معين، يقوم بها الباحث مع المبحوث لاستثارة أنواع معينة من المعلومات لاستغلالها والاستفادة منها.[1]

فللمقابلة أهمية بالغة في البحث العلمي، فهي وسيلة تمكن الباحث من الحصول على العديد من التقارير و الدراسات من مختلف المصالح الإدارية و التقنية.

حيث عمد الباحث إلى مقابلة العديد من المسؤولين والمدراء و رؤساء الأقسام في البلدية وديوان الترقية والتسيير والديوان الوطني للإحصائيات، أين تم جمع المعلومات والإحصائيات المتوفرة حول السكان والإسكان، إضافة إلى التزويد ببعض الخرائط والصور وبعض الدراسات الخاصة بمكاتب الدراسات في الهندسة المعمارية .

د- الإستمارة:

تعد الإستمارة بأنواعها المختلفة من أهم أدوات البحث في العلوم الإجتماعية، وأكثرها شيوعا و انتشارا ، كونها تتسم بالشمول والإتساع، ومنه فهي عبارة عن وعاء يضم مجموعة من الأسئلة بهدف الحصول على معلومات تدور حول موضوع أو موقف أو مشكلة معينة.[2]

لقد صيغت أسئلة الإستمارة انطلاقا من مشكلة الدراسة والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها ، بالإضافة إلى الفرضيات، حيث قام الباحث بإنجاز استمارة تجريبية عرضت على الأستاذ المشرف و بعض الأساتذة المختصين في نفس الميدان، وبناءا على ذلك تمت عملية إعادة تنسيق الإستمارة و تعديلها في صورتها النهائية.

احتوت الإستمارة على خمسة و ثلاثين سؤلا موزعة على خمسة محاور وهي كالآتي:

المحور الأول: بيانات عامة وقد تضمن سبعة أسئلة عامة.

المحور الثاني: وضعية المسكن و استعمالاته وقد تضمن سبعة أسئلة عن وضعية المسكن.

المحور الثالث: وضعية التجهيزات الجماعية بالمدينة الجديدة وقد تضمن أربعة أسئلة مع مجموعة من الأسئلة الفرعية لمعرفة وضعية التجهيزات الجماعية بالمدينة الجديدة.

المحور الرابع: عملية التكيف مع السكن والسكان وقد تضمن خمسة عشر سؤالا.

---

[1] : عبد الباسط محمد حسن: مرجع سابق، ص ص 324- 325.

[2] : عبد العزيز بوودن: البحث الإجتماعي ، المراحل ، الأساليب والتقنيات- جامعة منتوري قسنطينة 2005 ص ص142،141 .

المحور الخامس: آراء و اقتراحات وقد تضمن سؤالين لمعرفة رأي سكان المدينة الجديدة.

رابعا: العينـــــة و كيفية اختيارها:

1- العينـــــة:

يعتمد البحث العلمي بحجم كبير على ما يتم جمعــه مــن معلومــات حــول المواضــيع المدروسة، فكلما زادت تلك المعلومات وكانت اقرب إلى الدقة كلما ســاعدت فــي تحليــل الموضوع، وتم التوصل إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية، مما يمكــن اســتغلالها وتطبيقهــا وتعميمها، كما أن الطبيعة الوصفية لهذه الدراسة التي تتجسد في اهتمام الدراســة بظــاهرة "المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري ".

وحتى يتسنى لنا معرفة وضعية السكان والإسكان في هذه المدينة الجديدة وهل استطاعت أن تستقطب السكان لها و تحض برضاهم للعيش فيها وتمكنهم من التكيف في محيطها الجديد و بذلك يفتك الخناق على المدينة الأم وخاصة في مجال الإسكان ، وبما أننا لا نستطيع القيام بالدراسة الميدانية على كافة مجتمع البحث ويرجع ذلك إلى صعوبة الإحاطة والإلمام بهم جميعا، اعتمدت في تحقيقها لأهدافها ومدى الصدق الإمبريقي لفروضها على عينة عشوائية منتظمة.

2- كيفية اختيار العينة:

قد تم اختيار العينة من مجمع سكني يحتوي على **1000** مسكن يقع بالوحدة الجوارية رقم 07 يضم 640 سكن اجتماعي، 20 سكن تساهمي و340 سكنات البيع بالإيجار **AADL** كما يضم أيضا سكنات فردية تحوي محلات تجارية لكن كلها في طور الإنجاز ولم تسكن بعد .

و بعدما أخذنا النسبة **10%** من مجموع 1000 مسكن، وهي النسبة المئوية التي يرى الباحث أنها قادرة على تمثيل خصائص مجتمع الدراسة الكلي، وعليه فإن حجم العينة يكون كالآتي:

100= 10 x1000 مفردة
100

و بعد ذلك قمنا بحساب المدى وهذا لمعرفة وتحديد مواقع المفردات من عينة الدراسة وهو كالآتي: **1000 = 10.**
100

ثم قام الباحث بترقيم مجموعة من الورق من 01 إلى 10، بعد ذلك قام باختيار ورقة عشوائيا فكان الرقم 06، وعلى أساسه حدد معامل الرفع بالنسبة لوحدات العينة، وكان كالآتي: (6، 16, 26, 36, 46, 56, ...).

الفصـــــــل السادس: تكميم وتحليل البيانات الميدانية ونتائج الدراسة

أولا: عرض و مناقشة بيانات الإستمارة

ثانيا: نتائج الدراسة

تمهيـــــد:

تتناول الدراسة الحالية ظاهرة المدن الجديدة ومشكلة الإسكان الحضري، وذلك من خلال مجموعة من التساؤلات التي وضعها الباحث من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة، فجاء هذا الفصل يحاول الإجابة عنها من خلال عرض البيانات المتحصل عليها من ميـــدان الدراسة الخاص بهذه الدراسة.

فاعتمد الباحث في عرضه وتحليله للبيانات على الأسلوب الكمي في عرضها من خلال الأرقام والنسب المئوية واستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية البسيطة مثـــل حـــساب المتوسط الحسابي ، ثم قام بتحليها من خلال الأسلوب الكيفي الذي يعتمـــد علـــى القـــراءة السوسيولوجية للأرقام والنسب المجدولة وكذلك تحليـــل الأســـاليب الإحـــصائية الأخـــرى وتوظيفها كيفيا بما يخدم الدراسة.

أولا: عرض ومناقشة بيانات الاستمارة.

1-البيانات العامة:

يتناول هذا المحور، عرض مجمل الخصائص العامة، الشخصية التي تميز مجتمع البحث ، فهي تعتبر بمثابة الإطار المرجعي لأية دراسة ميدانية، فتقدم للباحث صورة واقعية عن مجتمع البحث و هذا ما يساهم ويساعد في تحليل وتفسير البيانات الميدانية وربطها بالإطار التصوري للدراسة.

حيث بينت نتائج البيانات العامة، جملة من الحقائق حول خصائص أفراد العينة، وتم تكميمها في الجداول التالية:

جدول رقم: (01) خاص بالجنس:

الإحتمـــــال	التكـــرار	النسبة %
ذكـــــــــر	63	63%
أنثـــــــــى	37	37%
المجمـــــوع	100	% 100

تؤكد الشواهد الكمية الواردة في الجدول رقم (01)، أن نسبة مشاركة الذكور والتي قدرت ب 63 مفردة أي بنسبة 63% وهي أعلى من نسبة مشاركة الإناث والتي قدرت بـــ: 37% وهذا راجع أساسا إلى طبيعة الأسرة الجزائرية ولأسباب تحفظية بحتة، فعندما يكون الزوج في البيت، يكون التفاعل معه بالدرجة الأولى ومباشرة، وهذا ما يجعل عملية الإتصال بالمرأة جد صعبة ، وهنا تتضح صورة ووضعية المرأة في مجتمع الدراسة مقارنة بالرجل.

جدول رقم: (2) خاص بالسن:

الإحتمـــــال	التكـــرار	النسبة %
أقل من 35 سنة	08	%8.16
[35-45[سنة	40	%40.82
[45-50[سنة	35	%35.71
من 50 سنة فما فوق	15	%15.31
المجموع	**98**	**%100**

من خلال المعطيات الكمية ، الواردة في الجدول رقم (2) والخاص بأفراد العينة حسب السن ، فإنه بين لنا أن الفئات العمرية غير متمحورة حول فئة معينة، حيث يظهر هذا التشتت في المعطيات التالية:

إن فئة الأعمار من 35 إلى 40 ومن 45 إلى 50 والتي قدرت ب 40 مفردة و 3 مفردة على التوالي أي بنسبة 40.82% و35.71% تعتبر أكبر نسبة سجلت،

6 ثم تليها فئة من 50 سنة فما فوق ب 15 مفردة أي ما يعادل 15.31 % وفي الأخير تأتي فئة الأعمار الأقل من 30 سنة و ذلك ب 08 مفردات أي بنسبة 08.16 % فقط، هذا ومن خلال حساب المتوسط الحسابي لأعمار مجتمع البحث كالأتي:+6

المتوسط الحسابي = مج (ك×ص) = 280+1600+1662.5+750= 4292.5 =43.80 ≈ **44**

مج ك 98

وعليه تؤكد نتيجة المتوسط الحسابي لأعمار عينة الدراسة والمقدر بـــ: **44 سنة**، أن هذا العمر يتسم بالصدق ودقة التعبير، وهذا ما يجعل المعلومات والآراء حول موضوع الدراسة، دقيقة وموضوعية، هذا مع تسجيل عدم الإجابة في ورقتين لم يتم احتسابها .

رسم بياني رقم: 01 خاص بفئات السن لدى أفراد العينة

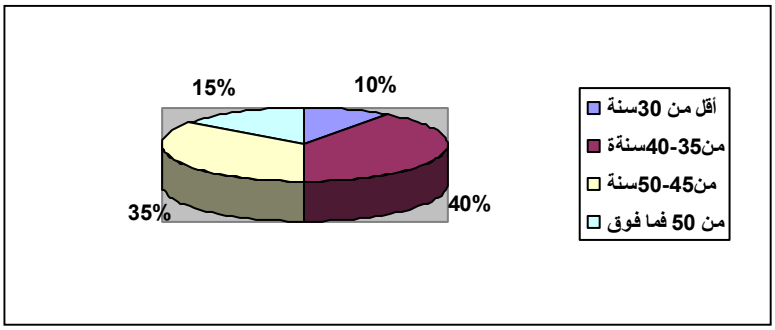

الجدول رقم: (03) خاص بالحالة العائلية:

الإحتمـــــال	التكـــــرار	النسبة %
أعزب	04	%04
متزوج	82	%82
مطلق	04	%04
أرمل	10	10%
المجموع	**100**	**%100**

يتضح من خلال البيانات الكمية الواردة في الجدول رقم (03) أن نسبة المتزوجين تحتل المرتبة الأولى ، و ذلك بنسبة تقدر ب 82% ، ثم تليها نسبة الأرامل و قدرت ب 10% ثم تأتي نسبتي المطلقين و العزاب بالتساوي و قدرت ب 04% .

إن احتكاكنا بأفراد العينة ، بين لنا طبيعة العائلة في مجتمع البحث ، فهي عبارة عن أسرة متكونة في معظم الأحيان من الأب و الأم و الأولاد ، مع ذكر نسبة لا بأس بها من العائلات الممتدة و تعيش في نفس المسكن ، و منه فإن ارتفاع نسبة المتزوجين هو أمر طبيعي في هذه الحالة .

أما بالنسبة للعزاب و اللذين قدرت نسبتهم ب 04% ، هذه الفئة من أفراد العينة معظمها تقطن السكنات من نوع F1 أي غرفة واحدة ، هم عبارة عن فئة من المجتمع تخصص لها الحكومة الجزائرية هذا النوع من السكنات، والذي يوزع من قبل مديرية النشاط الإجتماعي.

الجدول رقم: (04) خاص بالمستوى التعليمي :

الإحتمـــــال	التكـــــرار	النسبة %
أمي	05	%05
ابتدائي	15	%15
متوسط	40	%40
ثانوي	27	%27
جامعي (عالي)	13	%13
المجموع	**100**	**%100**

باستقراء البيانات الكمية في الجدول رقم (04) و المتعلقة بالمستوى التعليمي للمبحوثين ، فقد تبين أن نسبة المستوى المتوسط و التي تقدر ب 40% تأتي في الدرجة الأولى ، ثم تليها نسبة المستوى الثانوي و التي تقدر ب 27% ، ثم تأتي بعد ذلك مستويات الإبتدائي بنسبة تقدر ب 15% ثم الجامعي (العالي) بنسبة تقدر ب 13% و أخيرا الأمي بنسبة 05% .

ومنه فإن ارتفاع نسبة المستوى المتوسط ، تبين المستوى الإجتماعي و التعليمي البسيط لأغلبية أفراد مجتمع البحث، وهذا خاص بالمبحوثين الذين يسكنون السكنات الإجتماعية، والتي تكون في أغلبية الأمر كبيرة و ممتدة (الجيل الأول و الثاني) وتتسم بالبساطة أيضا.

ومنه فإن معظم أفراد مجتمع البحث ينتمون إلى الطبقة البسيطة والتي مرت بظروف معيشة قاسية حيث عانت أيضا من التهميش وسوء المعاملة من قبل الإستعمار، بالإضافة إلى أن هناك دلالات أخرى مرتبطة بالهجرة من الريف إلى المدينة والتي تعتبر من الأسباب الأساسية التي أدت بهم للسكن في مناطق متخلفة و فوضوية .

الجدول رقم: (05) خاص بالمهنة :

الإحتمـــــال	التكـــــرار	النسبة %
عامل(ة)	60	%60
بطال(ة)	35	%35
متقاعد(ة)	5	%5
المجموع	**100**	**%100**

بتحليل نتائج الجدول رقم (05) ، يتضح لنا أن نسبة العاملين في مجتمع البحث تقدر ب 60% ، وهذا يبين ارتفاع نسبة العمالة في مجتمع البحث ويتبين هذا جليا بالتنوع والإختلاف الكبير في الوظائف والمهن الخاصة بالمبحوثين ، وهذا ما يفسر الإختلافات والفروقات الموجودة في مجتمع البحث، فكان هناك العديد من الوظائف نذكر منها : إداريون، موظفون في مطار محمد بوضياف قسنطينة ، مدراء مؤسسات ، أعوان أمن ، منظفات ...إلخ ، وهذا يظهر التباين الكبير في وظائف ومهن أفراد العينة البحثية.

إن الوضعية المهنية ، تعبر أساسا على المستوى المعيشي للأسرة والإستهلاك الأسري في أغلبية الأحيان ، ومنه فإن أفراد العينة في معظمهم ينتمون إلى شريحة اجتماعية تتمثل في الطبقة الوسطى دون أن ننسى الإختلاف الواضح في نوع الوظيفة والدخل المادي أيضا.

ثم تأتي بعد ذلك نسبة 35% خاصة بفئة البطالين، هذه الفئة من المبحوثين التي تشتكي البطالة و قلة مناصب الشغل في المدينة الجديدة، وهذا يؤثر سلبا على مختلف جوانب الحياة الإجتماعية خاصة والإقتصادية والإيكولوجية.

وتأتي في الأخير نسبة المتقاعدين والتي قدرت ب 5%، وهي خاصة في غالبية الأمر بأرباب الأسر الممتدة الذي حولوا من منازلهم إلى سكنات اجتماعية بالمدينة الجديدة .

الجدول رقم: (06): خاص بعدد أفراد أسر العينة حسب الجنس

الإحتمال	التكرار		النسبة %	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
من [2 – 4]	20	15	%20	%15
من [5 – 7]	23	17	%23	%13
من 8 فما فوق	15	10	%15	%10
المجموع	100		100%	

من خلال المعطيات الكمية الواردة في الجدول رقم (06) والذي يبين عدد أفراد الأسرة وذلك حسب الجنس، فإن فئة الأسر المكونة من 5 إلى 7 أفراد تحتل المرتبة الأولى وذلك بنسبة 40% و هذا يتضح في العائلات التي حولت إلى السكن بالمدينة الجديدة وكانت تقطن بمناطق هشة و فوضوية ، وهي عبارة عن عائلات ممتدة في معظمها ، حيث نجدها بنسبة عالية في السكنات الإجتماعية، تليها الفئة ما بين 2 إلى 4 أفراد والتي تمثل 35 مفردة من مجموع أفراد العينة بنسبة 35% ، وهي خاصة بالأسر الحديثة النشأة و معظمهم لديهم مستوى تعليمي جامعي أو عالي ومن الطبقة العاملة وأغلبيتهم من الأسر التي تقطن السكنات التساهمية و البيع بالإيجار .

أما نسبة 25% فهي خاصة بفئة المبحوثين الذين يتعدى عدد أفراد أسرهم الثمانية، 8 فما فوق.

وبحساب المتوسط الحسابي لعدد أفراد الأسر نجد أن:

المتوسط الحسابي = مج (ك×ص) = 150+240+200= 590 ≈5.9= **6**

مج ك 100

ومنه فإن الأسر التي قدِمت من أحياء قديمة وشعبية، لا تزال تفضل الحجم الكبير لأفراد الأسرة، وهذا عكس الأسر حديثة النشأة والتي تتميز بمستوى تعليمي عالي وكذلك دخل مادي يمكنها من العيش في استقرار.

أما بالنسبة للجنس فحسب النسب المدونة في الجدول أعلاه فإن نسبة الإناث قدرت ب 58% أما نسبة الذكور فقد قدرت بـــ: 42%، ومنه فهنا تقارب بين النسبتين.

الجدول رقم: (07) خاص بعدد أفراد الأسرة اللذين يعملون:

الإحتمـــــال	التكـــــرار	النسبة %
من [1 – 2]	78	%78
من [3 – 4]	22	%22
من 5 فما فوق	–	–
المجموع	**100**	**%100**

تؤكد الشواهد الكمية الواردة في الجدول رقم (07) ، أن فئة أفراد العينة الذين يعملون في الأسرة الواحدة من 1 إلى 2 تقدر ب 78٪ وهذا ما يؤكد انتشار البطالة ونقص الدخل المادي لدى المبحوثين، كما يتبين لنا اختلاف مناصب العمل من فرد إلى آخر، تليها فئة من 3 إلى 4 بنسبة 22٪ و في الأخير انعدام نسبة من 5 فما فوق ، وهذا ما يؤكد مستوى المعيشة الضعيف لأغلبية مفردات العينة .

2-وضعية المسكن واستعمالاته :

إن نوع السكن و شكله والوظائف التي يقدمها ، صورة تعكس تفاعل الإنسان مع نفسه ومع بيئته، فهو يبين حاجات الفرد المتعلقة بالحياة اليومية ويعبر عن ذاتيته وشخصيته ومنه فقد احتوى هذا المحور على مجموعة من المتغيرات خاصة بوضعية المسكن الجديد وكيفية استعماله من عدد غرف، تخطيط المسكن واحتياجات العائلة، معرفة مدى التكافؤ بين عدد الغرف وعدد أفراد الأسرة، والتي جاء تكميمها في الجداول التالية:

الجدول رقم (08) خاص بنوع و نمط السكن الجديد

الإحتمال		التكرار	النسبة %
عمارة	سكن اجتماعي	60	%60
	سكن تساهمي	10	%10
	البيع بالإيجار AADL	30	%30
سكن فردي		–	–
أخرى		–	–
المجموع		100	%100

يبين الجدول رقم 08 نوع و نمط السكن الجديد ، حيث أخذ نمط العمارة النسبة كاملة وهي 100%، ومنه فإن معظم السكنات بالوحدة الجوارية رقم 07 عبارة عن نمط العمارة لكنها تختلف باختلاف نوع السكن، حيث أن نسبة السكن الإجتماعي والتي قدرت ب 60% تصدرت قائمة الأنواع الأخرى، وهذا راجع لأن الوحدة الجوارية رقم 07 ليست حديثة النشأة و النمط الأول الذي أنشأ بها هو السكن الإجتماعي وهذا منذ سنوات عديدة . ثم تأتي نسبة 30% والخاصة بنمط السكن بالبيع بالإيجار وتليها نسبة 10% وهي خاصة بنمط السكن التساهمي.

ومنه فإن اختلاف نمط السكن يبرر اختلاف نوع العمارة أو المسكن من عدة جوانب من حيث الشكل وعدد الطوابق...إلخ.

الجدول رقم: (09) خاص بوضعية المسكن

الإحتمـــــال	التكـــــرار	النسبة %
مستأجر	87	%87
مالك	09	%09
أخرى	04	%04
المجموع	**100**	**%100**

يبين الجدول رقم 09 والخاص بوضعية المسكن، أن النسبة العالية والمقدرة ب 87% كانت لفئة المستأجرين، وكانت أغلبيتها من الفئة من المبحوثين التي حولت للسكن بالمدينة الجديدة و التي كانت تسكن في مناطق حضرية متخلفة و بيوت الصفيح ، هذه الفئة التي تمت إعادة إسكانها في هذا النمط أو ما يعرف بالسكن الإجتماعي، حيث يتم دفع مبلغ الإيجار إلى الشركة المكلفة بالإنجاز (ديوان الترقية و التسيير OPGI)، أما نسبة الملاك فقد قدرت ب 9% ، أما النسبة المتبقية فهي 4% و كانت خاصة بحالات استثنائية نذكر منها (تكليف العائلة بالسكن لأسباب أمنية من طرف عائلة قريبة أو عملية الإيجار من طرف صاحب المسكن).

ومنه فإن نسبة المستأجرين من أفراد العينة تفوق نسبة الملاك و هذا يرجع بالدرجة الأولى إلى ضعف المستوى المعيشي لأغلبية أفراد العينة وهذا ما يبينه الشكل رقم.....

رسم بياني رقم 02 خاص بوضعية مساكن أفراد العينة

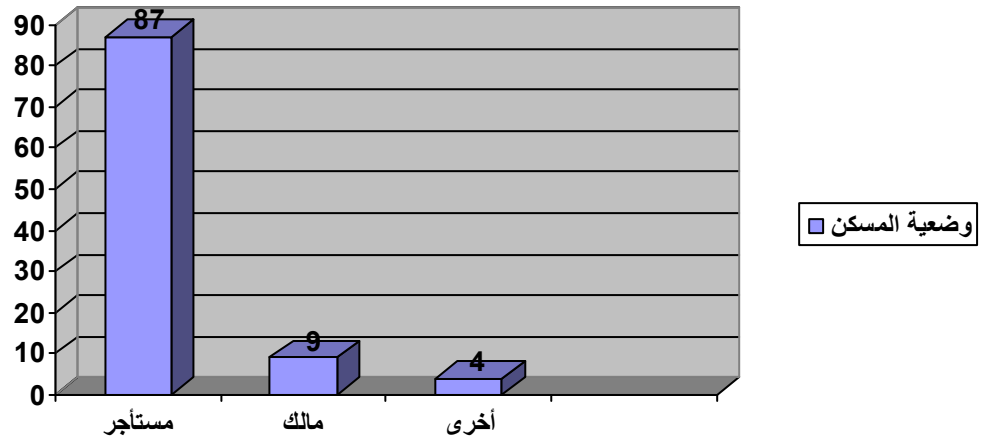

جدول رقم: (10) خاص بعدد غرف المسكن

الإحتمـــــال	التكـــــرار	النسبة %
غرفة واحدة-F1	5	5%
غرفتين-F2	30	30%
ثلاثة غرف-F3	45	45%
أربعة غرف-F4	20	20%
المجموع	**100**	**%100**

تبين البيانات الواردة في الجدول رقم 10 والمتعلقة بنوعية المسكن من حيث عدد الغرف أن نوعية المساكن من نوع F3 أي ثلاثة غرف هي الأكثر تواجدا في هذا المجمع السكني و هذا بنسبة 45% ، ويليها السكن من نوع F2 وهذا بنسبة 30% ثم السكنات من نوع F4 وهي خاصة بوكالة عدل والسكنات التساهمية، وأخيرا السكنات من نوع F1 وهذا بنسبة 5%.

إن السكنات من نوع F3,F4هي سكنات مناسبة نوعا ما لحجم الأسرة الجزائرية ، عكس السكنات من نوع F1,F2 والتي جلبت استياء ورفض السكان وهذا لعدم قدرتها على استيعاب حجم الأسر من عينة البحث، و لهذا فبعد الإحتجاجات أوقف إنجاز السكنات من نوع F1، هذه الأخيرة التي جرى توزيعها من قبل مديرية النشاط الإجتماعي في الأشهر الأخيرة .

ومنه نلاحظ أن معظم السكنات الخاصة بعينة البحث عبارة عن سكنات ضيقة مقارنة بنوع العائلات التي تقطن هذه المنطقة، مما يجعلها لا تلبي متطلباتها وحاجاتها البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية...الخ.

جدول رقم: (11) خاص بعدد الأفراد في الغرفة الواحدة

الإحتمـــــال	التكـــــرار	النسبة %
من[1-2 [	26	%26
من[2-3 [	60	%60
من4 فما فوق	14	%14
المجموع	**100**	**%100**

تؤكد الشواهد الكمية في الجدول رقم 11 و الخاص بعدد الأفراد في الغرفة الواحدة ، أن الفئة من 2 إلى 3 أفراد هي ذات النسبة العالية و التي قدرت ب 60% من المبحوثين، وهذا راجع أساسا إلى عدم التوافق بين عدد غرف المسكن و حجم الأسرة و هذا ما يؤكده الجدول رقم (10)، ومنه فهو يؤثر سلبا على خصوصيات أفراد العينة البحثية ، و هذا ما يؤدي إلى ظهور مشاكل اجتماعية عديدة، وتأتي بعدها نسبة 26% والخاصة بفئة من1 إلى 2 أفراد ، وهي خاصة بالأسر حديثة النشأة من أفراد العينة والتي لا يتعدى عدد أفرادها 03، وفي الأخير نسبة 14% والخاصة ب 4 فما فوق ، حيث تكون نسبة التزاحم فيها عالية جدا ، فحسب تصريح عدد من المبحوثين، يكون النوم بالتداول وهذا لضيق المسكن، خاصة بالنسبة للعائلات الكبيرة والممتدة ، والتي وجدت نفسها مجبورة على اقتناء سكنات من نوع F2,F3 وهذا حسب رأيهم راجع لخطأ إداري أو لعدم توفر السكنات من نوع F4 .

كما أن المتوسط الحسابي لعدد الأفراد في الغرفة الواحد يقدر بـــ:

المتوسط الحسابي = مج (ك×ص) / مج ك = 39+150+56= 255 / 100 =2.55≈ **3**

ويعتبر هذا العدد مقارنة مع مساحة الغرفة كبير جدا، علما أن مجال العيش للفرد الواحد حدد عالميا بـــ: **14 متر مربع.**

جدول رقم: (12) خاص بوجود غرفة خاصة بالإناث و أخرى بالذكور

الإحتمـــــال	التكـــــرار	النسبة %
نعم	68	%68
لا	32	%32
المجموع	**100**	**%100**

إن الجدول رقم (12) والخاص بوجود غرفة خاصة بالإناث وأخرى بالذكور يوضح ما يلي : فقد أقر 68% من أفراد العينة أنهم خصصوا غرفة خاصة بالإناث وأخرى بالذكور حتى ولو كان المسكن ضيق جدا، وهذا حتى يتم الحفاظ على الخصوصية بين أفراد العائلة هذه الخيرة التي تعتبر من المتطلبات الإجتماعية والدينية، لأن الإختلاط حسب رأيهم يعد عاملا أساسيا في انتشار المشكلات اللأخلاقية ، خاصة عند فئة المراهقين.

في الوقت الذي أكد فيه 32% من أفراد العينة عدم توفر غرفة خاصة بالإناث وأخرى بالذكور، هذا راجع أساسا إلى ضيق المسكن مقارنة بعدد أفراد الأسرة، وأنهم إذا خصصوا غرف لكلا الجنسين ، فبقية العائلة ستعيش في الشارع، ومنه فيجب على كل أفراد العائلة أن تحاول أن تتكيف مع هذا الوضع الجديد.

إن ضيق المسكن يشكل عائقا كبيرا أمام عملية حفظ خصوصيات العائلة، وقد يؤدي إلى تفشي المشاكل الإجتماعية والنفسية في المجتمع.

جدول رقم (13) خاص باستعمالات المطبخ باستثناء (الطبخ و الأكل)

الإحتمال	لا	نعم			المجموع
		الدراسة	النوم	أخرى	
التكرار	40	27	23	10	**100**
النسبة %	%40	27%	23%	%10	**%100**

يوضح الجدول رقم 13 مدى اتساع إطار استعمالات المطبخ في غير (الطبخ والأكل) فقد أقر 40% من أفراد العينة أن استعمال المطبخ يقتصر في عمليات الطبخ والأكل فقط وهي عبارة عن الفئة التي تحضى بتوافق حجم المسكن مع حجم الأسرة، أما نسبة 60% من المبحوثين فقد كانت مقسمة كالآتي : 27% من أفراد العينة يستعملون المطبخ للدراسة ونسبة 23% يستعملونه للنوم ، أما نسبة 10% المتبقية فهو يستخدم في استعمالات أخرى مثل: استقبال بعض الجيران أو الضيوف، لعب الأطفال ...إلخ .

و كما جاء في الجدول رقم 12، فإنه بسبب ضيق المسكن تضطر العديد من الأسر إلى الدراسة في المطبخ و في بعض الحيان يستعملون المطبخ للنوم خاصة عند استقبال الضيوف أو أفراد العائلة الممتدة.

جدول رقم: (14) خاص بمعرفة ما إذا كان تخطيط المسكن يلبي احتياجات العائلة من (غسل صوف، فتل...)

الإحتمال	نعم	لا			المجموع
		في الشرفة	أمام العمارة	أخرى	
التكرار	20	18	37	25	**100**
النسبة %	%20	18%	37%	25%	**%100**

يوضح الجدول رقم (14) مدى إمكانية أفراد العينة القيام بالأعمال المنزلية التقليدية من (غسل صوف، الأفرشة، الفتل...إلخ) في المسكن الجديد ، فقد كانت نسبة 80%من أفراد العينة البحثية تبين عدم مراعاة المخططين لثقافة و عادات و تقاليد المجتمع الجزائري، عند إنجازهم للسكنات في المدن الجديدة، حيث أن معظم المبحوثين صرح بأن الشقة في العمارة لا تسمح لهم بإنجاز أشغالهم خاصة غسل الأفرشة، وهذا لعدم توفر السكن الإجتماعي على فضاءات تسمح بذلك ، عكس السكنات التقليدية (خاصة سكان السويقة والفوبور)، التي صممت حسب احتياجات العائلة الجزائرية، حيث قسمت هذه النسبة كالآتي: 18% من المبحوثين يقومون بهذه الأشغال في الشرفة، و37% من أفراد العينة تقوم بها أمام العمارة ، أما نسبة 25% فهم يقومون بهذه الأشغال عند الأقارب.

وهذا ما يؤكده انتشار الأفرشة أمام العمارات بالمدينة الجديدة، كذلك نشر كميات من الكسكس والصوف أمام العمارات حتى يتم تجفيفها.

وأخيرا سجلت نسبة 20% من المبحوثين اللذين يستطيعون القيام بهذه الأشغال المنزلية داخل المسكن الجديد، وهذا نجده بنسبة كبيرة بين أفراد العينة التي تسكن في النمط التساهمي و البيع بالإيجار، وهذا راجع لكبر الشرفات فيها وكبر الحمامات ووجود **les séchoirs** ، مما يساعد العائلة على القيام بهذه الأشغال بكل سهولة.

3- وضعية التجهيزات الجماعية

إن التجهيزات الجماعية من مرافق و خدمات، تعتبر أحد أهم انشغالات المجتمع الحضري، فهي تختلف من حيث حجمها و طبيعتها و نشاطها و من حيث المصالح التي تقدمها للأفراد، و منه فإن التجهيزات الجماعية تعتبر المفتاح و العنصر الأساسي للبنية التنظيمية المتعلقة بالوسط الحضري .

و لهذا سنحاول في هذا المحور أن نتناول مجموعة من الأسئلة تتضمن العديد من المتغيرات التي تدور في مجملها حول وضعية المرافق و الخدمات في الحي الجديد و الخاصة بالصحة و التعليم ، التجارة ، الرياضة و الترفيه ، المساجد ...إلخ، و التي تم تكميمها في البيانات التالية :

جدول رقم (15) خاص بوضعية المرافق و الخدمات في الحي الجديد

الاحتمال	منعدمة		ضعيفة		حسنة		جيدة		المجموع	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
الصحة	–	–	57	57%	43	43%	00	%00	**100**	**%100**
التعليم	–	–	30	%30	58	%58	12	%12	**100**	**%100**
المحلات التجارية	–	–	30	%30	50	%50	20	%20	**100**	**%100**
الرياضة والترفيه	40	%40	50	%50	10	%10	–	–	**100**	**%100**
الدين	27	%27	73	%73	–	–	–	–	**100**	**%100**
الأمن	20	%20	60	%60	10	%10	10	%10	**100**	**%100**
النقل	–	–	26	%26	60	%60	14	%14	**100**	**%100**
المساحات الخضراء	80	%80	20	%20	–	–	–	–	**100**	**%100**

تفيد المعطيات الكمية الواردة في الجدول رقم (15) والمتعلقة بوضعية التجهيزات الجماعية داخل المدينة الجديدة مايلي:

* بالنسبة لقطاع الصحة، فإن أغلبية أفراد العينة البحثية والمقدرة بـــ:57% ترى أن الخدمات الصحية ضعيفة وهذا راجع إلى نقص المراكز الصحية خاصة، أما بالنسبة للمستشفى فهو حسب رأي المبحوثين يعاني من عدة نقائص نذكر منها : نقص الأطباء المختصون، نقص في الأجهزة الطبية خاصة التحاليل، الأشعة والولادة وكذلك يعلني المستشفى من اكتظاظ كبير مع انعدام الإستعجالات الليلية ، ثم تليها نسبة 43% والخاصة بعدد أفراد العينة الذين يرون أن الخدمات الصحية حسنة وهذا لقربهم من المستشفى وكذلك بداية انتشار الأطباء الخواص في الحي.

* أما قطاع التعليم فنسبة كبيرة من المبحوثين وقدرت بـــ: 58% ترى أنها حسنة وهذا لتوفر المدارس والثانويات، أما الفئة من المبحوثين والتي ترى أنها ضعيفة وقدرت بـــ: 30% وهذا راجع إلى بعد الثانويات، والعدد الكبير للتلاميذ مقارنة بحجم الأقسام المدرسية، وهذا ما يعرقل السير الحسن للمنظومة التعليمية، أما نسبة % 12 من المبحوثين فهي ترى أن المدارس متوفرة ويسهل التنقل إليها مع عدم وجود طرق سريعة تكون خطرا على الأطفال.

* بالنسبة للمحلات التجارية فقد أقرت نسبة كبيرة من أفراد العينة على أنها حسنة وهذا بنسبة 50% ويرجع هذا لوجود عدد كبير من المحلات أغلبها خاصة بالمواد الغذائية، في حين يرى 30% من المبحوثين أنها ضعيفة، وهذا لعدم وجود تنوع في المنتوجات وكذلك منذ صدور قرار منع إقامة السوق الشعبي، الذي كان المكان المناسب للعديد من الطبقات الإجتماعية خاصة الضعيفة، أما نسبة 20% من أفراد العينة، فهي ترى أن المحلات التجارية جيدة، فهي توفر لهم حاجياتهم الأساسية بالقرب من البيت، فلا يستدعي ذلك وقت ولا مواصلات.

* بالنسبة للرياضة و الترفيه ، فالأغلبية من أفراد العينة أكدت أنها ضعيفة وذلك بنسبة 50% ، أما نسبة 40% من المبحوثين فهي ترى أنها منعدمة وهذا ما زاد في استياء العديد من السكان لعدم وجود قاعات رياضة وأماكن للترفيه مثل حدائق تسلية وغيرها من الأماكن التي تخفف على الفرد التعب اليومي وكذلك لجميع أفراد الأسرة خاصة الأطفال وتبقى نسبة

10% و الخاصة بأفراد العينة اللذين يرون أنها حسنة خاصة أنهم ينتظرون إنجاز الملعب الرياضي و الذي لم ينجز بعد .

* بالنسبة للأماكن المقدسة مثل المسجد وحتى الكتاتيب ومدارس تعليم القرآن الكريم، فإن الحي بصفة خاصة يعاني نقص كبير في هذا المجال والمدينة الجديدة بصفة عامة.

حيث أقرت فئة من أفراد العينة بضعف توفر المساجد وهذا بنسبة 73% ، فالعديد من الأفراد يشتكون نقص وانعدام المساجد، مما يؤدي إلى اكتظاظ في المساجد المتوفرة، أو إلى ضرورة الإنتقال إلى المدينة الأم (قسنطينة) أو الخروب خاصة صلاة الجمعة، وهذا راجع أيضا حسب رأي المبحوثين يأتي بعد عملية هدم المسجد المتواجد بالوحدة الجوارية رقم (06) والذي زاد في حدة الأزمة، في حين أقرت فئة من المبحوثين وهذا بنسبة 27% أنها منعدمة خاصة المساجد وكذلك مدارس تعليم القرآن والكتاتيب والجمعيات الدينية، وهذا ما يجعلهم يفكرون في الإنتقال من هذا الحي، فسماع آذان المسجد حسب رأيهم يبعث فيهم الحياة.

* بالنسبة للأمن ، سواء بالنسبة للمراكز أو الدوريات ، فقد أقر العديد من المبحوثين أنها ضعيفة و كان ذلك بنسبة 60% وهذا دليل على انتشار الإعتداءات والسرقة، وانتشار حالة الخوف واللاأمن بين أفراد العينة وهذا راجع حسب رأيهم لقلة مراكز الأمن والدوريات خاصة الليلية، أما نسبة 20% فهي خاصة بفئة المبحوثين اللذين يرون أن الأمن ضعيف تماما وهذا راجع أيضا لتفشي العنف والإعتداءات بك أنواعها، فهم لا يستطيعون البقاء في الليل لأوقات متأخرة أو ترك منازلهم لمدة تتعدى 24 ساعة ،أما النسبتين المتبقيتين وهما الوضعية الحسنة والجيدة فكانتا بنسبة 10% من المبحوثين اللذين يرون توفر الأمن بالحي الجديد.

* يعد توفر النقل من الضروريات اليومية التي تساعد الفرد في حياته اليومية، لذا فإن نسبة 60% من أفراد العينة تجد أن ظروف النقل والمواصلات حسنة، وهذا بتوفر الحافلات ذات الإتجاهات العديدة وكذلك سيارات الأجرة، لكن مع تزايد سكان المدينة الجديدة، أصبح هناك اكتظاظ على هذه الحافلات ، فتصبح لا تلبي حاجيات الأفراد، أما نسبة 26% من المبحوثين ترى أنها ضعيفة ، وهذا راجع أيضا إلى الاكتظاظ فيضطرون إلى حل بديل وهو سيارات الفرد، والمستعملة بكثرة في المدينة الجديدة، أما نسبة 14% من أفراد العينة، فترى أن قطاع

النقل جيد و أن المواصلات متوفرة في كل وقت سواء حافلات أو سيارات أجرة وهي نسبة قليلة مقارنة بالنسب الأخرى.

* إن للمساحات الخضراء في الأحياء عدة فوائد، جمالية منها وإيكولوجية، صحية وترفيهية أيضا، لكن معظم أفراد العينة يرون أنها منعدمة، وهذا حسب رأيهم السبب الرئيسي في تزايد نسبة التلوث خاصة الهوائي في المنطقة فهي أصبحت تعرف بانتشار التلوث، كذلك الضجيج، فهم لا يجدون مكانا يقضون فيه أوقات فراغهم و خال من التلوث خاصة حيث أن العديد من الأماكن الخاصة بالمساحات الخضراء حولت إلى مناطق سكنية ومراكز تجارية كما هو الحال بالنسبة للمركز التجاري بوسط المدينة الجديدة بالوحدة الجوارية رقم 06، أما نسبة 20 % من المبحوثين فترى أنها ضعيفة وهذا لوجود القليل من المساحات الخضراء ووعود من قبل السلطات بإنشاء العديد منها .

الرسم البياني رقم 03 الخاص بوضعية التجهيزات الجماعية في الحي الجديد

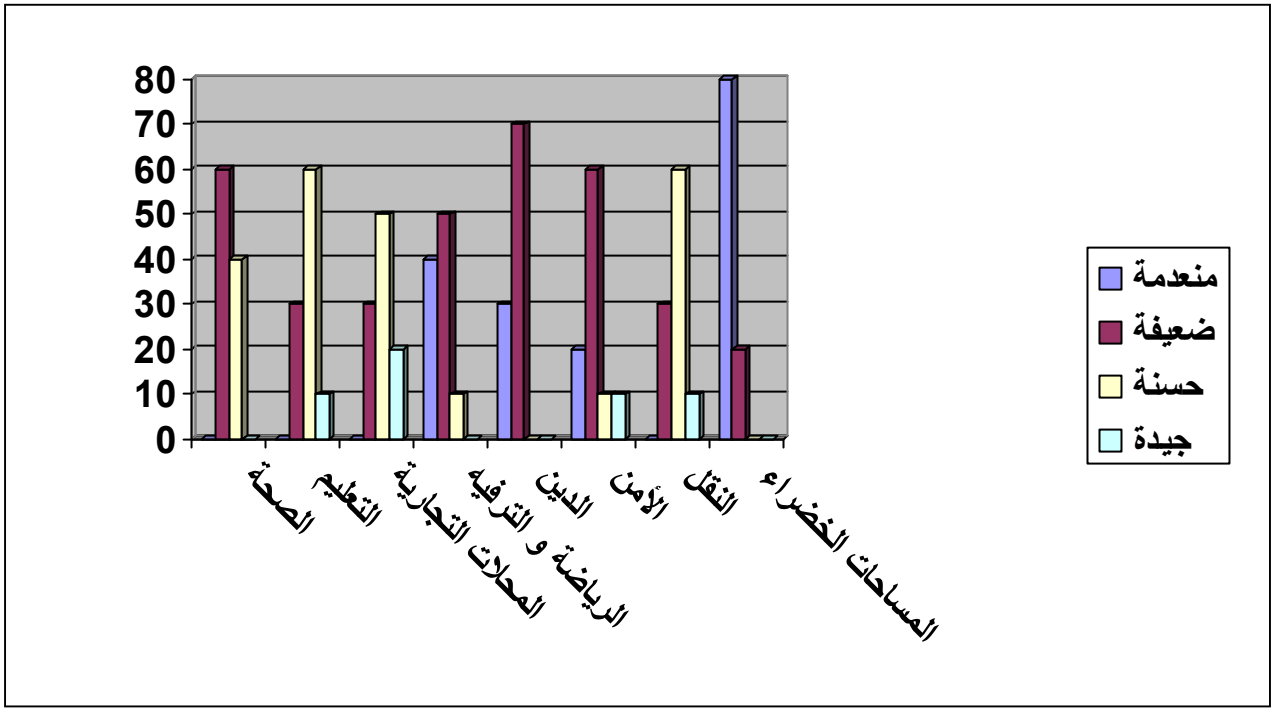

جدول رقم (16) خاص بمدى إمكانية تلبية المرافق الإدارية لحاجيات السكان

الإحتمال	نعم	لا			المجموع
		بعدها	غير مهيئة	أخرى	
التكرار	59	–	30	11	**100**
النسبة %	%59	–	30%	11%	**%100**

من خلال الجدول رقم (16) ، يتبين لنا مدى إمكانية تلبية المرافق الإدارية لحاجيات أفراد العينة البحثية، حيث أن نسبة 59% من المبحوثين صرحوا بأن المرافق الإدارية تلي حاجياتهم وبذلك فهم لن يرجعوا إلى المدينة الأم، وهذا راجع لوجود الحي الإداري في الوحدة الجوارية رقم 07 .

أما النسبة المتبقية من المبحوثين فقد صرحت بعدم تلبية الحي الإداري لحاجياتها وقد قسمت كما يلي 30% من المبحوثين يرون أنها غير مهيئة وأنها عبارة عن فرع لا يلبي كل مستلزماتهم، أما الفئة الثانية والمقدرة بـــ:11% فهي ترجع السبب إلى الاكتظاظ والبيروقراطية.

ومنه فإن الحي الإداري أصبح لا يلبي حاجيات السكان في المنطقة وهذا خاصة بعد تزايد عدد سكان المدينة الجديدة.

جدول رقم (17) خاص بمعرفة المكان الذي يفضل السكان اقتناء حاجياتهم الأساسية منه :

الإحتمـــــال	التكـــرار	النسبة %
داخل المدينة الجديدة	58	%58
خارج المدينة الجديدة	07	%07
الرجوع إلى المدينة الأم	20	%20
أخرى	15	%15
المجموع	**100**	**%100**

تفيد المعطيات الكمية الواردة في الجدول رقم (17) بأن أغلبية أفراد العينة يفضلون اقتناء متطلباتهم الأساسية من داخل المدينة الجديدة ، وهذا ما يؤكده الجدول رقم (15)، فهم يرون أن معظم الحاجيات متوفرة و بأسعار معقولة وكانت أعلى نسبة وقدرت بـــ: 58% ، تليها نسبة 20% والخاصة بفئة المبحوثين التي تفضل الرجوع إلى المدينة الأم وهي قسنطينة، وهذا عندما يتوفر النقل وعند اقتراب المناسبات (الدينية، الدخول المدرسي، الحفلات...)، أما نسبة 15% من المبحوثين فهي تفضل الأسواق الشعبية، لكن بعد عملية إلغاء السوق الشعبي أصبح معظم السكان ينتقلون إلى عين اسمارة والقماص، لأنهم يرون أن الأسعار في هذه الأسواق تكون معقولة وفي متناول الجميع، عكس المراكز التجارية **superette**، وتبقى نسبة 7% وهي نسبة أفراد العينة اللذين يفضلون اقتناء متطلباتهم من خارج المدينة الجديدة، وهذا راجع لأنهم يعملون بأماكن بعيدة أين يفضلون تلبية حاجياتهم منها .

جدول رقم: (18) خاص بمعرفة مدى توفر أماكن وفضاءات للأطفال

الإحتمال	نعم	لا			المجموع
		في البيت	أمام العمارة	في الحي	أخرى	
التكرار	13	20	50	12	05	**100**
النسبة %	%13	20%	50%	12%	05%	**%100**

تبين الشواهد الكمية الواردة في الجدول رقم (18) أن أغلبية المبحوثين وهذا بنسبة 90% يؤكدون عدم توفر أماكن ترفيهية للأطفال حيث وزعت الإجابات كالآتي: هناك فئة من الأطفال يقضون أوقات فراغهم أمام العمارة وقد حددت بـــ: 50% ، تليها نسبة 20% وهي خاصة بالفئة التي تقضيها بالبيت، ثم نسبة 12% و الخاصة بالحي وأخيرا نسبة 5% والخاصة بالذهاب إلى الأقارب .

وتبقى نسبة 13% من المبحوثين اللذين يرون أن أمام العمارة والحي هي أماكن مناسبة للعب الأطفال، وهناك من المبحوثين من يفضل عدم ترك الأطفال في الحي الجديد ويفضلون أخذهم إلى الأقارب.

إن الأطفال يعدون رجال المستقبل، فهي شريحة هامة في المجتمع وجب الإعتناء بها وتوفير لها الجو المناسب للعب والترفيه خاصة وهذا حسب ما ينصح به علماء النفس والإجتماع أيضا، والملفت للإنتباه عند تقديمنا للإستمارة ميدانيا، هو مطالبة الأطفال بأنفسهم لتوفير المساحات الخضراء وفضاءات اللعب وخاصة أحواض السباحة لمواجهة موجات الحر الشديدة في فصل الصيف.

ومنه فإن البيانات في هذا الجدول توضح تجاهل وإهمال فئة الأطفال بالنسبة للمخططين وأصحاب القرار، رغم أنهم فئة يجب الإعتناء بها وتلبية متطلباتها لأنهم رجال المستقبل.

4- عملية التكيف مع السكن و السكان

في ضوء تحديد المشكلة البحثية ، تطرقنا من خلالها إلى عرض محاولة معرفة مدى تكيف أفراد العينة مع لسكن و السكان في المدينة الجديدة ، ومنه فقد ارتأينا في هذا المحور ومن خلال الفرضية المطروحة أن نتطرق إلى جملة من العوامل التي لها علاقة ارتباطية بين الخصائص العمرانية والإجتماعية لأفراد العينة وعملية تكيفهم واندماجهم للسكن في الحي الجديد .

حيث تضمن هذا المحور مجموعة من لأسئلة التي تدور حول معرفة مكان الإقامة السابق للمبحوثين، وهل انتقالهم للسكن بالحي الجديد كان إجباري أم اختياري، بالنسبة للمسكن، هل أجريت تغيرات فيه، كذلك بالنسبة لأماكن قضاء أوقات الفراغ، العلاقات مع سكان الحي والجيران، الشعور بالأمن...، والعديد من الأسئلة التي لها خصوصيتها في الواقع الحضري، خاصة الجديد والتي يتم عرضها من خلال الشواهد الكمية التالية.

جدول رقم: (19) خاص بمعرفة الحي السابق.

الإحتمـــــال	التكـــرار	النسبة %
الأمير عبد القادر(الفوبور)	19	%19
باردو	25	%25
السويقة	16	%16
المفرغ العمومي (القاهرة)	25	%25
أخرى	15	%15
المجموع	**100**	**%100**

يوضح الجدول رقم (19) الحي السابق الذي كان يسكن فيه أفراد العينة البحثية ، حيث جاءت النسب متقاربة مبينة الإختلاف الكبير لمكان الإقامة السابق للمبحوثين ، فكانت النسبة 25% وهي خاصة بحي باردو وكذلك 25% الأخرى خاصة بحي المفرغ العمومي القاهرة سابقا، ثم تليها نسبة 19% والخاصة بحي الأمير عبد القادر ثم بنسبة 16% خاصة بالسويقة أما نسبة 15%المتبقية فهي خاصة بعدد كبير من أحياء ولاية قسنطينة نذكر منها: الكيلومتر الرابع ، الزيادية ، لابوم ، بوالصوف، ديدوش مراد ، الحامة...إلخ).

ومنه فإن الإختلاف في مكان الإقامة السابق، هو الذي يبرر اختلاف ذهنيات وسلوكات أفراد العينة البحثية، حيث ما لاحظناه أثناء المقابلة هو أن بعض المبحوثين لا يزالون يطلقون على أنفسهم نفس تسمية الحي السابق مثلا: أولاد الفوبور، اولاد باردو...إلخ، حيث أن معظم هؤلاء السكان ذوي أصول ريفية، قدموا إلى مدينة قسنطينة واستقروا بها منذ فترة طويلة في أحياء متخلفة وقصديرية، حتى جاء الوقت الذي تحصلوا فيه على سكن اجتماعي منح لهم من طرف الدولة، ومنه فإن سكان الوحدة الجوارية رقم 07 قادمون من مناطق سكنية مختلفة سواء من حيث المكان أو نوع البناء أو في التنشئة الإجتماعية.

جدول رقم: (20) خاص بنوع السكن السابق.

الإحتمـــــال	التكـــــرار	النسبة %
بناء فوضوي	30	%30
سكن قديم	45	%45
عمارة	25	%25
فيلا	–	–
المجموع	**100**	**%100**

تفيد المعطيات الواردة في الجدول رقم (20)، أن أغلبية أفراد العينة نوع سكنها السابق، سكن قديم وبناء فوضوي وهذا بنسبة 45% و30% على التوالي، وهذا ما يؤكده الجدول رقم (19)، حيث أن معظم مفردات العينة من مناطق متخلفة وأحياء ومنازل قديمة، أما نسبة 25% فكانت خاصة بنمط العمارة الذي يختلف باختلاف الشكل والمساحة والموقع، مع تسجيل انعدام نسبة نمط الفيلا.

جدول رقم: (21) خاص بطبيعة الإنتقال للسكن بالمدينة الجديدة

الإحتمـــــال	التكـــــرار	النسبة %
إجباري	68	%68
اختياري	25	%25
أخرى	07	%07
المجموع	**100**	**%100**

تشير البيانات الكمية الواردة في الجدول رقم (21) إلى أن عينة البحث تتوزع توزيعا إحصائيا من حيث ترتيب طبيعة قدومها إلى السكن بالمدينة الجديدة، وهذا إذا ما كان إجباريا أو حسب رغبتها ، فقد تبين أن المؤشر الأول والمرتبط بالصفة الإجبارية قد تحصل على تكرارات أكبر من باقي المؤشرات وهذا بنسبة 68% محتلا بذلك المرتبة الأولى، وهذا خاص بالمبحوثين اللذين كانوا يسكنون المناطق الحضرية المتخلفة، والقصديرية أو المساكن المهددة بالسقوط أو التي دمرتها الكوارث الطبيعية، حيث تولت الدولة بإعادة إسكان هذه الفئات في مساكن اجتماعية جديدة ، وهذا حتى يتم تطهير مدينة قسنطينة من بيوت الصفيح و المساكن الهشة ، التي باتت تهدد الطابع العمراني و الجمالي للمدينة.

أما نسبة 25%، فهي خاصة بالمبحوثين اللذين قدموا إلى المدينة الجديدة بمحض إرادتهم حيث أن معظمهم يقطنون بسكنات من نوع التساهمي أو البيع بالإيجار **AADL**، وتبقى نسبة 7% خاصة بفئة المبحوثين اللذين يرون أن السكن بالمدينة الجديدة، مؤقت فقط، في حين هناك من صرح أنه ليس لهم بديل آخر، فالظروف الإقتصادية السيئة هي لتي دفعت بهم للعيش فيها.

جدول رقم: (22) خاص بشعور السكان بالراحة داخل مساكنهم

الإحتمال	نعم	لا			المجموع
		ضيق المسكن	المخطط الداخلي غير مناسب	أخرى	
التكرار	20	37	30	13	**100**
النسبة %	%20	%37	30%	13%	**%100**

يتضح من خلال الجدول رقم (22) ، أن أغلبية أفراد العينة لا يشعرون بالراحة في مساكنهم وكان هذا بنسبة 80% حيث وزعت كالآتي: هناك من يعتبر أن ضيق السكن هو السبب الرئيسي في عدم الإحساس بالراحة وهذا لكثرة الضجيج وعدم الشعور بالراحة النفسية وكذلك الجسدية وهذا بنسبة 37%، أما الفئة الثانية من المبحوثين يرون أن المخطط الداخلي للمسكن غير مناسب ويشعرهم بالضيق، فمثلا صغر حجم النوافذ، يؤثر على عملية التهوية ودخول أشعة الشمس، كذلك صخر حجم المطبخ والحمام...إلخ ، وهذا بنسبة 30%، أما النسبة المتبقية وهي 13% من المبحوثين، يرون أن السكن بالعمارة في حد ذاته يشعرهم بالقلق وعدم الإرتياح، خاصة وأن معظمهم كانوا يسكنون في أحياء قديمة وسكنات فوضوية لكنها حسب رأيهم واسعة وتحتوي على مساحات خضراء أو ما يعرف بـــ: "**وسط الدار**"، وهي مساحة تتوسط المسكن تتجمع في العائلة سواء للحديث أو للقيام بالعديد من الأشغال.

أما الفئة من المبحوثين التي ترى أن السكن الجديد يشعرهم بالراحة، فكانت نسبتهم مقدرة ب 20%، رغم انخفاض هذه النسبة، إلا أنها تشير إلى وجود سكنات في المستوى اللائق التي توفر للسكان الشعور بالراحة النفسية والجسدية.

جدول رقم: (23) خاص بعملية إجراء تغييرات داخل المسكن

الإحتمال	لا	نعم				المجموع
		تعديل في المطبخ	إضافة غرفة	غلق شرفة	أخرى	
التكرار	30	15	05	40	10	**100**
النسبة %	%30	%15	05%	40%	%10	**%100**

تفيد المعطيات الكمية الواردة في الجدول رقم (23)، إلى مدى إحداث أو سعي معظم أفراد العينة البحثية إلى إجراء العديد من التغييرات في المسكن، ومن خلال تصريحات المبحوثين ، كانت نسبة 70% قد قاموا بإحداث تغيرات داخل مساكنهم وذلك حتى تستجيب وتتوافق مع متطلبات أسرهم وكانت النسب موزعة كالآتي: إن أغلبية أفراد العينة وهذا بنسبة 40% قاموا بغلق الشرف وهذا لأسباب عديدة من بينها أمنية وتحفظية، فهم يرون أن الشرفة تنتمي إلى الثقافة الغربية، فيحولونها إلى نافذة ، أما نسبة 15% من المبحوثين قاموا بتعديل في المطبخ، وذلك بضم الشرفة له وتحويلها إلى نافذة ، أما نسبة 05% فكانت خاصة بفئة قامت بإضافة غرفة وهذا بتحويل المطبخ إلى غرفة وتحويل الحمام إلى مطبخ، أما نسبة 10% من أفراد العينة قاموا بهدم حائط، ومثل هذه التغييرات ممنوعة في أغلب الأحيان، لأنها قد تتسبب في أضرار للمبنى كله.

أما نسبة 30% من المبحوثين صرحوا أنهم لم يحدثوا تغييرات في مسكنهم لأنهم ليسوا بحاجة إلى ذلك وهناك من صرح أن ظروفه الإقتصادية لا تسمح.

جدول رقم:(24) خاص بإجراء تغييرات بواجهة المسكن

الإحتمال	لا	نعم			المجموع
		الخوف من السرقة	لأسباب تحفظية	أخرى	
التكرار	19	47	21	13	**100**
النسبة %	%19	%47	21%	13%	**%100**

توضح الشواهد الكمية الواردة في هذا الجدول رقم (24) والمتعلقة بإجراء تغييرات بواجهة المسكن ، حيث أن أغلبية أفراد لعينة بنسبة 81% أقروا أن تغيير الواجهة أمر ضروري وقد كانت الإجابات موزعة كالآتي: نسبة 47% من أفراد العينة ترى أن تغيير واجهة المسكن سببه الخوف من السرقة وهنا إما تحول إلى نافذة أو يتم غلقها بحاجز حديدي وهذا راجع لتفشي ظاهرة سرقة المنازل في تلك المنطقة، أما النسبة الثانية والمقدرة بـــ:21% من أفراد العينة ترى أن غلق الشرفة يكون لأسباب تحفظية وهذا كما جاء في الجدول رقم (23)، أما نسبة 13% من المبحوثين يقومون بتغيير الشرفة لأسباب تجارية، وحسب ما لاحظناه هناك من قام بتحويل الشرفة إلى محل إسكافي ومحل بيع المواد الغذائية.

وبناءا على ما سبق فإن هذه النسب لها دلالة في الواقع الحضري، فهي تؤثر على وظيفة المسكن و تبين أن نسبة كبيرة من المبحوثين غيروا واجهات مساكنهم.

أما نسبة 19% من المبحوثين ترى أنها لا تفضل تغيير واجهة المسكن، إلا بوضع نباتات خضراء و هذا لتحسين الصورة الجمالية للمسكن.

جدول رقم: (25) خاص بمكان قضاء أوقات الفراغ

الإحتمـــــال	التكـــــرار	النسبة %
البيت	35	%35
في الحي	30	%30
المقهى	25	%25
الحي السابق	10	%10
المجموع	**100**	**%100**

تؤكد الشواهد الكمية الواردة في الجدول رقم (25)، أن أكبر نسبة سجلت والمقدرة بـــ: 35% من أفراد العينة، تقضي أوقات فراغها في البيت، وهذا راجع حسب تصريحات المبحوثين إلى عدم وجود بديل آخر، فهم يفضلون البقاء في البيت لمشاهدة التلفاز أو القيا بـــ: أشغال مثل bricolage ، أما الفئة الثانية فهي تقدر بـــ: 30% وتمثل أفراد العينة اللذين يفضلون قضاء أوقات الفراغ في الحي، لأن المنزل يشعرهم بالضيق وحسب قولهم هو خاص بالنساء ،أما نسبة 25% من المبحوثين تفضل ترى أن المكان المضل لقضاء أوقات الفراغ هو المقهى، هذا المكان المخصص للرجال فقط، حيث يلتقي فيه الأصدقاء وحتى الأقارب، فهناك من صرح أنه في بعض الأحيان يتعدى الست ساعات في المقهى، وهذا لعدم توفر مكان آخر يتيح له قضاء أوقات مع أصدقائه، أما نسبة 10% من أفراد العينة البحثية وفي معظمها فئة الشباب، حيث يفضلون قضاء أوقات الفراغ في الحي السابق أو القديم ، حيث أنهم منذ خروجهم في الصباح لا يعاودون الرجوع إلى منازلهم إلا في أوقات متأخرة من الليل، وهذا أيضا راجع أساسا إلى انعدام الفضاءات الترفيهية وكذلك عدم قدرتهم للتكيف مع السكان.

جدول رقم: (26) خاص بالعلاقة بسكان الحي.

الإحتمـــــال	التكـــــرار	النسبة %
سيئة	06	%06
عادية	47	%47
حسنة	32	%32
جيدة	15	%15
المجموع	**100**	**%100**

تفيد المعطيات الواردة في الجدول رقم (26) أن أغلبية أفراد لعينة علاقتهم بسكان الحي الجديد عادية حيث قدرت النسبة بـــ: % 47، فمعظم المبحوثين صرحوا أن علاقتهم جد سطحية مع سكان الحي ، تقتصر في معظم الأحيان على التحية فقط، وكان السبب حسب رأيهم، أنهم يجهلون طبائع وأخلاق السكان الحقيقية، فهذه تعتبر مغامرة قد تؤدي بهم إلى مالا يحمد عقباه، أما نسبة المبحوثين اللذين صرحوا بأن علاقتهم حسنة بسكان الحي قدرت بـــ: 32% فهم فئة تعتبر سكان الحي بمثابة أقارب.

وقد صرحت فئة المبحوثين المقدرة ب 15% أن علاقتهم جيدة مع سكان الحي، حيث أن معظم السكان كانوا جيران منذ مدة طويلة فهم مثل الأقارب، فعلاقتهم لا تزال جد وطيدة وأخوية ، أما نسبة 06% وهي النسبة المنخفضة والخاصة بأفراد العينة اللذين علاقتهم سيئة مع سكان الحي، وهذه راجعة لشجارات الأطفال وسلوكات أدت إلى توتر العلاقة بين سكان الحي.

ومما سبق، فإن علاقة أفراد العينة مع سكان الحي في أغلبها سطحية و يرجع هذا في المرتبة الأولى إلى خوف السكان من إقامة علاقات جديد مع السكان، فتكثر المشاكل، لذا فهم يفضلون الإبتعاد وإبقاء العلاقات سطحية.

جدول رقم: (27) خاص بالعلاقة مع الجيران

الإحتمـــــال	التكـــــرار	النسبة %
سيئة	–	–
عادية	30	%30
حسنة	47	%47
جيدة	23	%23
المجموع	**100**	**%100**

يتضح من خلال البيانات الخاصة بالجدول رقم (27) أن أغلبية أفراد العينة علاقتهم مع الجيران حسنة، بحيث صرح 47% من أفراد العينة بأن علاقتهم حسنة مع جيرانهم وخاصة المقربين، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أوصانا بذلك، فهم يحاولون قدر الإمكان الإبتعاد عن الخلافات والمشاكل مع الجيران، أما نسبة 30% فهي خاصة بالمبحوثين اللذين علاقتهم عادية مع الجيران وهذا راجع أساسا لكبر حجم العمارات وبذلك العدد الكبير للسكان، ومنه فهم يرون أن تكون العلاقة عادية وسطحية، وأما نسبة أفراد العينة اللذين صرحوا أن علاقتهم مع جيرانهم جيدة وقدرت بـــ: 23% وهي نسبة لا بأس بها، وهذا كما جاء في الجدول رقم (26) فهي تلك الفئة من المبحوثين اللذين حولوا من منازلهم إلى السكنات الجديدة ، فبقي الجيران نفسهم ، فبذلك تكونت علاقة وطيدة منذ العديد من السنوات وعمر جوار كبير وهذا ما يكسبهم معرفة جيدة وثقة ببعضهم البعض.

كما سجلنا انعدام نسبة أفراد العينة اللذين لهم علاقة سيئة بالجيران، فحسب رأي معظم المبحوثين، أن الجار قبل الدار، فيجب اتخاذ الحيطة والحذر في العلاقة معه حتى لا يقع في مشاكل وشجارات تؤثر على نفسية الأفراد وحياتهم الطبيعية.

الرسم البياني رقم: 04 العلاقة مع الجيران

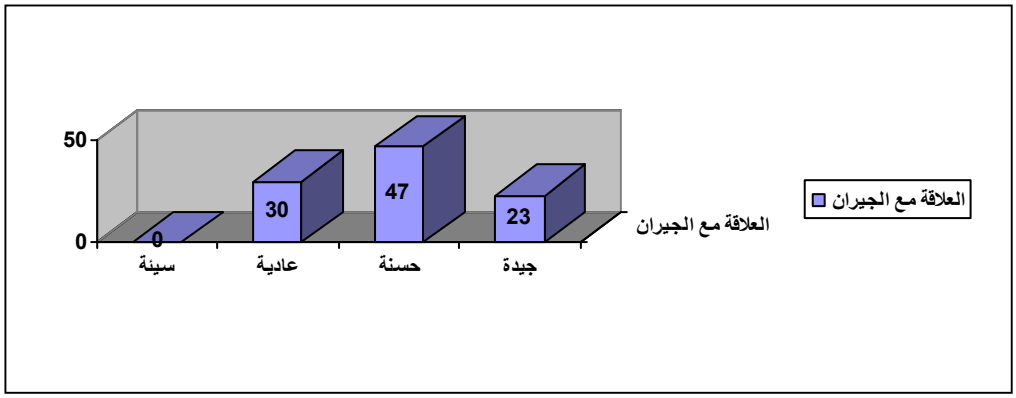

جدول رقم (28) خاص بتبادل الزيارات مع الجيران

الإحتمال	نعم	لا			المجموع
		عدم التكافؤ العلمي	لاأستطيع التكيف معهم	أخرى	
التكرار	21	17	53	09	**100**
النسبة %	%21	%17	53%	09%	**%100**

تؤكد الشواهد الكمية الواردة في الجدول رقم (28)أن أغلبية أفراد العينة لا يتبادلون الزيارات مع الجيران و هذا ما أكده الجدول رقم (27) ، وذلك بنسبة 82% موزعة كالآتي :53% من أفراد العينة لا يتبادلون الزيارات مع جيرانهم، والسبب في ذلك وهو عدم قدرتهم على التكيف معهم، وهذا راجع حسب رأيهم لإختلاف الثقافات والعادات والتقاليد وخاصة مكان الإقامة السابق ، فقد يقومون بعدة سلوكيات غير لائقة كالشتم مثلا ، الذي يعتبر كسلوك عادي لديهم، وهذا ما يبين الإختلاف الكبير في التفكير وطريقة المعاملة بينهم، وصرح العديد من المبحوثين في هذا السياق أنهم مستأجرون، أي أن مدة إقامتهم قصيرة في العمارة ومنه فهم يفضلون عدم التوسع في علاقاتهم مع الجيران، وهناك من صرح أيضا أن العمل وكثرة الإستلزامات لا تمكنه من تبادل الزيارات مع الجيران.

وقد سجلت نسبة 17% من المبحوثين لا يتبادلون الزيارات مع جيرانهم لعدم التكافؤ العلمي، ترى هذه الفئة وخاصة من سكان (السكنات التساهمية وعدل) أين معظمهم إطارات وموظفين سامين، يرون أن التكافؤ العلمي من الأساسيات في قيام العلاقات خاصة مع الجيران، وإلا فسيكون هناك تناقض في الأفكار والسلوكات يؤدي إلى نتائج لا يحمد عقباها، هذا لا يمنع الزيارات في ظروف استثنائية مثل المناسبات، أما النسبة المتبقية وهي 09% خاصة بالفئة التي تفضل الزيارات في المناسبات (الزواج، الأعياد، الوفاة) فقط، لأنهم يرون أنه من الأحسن عدم كثرة الإختلاط بالجيران.

وتبقى نسبة 21% الخاصة بالمبحوثين اللذين يتبادلون الزيارات مع الجيران وهذا لأن علاقته جيدة ووطيدة معهم ، وحسب رأيهم أن الجار القريب يعتبر من العائلة وهذا ما أكدته نتائج الجدول رقم (27) ، فهم يرون أن زيارة الجار لا تقتصر على المناسبات فقط ، بل يجب أن تكون يومية ، و

هاذ حق الجار على جاره ، و هم يؤكدون على تبادل الأكلات في المناسبات و حتى الأيام العادية فهي عبارة عن عادات و تقاليد تكاد تزول خاصة في المجتمعات الجديدة .

جدول رقم (29) خاص باهتمام الجيران بنظافة الحي و العمارة

الإحتمـــــال	التكـــــرار	النسبة %
نعم	37	%38.95
لا	58	%61.05
المجموع	**95**	**%100**

توضح البيانات الواردة في الجدول رقم (29) والمتعلقة بمدى اهتمام الجيران بنظافة الحي والعمارة ، فقد سجلت نسبة % 58 من المبحوثين يرون أن الجيران ليست لديهم ثقافة بيئية، فهم يقومون برمي القمامة والأوساخ من النوافذ، كذلك يرمون بأكياس القمامة في الشارع دون احترام الأماكن المخصصة لذلك، وحسب رأيهم يرجع هذا لعدم وجود المشاركة الإجتماعية و سطحية العلاقات مع الجيران، لأنه كلما كانت العلاقات جيدة مع الجيران كلما استطاعوا التغلب على مشاكل النفايات في وسطهم الإجتماعي.

أما نسبة 37% فهي خاصة بالمبحوثين الذين صرحوا بأن الجيران يهتمون بنظافة الحي والعمارة، وحسب رأيهم كلما كانت نسبة المشاركة الجماعية في الوسط الحضري عالية كلما استطاع السكان التغلب على المشاكل الإيكولوجية التي تهدد الطابع الجمالي والبيئي للحي فحسب رأيهم أن سبب انتشار الأوساخ والنفايات في الشارع يعود بالدرجة الأولى إلى تقصير البلدية في عملها وغياب الرقابة من طرف الجهات المعنية، وكذلك لعدم انتظام وكفاية الوسائل المستخدمة في جمع القمامة .

فنظافة الحي و العمارة تعتبر أساسية لما لها من مكانة في الوسط الحضري.

وقد سجلنا عدم الإجابة على السؤال في 05 ورقات فتم إلغاؤها.

جدول رقم: (30) خاص بإقامة صداقات جديدة في الحي الجديد

الإحتمال	نعم	لا			المجموع
		لا أريد الإختلاط بهم	لاأستطيع التكيف معهم	أفضل أصدقائي في الحي القديم	
التكرار	15	25	45	15	100
النسبة %	%15	%25	45%	15%	%100

تشير البيانات الكمية الواردة في الجدول رقم (30) إلى أن أغلبية الدراسة تتوزع توزيعا إحصائيا من حيث إقامة صداقة جديدة في الحي الجديد، فنلاحظ أن الإجابة بالرفض قد حصلت على تكرارات أكثر قدرت بنسبة 85% وزعت كالآتي:

نسبة 45% من أفراد العينة البحثية أكدوا أن السبب الذي يمنعهم من إقامة علاقات صداقة جديدة في الحي هو عدم قدرتهم على التكيف، ذلك لكونهم لديهم صداقات عديدة، تكونت على مر الزمن، فإقامة علاقات جديدة تحتاج إلى وقت وحذر ومجازفة، في حين أقر البعض من أفراد العينة بأنهم لا يريدون الإختلاط بهم، معنى هذا لأنه ليس لديهم أي حكم مسبق عليهم، لكنهم يفضلون العزلة و الإبتعاد خوفا وخشية من الوقوع في مشكل وكان هذا بنسبة 25%، وسجلت نسبة 15% من المبحوثين ممن أكدوا أنهم يفضلون أصدقائهم في الحي القديم، أصدقاء الطفولة وذلك لشعورهم بالراحة والاطمئنان معهم.

أما نسبة 15% من أفراد العينة، فكانت إجاباتهم –نعم– أي أنهم موافقون على إقامة صداقات جديدة في الوسط الجديدة وقد أقيمت فعلا، عادة ما يكونون من الجيران أو من الزملاء في العمل، فهذه الفئة من المبحوثين تؤكد أن عملية لتكيف والإندماج في الحي الجديد تكون بإقامة علاقات صداقة جديدة، يمكن أن تكون بعضها فاشلة لكنها في معظم الأحيان

تتكون صداقات حميمة وصادقة، وهم ضد العزلة والإنطواء الذي يعيشه معظم سكان المدينة الجديدة.

جدول رقم: (31) خاص بالشعور بالأمن في المحيط الجديد

الإحتمـــــال	التكـــــرار	النسبة %
نعم	35	35.71%
لا	63	64.28%
المجموع	**98**	**%100**

تؤكد الشواهد الكمية الواردة في الجدول رقم (31) أن نسبة 64,28% من مجموع أفراد العينة، لا يشعرون بالأمان في الحي الجديد، لأن انعدام الأمن في منطقة ما يعني انعدام الراحة النفسية وانتشار حالات القلق والاكتئاب.

ومنه فإن معظم أفراد العينة البحثية صرحوا بانتشار أنماط العنف والإعتداءات فيها والسلوكات اللاأخلاقية والإنحرافية خاصة، وهذا ما يؤكده الجدول رقم (32)، في حين سجلت نسبة 35,71% من المبحوثين اللذين يشعرون بالأمن في المحيط الجديد وهي نسبة لا بأس بها، فهم يرون أن انتشار حالة الأمن والعنف ظاهرة تسود معظم مناطق الوطن ليس فقط في الوسط الجديد ، حيث يجب تفادي الأماكن المهجورة أو الخروج ليلا بدون سبب، ما عدى هذا فكل شيئ على ما يرام.

وقد سجلنا عدم الإجابة على السؤال في 02 ورقات فتم إلغاؤها.

جدول رقم: (32) خاص بالتعرض لعملية اعتداء

الإحتمال	لا	نعم			المجموع
		شتم	ضرب	سرقة	أخرى	
التكرار	40	30	05	20	05	**100**
النسبة %	%40	%30	05%	20%	05%	**%100**

باستقراء بيانات الجدول رقم (32) والمتعلقة بتعرض أفراد العينة لعملية اعتداء، فسجلت نسبة % 60 من المبحوثين اللذين تعرضوا لعملية اعتداء (الأغلبية لم يتعرضوا شخصيا، بل أحد أفراد العائلة) وزعت النسب كالآتي:

سجلت نسبة 30% من المبحوثين تعرضوا للشتم أو السب العلني وهذا يعتبر نوع من أنواع الإعتداء، فصرح البعض أنهم أصبحوا لا يستطيعون التنقل في الشوارع لكثرة الكلام السيئ والأخلاقي، أما نسبة 20% خاصة بالسرقة، حيث أنها لا تقتصر على أجهزة الهواتف النقالة فقط أو الحلي بل امتدت إلى سرقة الشقق والسيارات، فأصبحت المدينة الجديدة تعرف بكثرة السرقة فيها، حيث أن أحد المبحوثين صرح أن ابنته تمت سرقت هاتفها النقال في وسط الحرم الجامعي، وسجلت نسبة 05% من أفراد العينة تعرضوا لعملية اعتداء جسدي أو الضرب، أما نسبة 05% المتبقية من المبحوثين يؤكدون على كثرة الشجارات بين المراهقين خاصة بالسلاح الأبيض، وقد تصل ذلك إلى ارتكاب الجرائم، وهذا ما زاد من تخوف سكان المدينة الجديدة ، وقد صرح البعض من المبحوثين على انتشار بيوت الدعارة، الشيء الذي زاد في غضب السكان وتخوفهم من انتشار الإنحراف والأعمال المخلة بالحياء وكذلك انتشار الشجارات وشرب الكحول، وهذا واقع يعيشه سكان المدينة الجديدة يؤثر سلبا على الفرد والمجتمع .

وسجلت نسبة 40% من أفراد العينة لم يتعرضوا لأي اعتداء، فمعظم هذه الفئة تعتبر السكن في المدينة الجديدة كمرقد فقط، فهي تخرج في الصباح بوسائل تنقلها الخاصة ولا تعود إلا في ساعات متأخرة من الليل.

جدول رقم: (33) خاص بمعرفة أسباب كثرة الإعتداءات في المدينة الجديدة

الإحتمـــــال	التكـــــرار	النسبة %
نقص مراكز الأمن	25	%25
عدم تكيف الأفراد مع الوسط الجديد	35	%35
قدوم الأفراد من مناطق مختلفة	30	%30
أخرى	10	%10
المجموع	**100**	**%100**

تبين الشواهد لكمية الواردة في الجدول رقم (33) والخاصة بمعرفة أسباب كثرة وانتشار الإعتداءات بالمدينة الجديدة ، بأن 35% من مجموع أفراد العينة صرحوا أن ذلك راجع إلى عدم تكيف الأفراد مع الوسط الجديد ، أي عدم اندماجهم و تقبلهم للنمط المعيشي الجديد، وهذا راجع حسب رأي العديد من لمبحوثين لعملية الإنتقال السريعة من نمط معيشي مختلف عن النمط المعيشي الحضري، هذا ما يشكل ردود أفعال عنيفة و سيئة وخاصة من طرف فئة الشباب والمراهقين، ونسبة 30% من المبحوثين ترى أن قدوم الأفراد من مناطق مختلف أثر سلبا على نفسية الأفراد، فتحول ذلك الرفض إلى عنف واعتداء، أما نسبة 25% من أفرد العينة ترى أن السبب يكمن في نقص مراكز الأمن وكذا الدوريات الليلية خاصة وأعوان الأمن في المدينة الجديدة ، والنسبة المتبقية وهي 10% وإن كانت هذه النسبة ضئيلة إلا أنها لها مدلولها في الواقع الحضري، فهي الفئة من المبحوثين اللذين صرحوا أن المخدرات هو أساس كل هذه الظروف الأمنية السيئة وكذلك تناول المشروبات الكحولية، وترى أيضا أن البطالة تعد من العوامل الأساسية لإنتشار اللإعتداءات في المدينة الجديدة .

ومنه، وحسب رأي الأغلبية من المبحوثين أن عدم تقبل السكان للحياة الجديدة وعدم تكيفهم واندماجهم فيها، أدى إلى انتشار حالة اللاأمن وكثرة الإعتداءات، فأصبح بذلك معظم سكان المدينة الجديدة يعيشون في حالة من الخوف واللاإستقرار تؤدي حتما إلى محاولة الإنتقال من هذا الوسط الجديد .

5- آراء واقتراحات

جدول رقم (34) خاص بالرضا عن المسكن الجديد

الإحتمـــــال	التكـــــرار	النسبة %
نعم	52	54,74%
لا	43	%45,26
المجموع	**95**	**%100**

تشير البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم(34)، أن 52% من أفراد العينة أجابوا بـــ: "نعم" أي أنهم راضون بالسكن في المدينة الجديدة، لأنهم لا يريدون التنقل مرة أخرى إلى مكان آخر ، لكنهم يأملون أن تتحسن الأوضاع مستقبلا وتكمل كل النقائص، حتى تصبح المدينة الجديدة مكان حضري عصري ويكون مكان جذب للسكان من كافة التراب الوطني وتتوفر فيه كل مستلزمات الحياة العصرية، أما نسبة 43% من المبحوثين كانت إجابتهم الرفض، فهم ليسوا راضين عن العيش في المدينة الجديدة، وهذا راجع للعديد من العوامل والمؤشرات وقد ذكرت في الجداول رقم (22)، (25)، (31)، فهم يفضلون المدينة الأم قسنطينة، فهم يأملون في توفر الإمكانيات حتى يتمكنوا من الرجوع إلى قسنطينة.

وما لوحظ في نتائج هذا الجدول والذي لم نكن نتوقعه، هو اقتراب النسبتين، ومعظم أفراد العينة البحثية يطالبون أصحاب القرار بتحسين الأحوال وخاصة الترفيه والظروف الأمنية.

وقد سجلنا عدم الإجابة على السؤال في 05 ورقات فتم إلغاؤها.

الرسم البياني رقم 05 الرضا عن المسكن الجديد

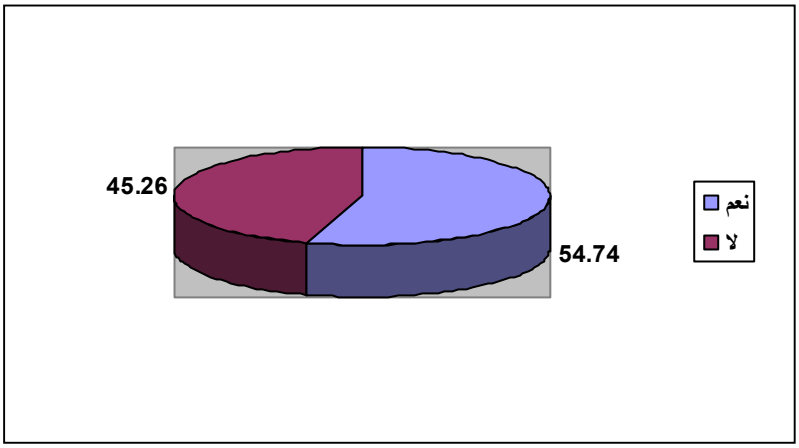

جدول رقم (35) خاص بالتفكير في تغيير مكان الإقامة الجديد

الإحتمـــــال	التكـــــرار	النسبة %
نعم	25	25%
لا	75	%75
المجموع	**100**	**%100**

تبين الشواهد الكمية الواردة في الجدول رقم (35) والخاص بالتفكير في تغيير مكان الإقامة الجديد، أن استجابات العينة البحثية لم تكن متقاربة بل إن نسبة عدم تغيير مكان الإقامة والتي قدرت بـــ: 75%، والذي أكدته نتائج الجدول (34)، حيث أن معظم المبحوثين يأملون في تحسن الأوضاع بالمدينة الجديدة وليس تغيير مكان الإقامة، لأن الأغلبية غيروا مكان عملهم، فهم يرون أن السكن الجديد قريب من مكان العمل، أما النسبة الباقية من المبحوثين والتي قدرت بـــ: 25% من أفراد العينة الذين أقروا أنهم يريدون تغيير مكان سكنهم الجديد، وخاصة إذا توفرت الإمكانيات، لأنهم لم يستطيعوا التكيف في الوسط الجديد وأن هناك العديد من النقائص سواء في المسكن أو في المحيط وخاصة نقص التجهيزات الجماعية ونقص الأمن أيضا والعديد من الأسباب، ولكنهم يتطلعون إلى مستقبل تكون فيه هذه المدينة جديدة بأتم معنى الكلمة وإلا فستصبح قسنطينة **2 (Constantine Bis).**

ثانيا : نتائج الدراسة

1- نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات

انتهت الدراسة الراهنة إلى مجموعة من النتائج الإمبريقية ، و هذا من خلال تحليل المعطيات الميدانية ، و يتحدد أهمها فيما يلي :

أ- الخصائص العامة للعينة

خلص تحليل الخصائص العامة لأفراد عينة البحث إلى النتائج التالية :

إن الفئات العمرية جاءت مشتتة ، لكنها متمحورة حول فئة معينة و هي فئة من 35 سنة إلى 40 سنة بنسبة تقدر ب 40.82% ، تليها الفئة العمرية من 45 إلى 50 سنة بنسبة تقدر ب 35.71% ، و من خلال حساب المتوسط الحسابي لأعمار مجتمع البحث و المقدر ب 44 سنة ، هذا ما أكد صدق و دقة المعلومات و المعطيات و ردود الأفعال المتعلقة بأفراد العينة البحثية .

أما بالنسبة للجنس ، فمن خلال البيانات الميدانية تبين أن نسبة مشاركة الذكور و التي تقدر ب 63% هي أعلى نسبة و المتمثلة أغلبيتها في أرباب الأسر ، كما اقتصرت مشاركة النساء في الإدلاء برأيهم على 37 مفردة أي بنسبة 37% من مجموع أفراد العينة ، و قد ين حساب الوسط الحسابي لعدد أفراد الأسرة و المقدر ب 6 و هذا ما يبين أن معظم الأسر لا تزال تفضل الحجم الكبير لأفراد الأسرة .

و من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالحالة العائلية ، اتضح أن أغلبية المبحوثين هم متزوجون و أرباب أسر و هذا بنسبة 82% من مجموع أفراد العينة .

و بالنسبة للمستوى التعليمي ، فتبين أن أغلبية أفراد العينة ذوي مستوى التعليمي المتوسط و قدر بنسبة 40% تليها الثانوي ب 27% ، و هذا ما أكد أن أغلبية مجتمع البحث كانت تعاني ظروفا قاسية ، عانت الفقر و التهميش ، خاصة أثناء الفترة الإستعمارية ، بالإظافة إلى الهجرة من الريف إلى المدينة .

أما المهنة ، فهناك تنوع واضح في الوظائف و المهن لأفراد العينة العاملة و التي قدرت بنسبة 60% ، و هذا ما يبين الإختلافات و الفروقات الموجودة في هذا المجتمع ، لأن هذه الفروقات تعبير عن التفاوت الموجود في المستوى المعيشي و الإستهلاك الأسري بين

فئات المجتمع، فقدسجلت فئة البطالين و المقدرة ب 35 مفردة أي 35% و كذلك الأمر بالنسبة لفئة المتقاعدين التي قدرت بنسبة 05% ، فنلاحظ ارتفاع نسبة البطالين و هذا لما لها من بعد اجتماعي يتمثل في إعاقة الجهود المبذولة من أجل حل مشكلة الإسكان خاصة ، و قد تبين أن معدل عدد أفراد الأسرة اللذين يعملون يتراوح من (1-2) إلى (3-4) و هذا بنسبة 78% و 22% على التوالي و هذا ما يؤكد تدني المستوى المعيشي لمعظم أفراد العينة .

ب- النتائج الخاصة بالفرضية الجزئية الأولى :

"تتأثر عملية تكيف السكان بالمدينة الجديدة بالخصائص العمرانية و الإجتماعية لسكانها " خلصت الدراسة إلى صدق هذه الفرضية ، حيث تبين أن هناك علاقة ارتباطية بين عملية التكيف في الوسط الجديد و الخصائص العمرانية و الإجتماعية للسكان .

و يتضح ذلك من خلال استجابات أفراد العينة حول الأسئلة المطروحة في الإستمارة ، بحيث يتضح من خلال الجدول رقم (08) أن معظم السكنات بالوحدة الجوارية رقم 07 عبارة عن نمط العمارة ، في حين أن نتائج الجدول رقم (19) و الخاص بمعرفة الحي السابق ، يبين أن معظم المبحوثين كانوا يقطنون في مساكن أرضية أو بناءات فوضوية ، هذا ما أدى إلى عدم تكيف معظم أفراد العينة مع نمط العمارة ، و هذا يتبين جليا في عدم رضا معظم المبحوثين بالمسكن الجديد من العديد من الجوانب ، نذكر منها : المخطط الداخلي للمسكن ، فقد بينت نتائج الجدول رقم (10) أن 75% من المساكن من نوع غرفة و غرفتين ، و هذا ما يتنافى تماما مع عدد أفراد الأسر في مجتمع البحث ، فهي عبارة عن أسر كبيرة و ممتدة ، يصعب عليها العيش في مساكن ضيقة ، لا تستطيع استيعابها ، فبعد عملية حساب الوسط الحسابي الخاص بعدد أفراد الأسرة بالغرفة الواحدة و قدر ب (03) ، فيعتبر هذا العدد كبير مقارنة مع مساحة الغرفة الواحدة .

و هذا ما يؤدي إلى استعمال المطبخ لمزاولة الدراسة أو النوم أو استقبال الضيوف ، و يتضح ذلك من خلال نتائج الجدول رقم (13) و كان بنسبة 60% من المبحوثين .

و بينت الدلائل الإحصائية للجدول رقم (14) أن نسبة 80% من أفراد العينة أقروا أن التخطيط الداخلي للمسكن لا يلبي احتياجات العائلة من أعمال منزلية تقليدية (غسل صوف، غسل الأفرشة ،فتل ...).

و من خلال تحليل استجابة العينة و ترتيبها حول متغير التكيف مع السكن و السكان ، فقد تجسد عدم تكيف السكان مع الوسط الجديد من خلال النتائج الكمية في الجدول رقم (22) و الذي تبين نتائجه أن نسبة 80% من أفراد العينة ، لا تشعر بالراحة داخل منزلها و هذا لأسباب عديدة ، كذلك عملية إجراء تغييرات سواء داخل أو بواجهة المسكن ، و هذا ما توضحه نتائج الجدول (23) و (24) ، فمعظم المبحوثين و قدروا ب 70% قاموا بإجراء تغييرات داخل مساكنهم و هذا حتى تصبح تستجيب لمتطلبات العائلة .

كذلك يبرز عامل عدم التكيف من خلال العلاقة الجوارية السطحية و التي تكاد تنعدم . كذلك بالنسبة لعدم إقامة علاقات صداقة جديدة في المحيط الجديد و هذا ما تبينه نتائج الجداول التالية ، ففي الجدول رقم (26) تبين أن نسبة 47% من أفراد العينة علاقاتها حسنة مع سكان الحي ، أما الجدولين رقم (27) و (28) و الخاص بالعلاقات مع الجيران ، فقد سجلت أكبر نسبة و المقدرة ب 47% من أفراد العينة و التي أقرت أن العلاقة حسنة و عادية .

و منه فهي عبارة عن علاقات جد سطحية ،و هذا راجع أساسا للأصول الجغرافية المختلفة للمبحوثين .

أما بالنسبة لتبادل الزيارات مع الجيران ، فقد أكدت الشواهد الكمية في الجدول رقم (28) أن نسبة 79% من المبحوثين ، لا يتبادلون الزيارات مع الجيران و هذا لأسباب عديدة من بينها ، عدم قدرتهم على التكيف و الإندماج في الوسط الجديد ، فحسب رأيهم تكون الزيارات قليلة و محدودة تقتصر على المناسبات فقط.

كذلك تظهر عدم القدرة على التكيف من خلال عدم اكتساب صداقات جديدة ، فالجدول رقم (30) يوضح أن نسبة 85% من المبحوثين لم يقيموا صداقات جديدة و هذا يرجع أساسا لعدم القدرة على التكيف ، و كذلك الإكتفاء بالأصحاب القدامى .

و من الملاحظ أيضا أن متغير التكيف مرتبط أساسا بمؤشر الأمن ، فأغلبية المبحوثين لا يشعرون بالأمن و الطمأنينة بالمدينة الجديدة ، و هذا ما تبينه نتائج الجدول رقم (31) و

الذي تبين شواهده الكمية أن نسبة 63% من أفراد العينة لا يشعرون بالأمن، و هذا لأسباب عديدة وضحها الجدول رقم (33) ، حيث أقر أغلبية المبحوثين أن عدم تكيف الأفراد مع الوسط الجديد من الأسباب الأساسية لإنتشار الإعتداءات ، و كان هذا بنسبة 35% تليها نسبة 30% من المبحوثين التي ترى أن قدوم الأفراد من مناطق مختلفة و متخلفة زاد من انتشار أللأمن و الإعتداءات و تناول المخدرات ، و هذا ما أكده الجدول رقم (32) من خلال النتائج الخاصة بالتعرض لعملية اعتداء ، فقد سجلت أكبر نسبة و قدرة ب 60% من أفراد العينة تعرضوا لإعتداءات من ضرب و شتم و خاصة السرقة ، و هذا ما زاد من استياء السكان للوضع الأمني السيئ في المنطقة.

ج- النتائج الخاصة بالفرضية الجزئية الثانية :

"كلما تحسنت ظروف الإسكان بالمدينة الجديدة كلما زاد في جذب السكان لها "

أوضحت نتائج الدراسة صدق هذه الفرضية ، و بينت أيضا أن هناك علاقة ارتباطية بين ظروف الإسكان بالمدينة الجديدة و عملية جذب و استقطاب السكان لها ، فكلما تحسنت ظروف السكن و توفرت التجهيزات الجماعية بالمدينة الجديدة ، كلما زاد رضا السكان بالعيش فيها و كان عاملا أساسيا في جذب السكان للعيش فيها .

فمن خلال الجدول رقم (15) و الخاص بوضعية المرافق و الخدمات بالمدينة الجديدة ، تبين أن معظم المبحوثين يرون أن وضعية أغلبية التجهيزات الجماعية ضعيفة و غير متنوعة ، فبالنسبة للصحة فقد سجلت أكبر نسبة من المبحوثين و قدرت ب 57% يرون أنها ضعيفة ، أما بالنسبة للتعليم فقد أقرت أكبر نسبة من المبحوثين و المقدرة ب 58% أنها حسنة ، أما المحلات التجارية و الأسواق فقد أقر معظم أفراد لعينة أنها حسنة و كان ذلك بنسبة 50%، تليها الرياضة و الترفيه فقد سجلت أكبر نسبة و المقدرة ب 50% ترى أنها ضعيفة ، أما بالنسبة للمساجد و المدارس القرآنية فقد سجلت أعلى نسبة و قدرت ب 73% من المبحثين أقروا أنها ضعيفة جدا و تكاد تكون منعدمة و لا تلبي طلبات السكان .

أما بالنسبة لتوفر مراكز الأمن و الدوريات ، فقد سجلت نسبة 60% من المبحوثين ترى أنها ضعيفة و غير كافية .

يليها النقل ، الذي بينت النتائج أن نسبة 60% من أفراد العينة أقرت أن خدمات النقل و المواصلات حسنة و متوفرة بعض الشيء.

سجلت أعلى نسبة من المبحوثين بعد رضاهم و استيائهم من عدم توفر المساحات و فضاءات خضراء في المدينة الجديدة فقد أقرت نسبة 80% من أفراد العينة أن المساحات الخضراء منعدمة، و هذا أيضا ما تؤكده نتائج الجدول رقم (18) و الخاص بتوفر أماكن و فضاءات خاصة بالأطفال، فقد أقر 87% من المبحوثين بعدم توفر أماكن و فضاءات لعب للأطفال ، فهم يرون أن المدينة الجديدة يجب أن توفر أماكن ترفيه و لعب خاصة بالعائلات و الأطفال و هذا ما تؤكده نتائج الجدول رقم (25) و الخاص بمكان قضاء أوقات الفراغ ، فالشواهد الكمية ، بينت أن معظم أفراد العينة يقضون أوقات فراغهم في البيت أو في الحي و هذا لعدم توفر أماكن و فضاءات ترفيهية محروسة ، فنسبة كبيرة من المبحوثين ترى أنه كلما توفرت التجهيزات الجماعية في المدينة الجديدة ، كلما زاد من رضا السكان و استقطابهم للعيش فيها ، فهذا يغنيهم عن الرجوع إلى المدينة الأم لإقتناء حاجياتهم الأساسية .

و هذا ما أكدته أيضا نتائج الجدول رقم (17) و الخاص بمعرفة المكان الذي يفضل السكان اقتناء حاجياتهم الأساسية منه ، فقد تبين أن أغلبية أفراد العينة تفضل اقتناء حاجياتها من داخل المدينة الجديدة و كان هذا بنسبة 58% فهي ترى أن العودة إلى المدينة الأم فيه تعب و إرهاق شديدين ، فتفضل اقتناء حاجياتها الأساسية من داخل المدينة الجديدة و تطمح في إنشاء أسواق متنوعة المنتوجات ، لا تقتصر فقط على المواد الغذائية و الخضر و الفواكه .

د- النتائج الخاصة بالفرضية العامة

" هناك علاقة ارتباطية بين إنشاء المدينة الجديدة و عملية الحد من مشكلة الإسكان الحضري "

في ضوء الخصائص العامة للعينة و ما توصلت إليه نتائج الفرضيات الجزئية و التي لها علاقة مباشرة بنتائج الفرضية العامة ، فتبين أنه كلما أنشأت مدينة جديدة وفق خطة تنموية شاملة تتوفر على مقومات تغطي الإحتياجات الحالية و المستقبلية للسكان ، كلما زاد في جذب السكان لها ، و بذلك تفك الخناق على المدن الكبرى من ازدحام و كثافة سكانية عالية

، فتصبح بذلك المدينة الجديدة ، عبارة عن الحل الأمثل تنتهجه الدولة للحد من مشكل الإسكان الحضري ، و للتأكيد على ذلك ، نتطرق إلى جملة من المتغيرات التي لها علاقة بمدى تكيف السكان و استقطابهم للعيش في المدينة الجديدة ، و هذا لحل المشاكل العمرانية التي تعاني منها المدن .

فتشير الدلائل الإحصائية الواردة في الجداول رقم(08)،(10) ، أنه كلما كان نوع المسكن و مساحته و تخطيطه تتماشى و احتياجات العائلة ، كلما زاد في تكيف السكان و إحساسهم بالرضا و الراحة ، و هذا ما يوضحه الجدول رقم (22) أن نسبة 80 % من المبحوثين لا تشعر بالراحة في المسكن الجديد ، و هذا راجع للعديد من الأسباب من بينها ضيق المسكن و يرجع هذا للعديد من الأسباب من بينها ضيق المسكن و عدم الأخذ بعين الإعتبار الأصول الجغرافية للسكان .

أما بالنسبة للعلاقات الإجتماعية في المحيط الجديد ، فقد أفادت المعطيات الواردة في الجداول رقم (26)،(27)،(28) بنسب مرتفعة أن العلاقات سطحية و عادية مع سكان الحي و الجيران و هذا يرجع أساسا لعدم قدرتهم على التكيف و الخوف من إجراء علاقات تنتهي بمشاكل هم في غنى عنها و كان هذا بنسبة 47% .

و بالنظر إلى نتائج الجداول رقم (31)،(32)،(33) التي توضح عدم شعور معظم أفراد العينة بالأمن في المحيط الجديد ، حيث أبدت نسبة 63% من أفراد العينة بأنهم لا يشعرون بالأمن ، خاصة الخوف من الإعتداءات و السرقة ، و هذا ما يشعرهم بالقلق و عدم الراحة النفسية طوال الوقت ، حيث أن معظم المبحوثين قد تعرضوا لعملية اعتداء خاصة الشتم و السب و ذلك بنسبة 60% ، فهم يرجعون السبب في انتشار حالة ألاأمن في المنطقة ، هو عدم قدرة تكيف الأفراد مع الوسط الجديد ، و هذا لقدومهم من مناطق مختلفة و متخلفة تنتشر فيها الإعتداءات و الإنحرافات.

و باستقراء بيانات الجدول رقم (21) و المتعلقة بطبيعة الإنتقال للسكن بالمدينة الجديدة ، يتضح أن نسبة 68% من المبحوثين أكدوا أنهم كانوا مجبرين على الإنتقال للسكن فيها ، و هذا لظروفهم الإقتصادية السيئة .

و من خلال استجابات أفراد العينة عن مدى رضاهم بالسكن بالمدينة الجديدة ، فقد أشارت البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (34) أن نسبة 52% من أفراد العينة أجابوا

بنعم، فهم لا يريدون التنقل مرة أخرى و تغيير السكن ، بل أنهم يأملون أن تتحسن الأوضاع بالمدينة الجديدة حتى يتسنى لهم التكيف و الإندماج فيها .

أما بالنسبة للجدول رقم (35) و الخاص بالتفكير في تغيير مكان الإقامة الجديد ، فقد أقر معظم أفراد العينة أنهم لا يريدون تغيير مكان إقامتهم ، بل أنهم يطلبون من أصحاب القرار ، اتخاذ هذه النقائص و المشاكل بعين الإعتبار و العمل على تحسين الظروف حتى تصبح هذه المدينة ، مدينة جديدة بأتم معنى الكلمة ، ليست صورة طبق الأصل من قسنطينة .

2- نتائج الدراسة في ضوء النظرية الحضرية

إن الإتجاهات النظرية المفسرة للمدينة ، تعتبر بمثابة القاعدة أو الأرضية التي ينطلق منها الباحثين لدراسة القضايا و المشاكل التي يفرزها المجتمع الحضري ، و من بين هذه القضايا ، موضوع الدراسة الراهنة و هو "المدن الجديدة و مشكلة الإسكان الحضري ".

فقد حاولت هذه الدراسة أن تقف –إلى حد ما – على بعض النظريات الخاصة بظاهرة الإسكان الحضري من ناحية ، و المدن الجديدة من ناحية أخرى ، عند كل من لويس ويرث و روبرت بارك و هوارد ، و هاذ حتى تمكننا هذه النظريات من بلورة و تقنين النظرية الملائمة لتفسير واقع المدن الجديدة و تحليل عناصرها ، حتى تتلاءم مع الأساليب الثقافية و الإجتماعية الخاصة بالبناء الإجتماعي لسكانها .

إن معظم الدراسات في علم الإجتماع الحضري ، تنطلق من اتجاه نظري في دراسة المدينة و هو الإتجاه الإيكولوجي ، سواء الكلاسيكي أو المحدث و الذي يهتم بدراسة تأثير حجم المدينة و كثافتها على التنظيم الإجتماعي و خاصة بالنسبة لظاهرة الإسكان الحضري ، حيث أن القضية الأساسية التي ينهض عليها هذا الإتجاه هي أن عدد سكان المنطقة يلعب دورا أساسيا في تحديد طابع التنظيم الإجتماعي السائد فيها .

فقد أوضحت نتائج الدراسة الراهنة بأن حجم المدينة و كثافتها و لا تجانس أفرادها ، يؤثر في التنظيم الإجتماعي ، فتظهر بذلك مشكلة الإسكان الحضري ، هذه الأخيرة التي يعاني منها كبريات مدن العالم ، لكن رغم النظريات و الإتجاهات المختلفة التي جاءت لتفسير الواقع الإمبريقي الحضري ، لا تزال المدينة تعاني من العديد من المشاكل العمرانية ، الإجتماعية و الإقتصادية .

و منه ، فقد ظهرت العديد من النظريات الحديثة في ميدان تخطيط المدن ، ساهمت في نشأة مدن حديثة و مستقبلية ذات مستوى عالي من التقدم و التطور خاصة في ميدان التخطيط و العمارة ، و هذا لأجل الحد أو التقليص من المشاكل و الأزمات التي تهدد الطابع الحضري و الجمالي للمدن الكبرى ، من بين هذه النظريات ، نظرية مدينة الغد ، المدينة الحدائقية و نظرية المدن التوابع ، كلها جاءت لتعالج جملة من القضايا التي تتعلق بالواقع الحضري و التغيرات التي تطرأ على التنظيم الإجتماعي في المدن.

3- نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة :

توصلت الدراسة الراهنة إلى مجموعة من النتائج العامة و الجزئية ترتبط بسياق الدراسة ، و منه فيمكن ربطها بالدراسة التي قام بها د.عبد الرؤوف الضبع و عنوانها "المدن الجديدة و إشباع احتياجات السكان " ، بحيث انتهت الدراسة إلى إظهار واقع المدن الجديدة في مصر و محاولة مقارنتها بالمدن القائمة ، فقد تبين أن المدن الجديدة تختلف عن المدن القديمة من ناحية المكان و السكان و الإسكان كذلك ، حيث أكدت الدراسة الراهنة صحة ذلك ، فالسكان في المدن الجديدة عبارة عن مجتمع جديد يختلف في العادات و التقاليد و الثقافة ، أما بالنسبة للإسكان ،فالعمارات الجديدة بأنواعها و تصاميمها ، تعد الأكثر انتشارا ، أما بالنسبة للتجهيزات الجماعية ، فقد تبين أن المدن الجديدة استطاعت أن تلبي احتياجات سكانها مع وجود قصور نسبي، و هذا أيضا ما أكدت الدراسة الراهنة صحته ،كما انتهت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية بين مدى توفر المرافق و الخدمات و المحلات التجارية و عملية جذب السكان و استقطابهم إلى العيش فيها ، و هذا أيضا ما تسعى إليه الدولة الجزائرية ، حتى يتم تخفيف الضغط على مدنها الكبرى.

كما يمكن ربط الدراسة الراهنة بالدراسة التي قامت بها الدكتورة مريم أحمد مصطفى و عنوانها" التغيير و تحدياته في المجتمع الجديد " ، و التي توصلت من خلالها إلى أن معظم سكان المدينة الجديدة انتقلوا للسكن فيها للتخلص من مشاكل الفقر و تدني مستوى الخدمات و للحصول على عمل أفضل ، و رفع مستوى المعيشة بوجه عام .

أما بالنسبة لعملية التكيف في المحيط الجديد ، فقد تبين أن علاقات الجوار جد وثيقة ، و هذا يتجسد في حجم الزيارات المنزلية و تبادل الإعانات و الخدمات هذا ما فندته الدراسة الراهنة .

أما بالنسبة للخدمات و المرافق ، فهي تعاني عجزا كبيرا ، مما يؤدي إلى صعوبة التكيف مع ظروف المجتمع الجديد و التفكير في العودة و الإرتداد إلى المواطن الأصلية ، و هذا ما توصلت إليه دراستنا الراهنة من خلال عرض نتائج الجداول رقم (15،17،18).

كما تدخل دراستنا هذه ضمن سياق الدراسة التي قامت بها داليا حسين الدرديري حول "المدن الجديدة و إدارة التنمية العمرانية في مصر" و التي تمحورت حول قضية المدن الجديدة و إدارتها و كيفية تحقيق الإستفادة القصوى منها ، فهناك إدارة خاصة تدعى إدارة التنمية

العمرانية ، تهتم بكل شؤون المدن الجديدة و خاصة العمرانية و كذلك هيئة المجتمعات الجديدة ، و هي عبارة عن هيئة تنموية تنشأ بغرض إدارة التنمية العمرانية بالمدينة الجديدة ، و حل المشاكل التي تعوق عملية التنمية بها بأسلوب و فكر القطاع الخاص حيث يتعاون كل من المستثمرين و الحكومة و المواطنين المقيمين بالمدينة الجديدة و هذا عكس الجزائر التي تفتقد تماما لمثل هذه الإدارات ، و قد انتهت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ، أن العامل الأساسي لجذب السكان و نموهم بالمدن الجديدة هو توفير فرص العمل و مدى توافر الخدمات و كفاءتها ، بحيث أكدت الدراسة الراهنة صحة ذلك .

كما أكدت هذه الدراسة على ضرورة دخول القطاع الخاص في التنمية العمرانية بالمدن الجديدة و جذب المستثمرين و رجال العمال بها .

أما بالنسبة للدراسات المتمحورة حول مشكل الإسكان ، و نذكر منها : دراسة الدكتور ع.دليمي حول " النمو الحضري و أزمة الإسكان" ، دراسة قامت بها الدكتورة مريم أحمد مصطفى ، و كانت حول " مشاكل الإسكان و الفقر في المناطق العشوائية ، دراسة أ.يوسف عنصر حول "بعض مشكلات مدينة قسنطينة" .

فكل هذه الدراسات عبارة عن نماذج تطبيقية ميدانية ، و تعد من الدراسات التي تهتم بالخصائص الإجتماعية و الثقافية المرتبطة بالأوضاع السكنية في المدن الكبرى خاصة المناطق العشوائية و التي عرفت نموا متزايدا ، بدأ يستدعي اهتمام العلماء و الباحثين في مختلف التخصصات ، فدراسة أ. عنصر توضح مدى تفاقم المشاكل التي تعاني منها مدينة قسنطينة ، خاصة في ميدان الإسكان و وجوب وجود حلول أو بدائل للتخلص منها و هذا مثلا ببناء مدن جديدة قادرة على استيعاب الكم الهائل من السكان ، الذي حول مدينة قسنطينة إلى مدينة تعاني الفوضى و التلوث و انتشار الأحياء المتخلفة و القصديرية .

أما دراسة أ.د مريم أحمد مصطفى ، فقد تمحورت حول المناطق العشوائية و كيفية نشأتها و توالدها و المشاكل الإجتماعية و الإقتصادية و الأخلاقية التي تترتب عنها .

أما الدراسة الميدانية التي قام بها أ.د.ع دليمي بحي رومانيا القصديري بمدينة قسنطينة ، خلصت إلى أن النزوح الريفي و تزايد عدد سكان الحضر و توزيعهم العشوائي و استبطان الصناعات بالمدن ، تعتبر المؤشرات الرئيسية في نشوء أزمة الإسكان بمدينة قسنطينة ، و

أن أزمة الإسكان تؤثر في حياة الإنسان و علاقته بالمحيط الذي يعيش فيه و منه فيجب انتهاج سياسة التجديد الحضري ، التي تمكن من الحد أو التقليص من مشكلة الإسكان .

الخـــــــــــــاتمة :

يعتبر مشكل الإسكان و ما يترتب عنه من أخطر المشاكل التي تواجهها الجزائر ،خاصة في السنوات الأخيرة ، و التي قد تحد من درجة تقدمها الاقتصادي و الاجتماعي ، بل أن النمو السكاني السريع ، يعتبر العائق الأكبر في طريق تحقيق التنمية .

و علاجا لهذه المشكلة ، أخذت الحكومة الجزائرية على عاتقها مهمة إنشاء مدن جديدة ، كأحد الحلول البديلة و الجوهرية للحد من الضغط السكاني في المدن الكبرى و العواصم ، لذلك فقد ارتبط العامل الأساسي في إنشاء هذه المدن بالوصول بها إلى مستوى اجتماعي و اقتصادي و ثقافي يمكن من خلاله التغلب على المشكلات التي طرحها الواقع في المدن القديمة القائمة و في مقدمتها الإسكان .

لكن عندما تصبح هذه المدن الجديدة عاجزة عن تلبية احتياجات سكانها ، كما هو الأمر بالنسبة للمدينة الجديدة "علي منجلي" ، و هذا بناءا على النتائج التي أظهرتها الدراسة الراهنة، هذا ما يؤدي بالسكان إلى صعوبة التكيف مع ظروف المحيط الجديد و التفكير في العودة و الارتداد إلى المواطن الأصلية ، فتتحول بذلك المدينة الجديدة إلى منطقة طاردة للسكان ، لا تختلف عن المناطق التقليدية القديمة .

فيجب على الدولة الجزائرية ، ضرورة رسم سياسة جديدة ، تعمل على ارتفاع معدلات الرضا للسكان و بالتالي زيادة قدرة المواطن على التكيف للعيش بها ، و بهذا تصبح هذه التجربة قد أفرزت عن نتائج إيجابية ، و حتى لا تصبح هي نفسها واحدة من المشاكل الجديدة التي تثقل كاهل المواطن و الدولة على حد سواء .

فيجب إبراز مراعاة أهمية الأبعاد الاجتماعية و الثقافية للسكان ، عند تخطيط هذه المدن ، لأن مجرد التحريك المكاني لسكان كانوا يعيشون في مناطق متخلفة و عشوائية ، لا يضمن إنهاء مشكل الإسكان .

حيث أن العامل الأساسي لجذب السكان للعيش بالمدن الجديدة ، هو تحسين ظروف الإسكان و توفير فرص العمل ، في حين أن العامل الرئيسي لاستقرارهم و استمرارهم بالمدينة

الجديدة ، هو توافر الخدمات التي لها أثر فعال في إنشاء إنسان قادر على المشاركة الفعلية في مجال التنمية ، و كذلك إنشاء مساحات خضراء متسعة و حدائق و فضاءات ترفيهية .
لذا فيجب أن لا يقتصر دور المدن الجديدة في الجزائر في حل المشاكل العمرانية فقط ، بل يجب أن تتحول سياسة هذه المدن إلى رؤى مستقبلية لتحقيق ظروف معيشية أفضل من خلال أسلوب التنمية المستدامة ، فعامل التكيف هو الجسر الموصل لإنجاح عمليات التنمية و برامجها ، على أساس أن انتقال المواطنين إلى محيط جديد مخطط الخدمات ، يمكن أن يكون دافعا للاستقرار النفسي و المكاني و الاجتماعي لهم.

المـــــــــراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

أولا : المراجع باللغة العربية

أ-الكتب

1. عبد الهادي الجوهري: أصول علم الإجتماع ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة،مصر 1997
2. محمد شفيق: البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الإجتماعية ،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،مصر 1998.
3. حسين عبد الحميد أحمد رشوان:مشكلات المدينة،دراسة في علم الإجتماع الحضري،المكتب العربي الحديث،الإسكندرية 2002.
4. محمد عاطف غيث:علم الإجتماع الحضري،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1995.
5. السيد عبد العاطي السيد: علم الإجتماع الحضري، مدخل نظري ج1،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية 2003.
6. حسين عبد الحميد أحمد رشوان : المدينة ، دراسة في علم الإجتماع الحضري ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،ط6 1998
7. محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديولن المطبوعات الجامعية الجزائرية 1984.
8. مصطفى عمر حمادة: السكان و تنمية المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، افسكندرية 1998.
9. نخبة من أساتذة علم الإجتماع: علم اجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية2001.
10. نخبة من أساتذة علم الإجتماع: علم اجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية2006.
11. جابر عوض جابر سيد: التكنولوجيا و العلاقات الإجتماعية، دار المعرفة الجامعية 1996.
12. صبحي محمد قنوص: دراسات في علم الإجتماع،دار النهضة العربية، بيروت ط1 2000.
13. قيس النوري : الأنثروبولوجيا الحضرية بين التقليد و العولمة،حمادة للنشر و الإشهار، الأردن 2001.
14. محمد عاطف غيث: المشاكل الإجتماعية و السلوك الإنحرافي، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .
15. جبارة عطية جبارة ،السيد عوض علي : المشكلات الإجتماعية، دار الوفاء، الإسكندرية 2003.

16. السيد عبد العاطي السيد:علم الإجتماع الحضري،ج2،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2000.
17.محمد السويدي،محاضرات في الثقافة و المجتمع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1985.
18.عبد الرؤوف الضبع، علم الإجتماع الحضري ،قضايا و إشكاليات، دار الوفاء للنشر ط1 ،2003.
19. قباري اسماعيل: علم الإجتماع الحضري و مشكلات التهجير و التغير و التنمية ، منشأة المعارف ، 1985.
20.لوجلي صالح الزوي : علم الإجتماع الحضري ، منشورات جامعة قاز يونس، بنغازي، 2002.
21.مصطفى الخشاب: علم الإجتماع الحضري ، القاهرة، المكتبة الأنجلو مصرية 1968.
22.محمد عاطف غيث: علم الإجتماع الحضري ،دار النهضة العربية ،الإسكندرية.
23.موسى يوسف خميس:مدخل إلى التخطيط ط1، دار الشروق للنشر و التوزيع،الأردن 1999.
24. مصطفى لخشاب:علم الإجتماع و مدارسه،الكتاب الثاني 1967.
25.أ. د.قيرة إ،أ.د.توهامي إ،أد.دليمي ع: التخطيط و التنمية الحضرية،دار الهدى للطباعة و النشر ،عين مليلة 2008.
26.عبد المنعم شوقي: مجتمع المدينة ،علم الإجتماع الحضري ،دار النهضة العربية ، بيروت 1981.
27.ابراهيم العيساوي: حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية ،الكتيب رقم 06، 1994.
28.أ.د قيرة و آخرون: التصورات الإجتماعية و معاناة الفئات الدنيا، مخبر الإنسان و المدينة ،دار لهدى للطباعة و النشر عين مليلة.
29.أ.د.خروف و آخرون: الإشكالات النظرية و الواقع،مجتمع المدينة نموذجا،دار البعث، قسنطينة 1999.
30.السيد حنفي عوض: إنسان المدينة ين الزمان و المكان ، القاهرة 1999.
31. السيد الحسيني : دراسة في علم الإجتماع الحضري ،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1997.

32.عبد الله عطوي : جغرافيا المدن،ج1،دار النهضة العربية،بيروت،ط1 2001.
33. صبحي محمد قنوص: دراسات حضرية،مدخل نظري،الدار الدولية للنشر و التوزيع 1994.
34.أ.د.قيرة اسماعيل: علم الإجتماع الحضري و نظرياته، منشورات جامعة قسنطينة 2004.
35. حسن الخولي : الريف و المدينة في مجتمعات العالم الثالث، دار المعارف ، القاهرة 1982.
36.محمد الكردي: النمو الحضري، الطبعة الثانية ، كلية الأدب،دار المعارف،جامعة القاهرة 1980.
37.محمد بومخلوف :التضر،التوطين الصناعي و قضاياه للمعاصرة الفكرية و التنظيمية و العمرانية ، الجزائر،ط1 2001.
38.علاء العيشي و آخرون : نظريات تخطيط المدن .
39.حسين عبد الحميد أحمد رشوان: التخطيط الحضري ،دراسة في علم الإجتماع،مركز الإسكندرية للكتاب 2005.
40.أحمد بودراع: التطوير الحضري و المناطق الحضرية المتخلفة بالمدن،منشورات جامعة باتنة 1997.
41.أ.د.قيرة اسماعيل : أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟ دار الهدى عين مليلة 2005.
42.حسن ابراهيم عيد: دراسات في التنمية و التخطيط الإجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1990.
43. بشير تيجاني :التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2000.
44.محمد عباس ابراهيم: التنمية و العشوائية الحضرية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 2000.
45.د.عبد الحميد دليمي : دراسة لواقع الأحياء القصديرية ، مخبر الإنسان و المدينة،دار الهدى للطباعة و النشر 2007.
46.أ.د.علي غربي ، أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية،مطبعة سيرتا،قسنطينة ، الجزائر 2006.
47. محمد الهادي لعروق:مدينة قسنطينة،دراسة في جغرافية العمران،ديوان المطبوعات الجامعية 1984.

48.عبد الباسط محمد حسن : أصول البحث الإتماعي،مكتبة نهضة الشرق،القاهرة 1979.
49. عبد الرؤوف الضبع و عبد الرحيم تمام أبو كريشة : تصميم البحوث الإجتماعية،دب،دن، 2000.
50.أ.د.عبد الحميد دليمي : دراسة في السكن و الإسكان،مخبر الإنسان و المدينة 2007.
51.عبد العزيز بوودن: البحث الإجتماعي المراحل،الأساليب و التقنيات ،جامعة منتوري قسنطينة 2005.

ب- التقارير و الملتقيات

1.أ.د.رابح كعباش: التنمية و التحضر في الدول النامية ،فعاليات الملتقى الوطني ول أزمة المدينة الجزائرية 2003.
2.أ.د. بن اسعدي اسماعيل: إشكالية المحيط الحضري ، فعاليات الملتقى الوطني ول أزمة المدينة الجزائرية 2003.
3. المهندس محمد اليزيد كتشوكالي: الهندسة المعمارية و التعمير و البعد الإجتماعي،مداخلات الملتقى الوطني "الوقاية من الأمراض الإجتماعية رهان الوساطة الإجتماعية 2005.
4.أ.د يوسف عنصر: بعض مشكلات مدينة قسنطينة، فعاليات الملتقى الوطني ول أزمة المدينة الجزائرية 2003.
5.وزارة تهيئة الإقليم و البيئة: تقرير حول وضعية المياه القذرة،مديرية البيئة لولاية قسنطينة أفريل 2004.

ج-المجلات و الجرائد

1. الجريد الرسمية : الجمهورية الجزائرية ع 34،2002.
2. سامر عكاشة: العمارة و تجربة الحياة اليومية ، مجلة المستقبل العربي ،ع 248 سنة 1999.
3.المهندي علي ين عتمان الناجم:نحو عمارة متوافقة مع المناخ، مجلة القافلة ع 4 مجلد 57، أغسطس 2008.
4.جريدة الشروق اليومي : النتائج الكاملة للإحصاء العام للسكان 2008 ع 2329،17 جوان 2008.

5.نذير زريبي و آخرون : مجلة العلوم الإنسانية ، البيئة العمرانية بين التخطيط و الواقع ع 13، جوان 2000.
6.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ع 10، 27 فيبراير 2008.
7.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، ع 34، 14 ماي 2002.
8.جريدة النصر: تحديث ولاية قسنطينة ، يوم الثلاثاء 27 جانفي 2009.

د- المطبوعات و الرسائل الجامعية

1.الطاهر أجغيم : تطور المدن و علاقتها بالبيئة المحيطة، الباحث الإجتماعي، ع 07، مارس 2005.
2.بن سعيد سعاد، علاقة الجيرة في السكنات الحضرية الجديدة ، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير 2006-207
3.أ.د.عبد الحميد دليمي : النمو الحضري و أزمة الإسكان ،مذكرة لنيل دبلوم دراسات في علم الإجتماع الحضري 1984-85.
4.أ.دعبد العزيز بوودن: التحضر في الجزائر ، الباحث الإجتماعي، ع 05، 2004
5. رياض تومي: أدوات التهيئة و التعمير و إشكالية التهيئة الحضرية ، مذكرة م لنيل شهادة ماجستير 2004-05.
6.محمد عزوز: مشكلات الإسكان الحضري ، مذكرة م لنيل شهادة ماجستير 2005-06.

ه- المعاجم و الموسوعات

1.إحسان محمد حسن : موسوعة علم الإجتماع ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت لبنان 1999.
2. محمد عاطف غيث :قاموس علم الإجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
3. أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية ،إنجليزي-عربي مكتبة لبنان، بيروت.
4. عبد الهادي الجوهري: معجم علم الإجتماع ، مكتبة نهضة الشروق، القاهرة، مصر 1982.

و-مواقع الإنترنيت

1.f /ville nouvelle .wikipedia.htm
2.une ville nouvelle , commet ça fonctionne.h géographique,creteil.htm
3.w.w.w مجمع عمران نت /htm
4.w.w.w منتديات المهندس كوم /htm.
5.w.w.w alzamil.org
6.w.w.w qassimy.com/ub
7.w.w.w cpds.egypt.com
8.w.w.w.الجزيرة نت /htm
9. w.w.w sidi abdallah.net.

ثانيا :مراجع الدراسة باللغة الأجنبية

1. J Remy : 2000 économica la ville, phénomène économique, deuxième pétition,.
2. M.Cote : 1993, média plus, L'Algérie ou l'espace détourne, Alger.
3.Yves Chalas :2000, édition economica , L'invention de la ville, Paris .
4.Yves Chalas : la ville nouvelle de l'Isle d'Abeau, Origines, évolutions et pérspectives .
5. André Nouschi :1983 , Le ville dans le magrèb précolonial.
6.Rapport commission d'aménagement du territoire et d'environnement Oct 1995.
7. A.Rahim Hafiane , 1989, Les défies à l'urbanisme de l'habitat illégal à Constantine , Alger.
8. Urbaco plan d'occupation des sols, rapport d'orientation , nouvelle ville Ali Mendjli , Juin 94.
9. N.Maghraoui , 2006 ,média plus ,Quel habitat pour l'Algérie ,.

المـــــــــــلاحق

أولا : الإستمارة

ثانيا: ملحق جداول الإستمارة

ثالثا : ملحق جداول الخرائط و الصور

رابعا : ملحق جدول الأشكال و الرسوم البيانية

خامسا : ملحق جداول الدراسة

سادسا: ملحق الصور

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليـــم العالـــي و البحث العلمـــي
جامعة منتوري –قسنطينة–
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية
قسم علم الإجتماع

استمـــــارة بحـــث حـــــول

المدن الجديدة
و مشكلة الإسكان الحضري

–دراسة ميدانية بالوحدة الجوارية رقم07 المدينة الجديدة
–علي منجلي –

إعداد الطالبة :
حفيظي ليليا

إشراف:
أ.د/ دليمي عبد الحميد

بيانات هذه الإستمارة سرية و لا يجوز استعمالها إلا لأغراض البحث العلمي

السنة الجامعية 2008–2009

أولا : بيانات عامة

1. الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐
2. السن : ☐
3. الحالة العائلية : أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐
4. المستوى التعليمي :أمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ عالي/جامعي ☐
5. المهنة:.....
6. عدد أفراد الأسرة : ☐

إناث ☐ ذكور ☐

7. عدد أفراد الأسرة الذين يعملون : ☐

ثانيا : وضعية المسكن و استعمالاته

8. نوع السكن الجديد : عمارة ☐ سكن فردي ☐

أخرى.....

.....

إذا كان عمارة : سكن اجتماعي ☐ سكن تساهمي ☐ البيع بالإيجار ☐

9. هل أنت : مستأجر ☐ مالك ☐ أخرى .....

.....

10. عدد غرف المسكن : F1 ☐ F2 ☐ F3 ☐ F4 ☐
11. ما هو عدد الأفراد في الغرفة الواحدة: ☐
12. هل هناك غرفة خاصة بالإناث و أخرى بالذكور: نعم ☐ لا ☐
13. هل للمطبخ استعمالات أخرى : نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب نعم ماهي : الدراسة ☐ النوم ☐ أخرى..... .....

.....

14. هل يتماشى تخطيط المسكن و احتياجات العائلة للقيام ب(غسل الصوف، الفتل..)

نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب لا ، فأين تتم هذه الأشغال ؟

في الشرفة ☐ أمام العمارة ☐ أخرى.....

.....

ثالثا : وضعية التجهيزات الجماعية في الحي الجديد

15. ما هي وضعية المرافق و الخدمات التالية في الحي الجديد :

15-1-الصحة : منعدمة ☐ ضعيفة ☐ حسنة ☐ جيدة ☐

لماذا :.....

15-2-التعليم: منعدمة ☐ ضعيفة ☐ حسنة ☐ جيدة ☐

لماذا :.....

15-3-المحلات التجارية : منعدمة ☐ ضعيفة ☐ حسنة ☐ جيدة ☐

لماذا :.....

15-4-الرياضة و الترفيه : منعدمة ☐ ضعيفة ☐ حسنة ☐ جيدة ☐

لماذا :.....

15-5- الدين : منعدمة ☐ ضعيفة ☐ حسنة ☐ جيدة ☐

لماذا:.....

15-6-الأمن: منعدمة ☐ ضعيفة ☐ حسنة ☐ جيدة ☐

لماذا:.....

15-7-النقل: منعدمة ☐ ضعيفة ☐ حسنة ☐ جيدة ☐

لماذا:.....

15-8-المساحات الخضراء: منعدمة ☐ ضعيفة ☐ حسنة ☐ جيدة ☐

لماذا:.....

16. هل ترى أن المرافق الإدارية تلبي حاجياتك: نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب لا لماذا ؟ بعدها ☐ غير مهيئة ☐ أخرى تذكر . .....

.....

17. هل تفضل أن تلبي حاجياتك الأساسية من :

داخل المدينة الجديدة ☐ خارج المدينة الجديدة ☐ الرجوع إلى المدينة الأم(قسنطينة) ☐

أخرى .....

.....

18. هل توجد فضاءات ترفيه خاصة بالأطفال : نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب لا ، فأين يقضون أوقات فراغهم ؟

في البيت ☐ أمام العمارة ☐ في الحي ☐

أخرى .....

.....

رابعا :عملية التكيف مع السكن و السكان

19. أذكر الحي الذي كنت تسكن فيه : .....

20. نوع السكن السابق : بناء فوضوي ☐ سكن قديم ☐ عمارة ☐ فيلا ☐

21. هل انتقالك للسكن بالمدينة الجديدة كان : إجباري ☐ اختياري ☐

أخرى :.....

.....

22. هل تشعر بالراحة داخل مسكنك : نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب لا لماذا : ضيق المسكن ☐ المخطط الداخلي غير مناسب ☐

أخرى .....

.....

23. هل أجريت تغيرات داخل مسكنك :نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب نعم ، ما نوع التغييرات : تعديل في المطبخ ☐ إضافة غرفة ☐ غلق شرفة ☐

أخرى .....

.....

24. هل أجريت تغييرات بواجهة المسكن : نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب نعم لماذا ؟

الخوف من السرقة ☐ خوف من سقوط الأبناء ☐ لأسباب تحفظية ☐

أخرى .....

.....

25. أين تقضي أوقات فراغك: البيت ☐ في الحي ☐ المقهى ☐ الحي السابق ☐

26. ما هي علاقتك بسكان الحي: سيئة ☐ عادية ☐ حسنة ☐ جيدة ☐

27. ما هي علاقتك بجيرانك : سيئة ☐ عادية ☐ حسنة ☐ جيدة ☐

28. هل تتبادل الزيارات مع جيرانك : نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب لا، لماذا ؟

عدم التكافؤ العلمي ☐ لا أستطيع التكيف معهم ☐

أخرى .....

.....

29. هل يهتم الجيران بنظافة الحي و العمارة : نعم ☐ لا ☐

30. هل لديك أصدقاء جدد في الحي الجديد : نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب لا لماذا :

لا أريد الإختلاط بهم ☐ لا أستطيع التكيف معهم ☐ أفضل أصدقائي في الحي القديم ☐

أخرى.....

.....

31. هل تشعر بالأمن في المحيط الجديد : نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب لا لماذا : .....

.....

32. هل سبق و أن تعرضت لعملية اعتداء : نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب نعم ما نوعه ؟

شتم ☐ ضرب ☐ سرقة ☐ أخرى .....

.....

33. حسب رأيك ماهي أسباب كثرة الإعتداءات في المدينة الجديدة ؟

نقص مراكز الأمن ☐ عدم تكيف الأفراد مع المحيط الجديد ☐ قدوم الأفراد من مناطق مختلفة ☐ أخرى .....

.....

خامسا : آراء و اقتراحات

34. هل أنت راض عن السكن في المدينة الجديدة ؟ نعم ☐ لا ☐

و لماذا :.....
.....
.....

35. ماهي الصورة التي تريد أن تكون عليها المدينة الجديدة ؟..... .....
.....
.....

ثانيا : ملحق جداول الإستمارة

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم :01	خاص بالجنس	150
جدول رقم :02	خاص بالسن	151
جدول رقم :03	خاص بالحالة العائلية	152
جدول رقم :04	خاص بالمستوى التعليمي	153
جدول رقم :05	خاص المهنة	154
جدول رقم :06	خاص بعدد أفراد أسر العينة حسب الجنس	155
جدول رقم :07	خاص بعدد أفراد الأسرة اللذين يعملون	156
جدول رقم :08	خاص بنوع و نمط السكن الجديد	157
جدول رقم :09	خاص بوضعية المسكن	158
جدول رقم :10	خاص بعدد غرف المسكن	159
جدول رقم :11	خاص بعدد الأفراد بالغرفة الواحدة	160
جدول رقم :12	خاص بوجود غرفة خاصة بالإناث و أخرى بالذكور	161
جدول رقم :13	خاص باستعمالات المطبخ باستثناء(الأكل و الطبخ)	162
جدول رقم :14	خاص بمعرفة ما إذا كان تخطيط المسكن يلبي احتياجات العائلة من (غسل، فتل...)	163
جدول رقم :15	خاص بوضعية المرافق و الخدمات بالحي الجديد	164
جدول رقم :16	خاص بمدى إمكانية تلبية المرافق الإدارية لحاجيات السكان	168
جدول رقم :17	خاص بمعرفة المكان الذي يفضل السكان اقتناء حاجياتهم منه	169
جدول رقم :18	خاص بمدى توفر أماكن و فضاءات للأطفال	170
جدول رقم :19	خاص بمعرفة الحي السابق	172
جدول رقم :20	خاص بنوع السكن السابق	173
جدول رقم :21	خاص بطبيعة الإنتقال للسكن بالمدينة الجديدة	174
جدول رقم :22	خاص بشعور السكان بالراحة في مساكنهم	175
جدول رقم :23	خاص بعملية إجراء تغييرات داخل المسكن	176
جدول رقم :24	خاص بإجراء تغييرات بواجهة المسكن	177

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم :25	خاص بمكان قضاء أوقات الفراغ	178
جدول رقم :26	خاص بالعلاقة بسكان الحي	179
جدول رقم :27	خاص بالعلاقة مع الجيران	180
جدول رقم :28	خاص بتبادل الزيارات مع الجيران	181
جدول رقم :29	خاص باهتمام الجيران بنظافة الحي و العمارة	182
جدول رقم :30	خاص بإقامة صداقات جديدة في الحي الجديد	183
جدول رقم :31	خاص بالشعور بالأمن في المحيط الجديد	184
جدول رقم :32	خاص بالتعرض لعملية اعتداء	185
جدول رقم :33	خاص بمعرفة أسباب كثرة الإعتداءات في المدينة الجديدة	186
جدول رقم :34	خاص بالرضا عن المسكن الجديد	187
جدول رقم :35	خاص بالتفكير في تغيير مكان الإقامة الجديد	188

ثالثا : ملحق جداول الخرائط و الصور

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
خريطة رقم :01	مخطط الموقع للمدينة الجديدة سيدس عند الله	96
خريطة رقم :02	مخطط عام للمدينة الجديدة سيدي عبد الله	97
خريطة رقم :03	موقع ولاية قسنطينة– ولايات الشرق الجزائري	221
خريطة رقم :04	ولاية قسنطينة– التقسيم الإداري	222
خريطة رقم :05	المخطط العمراني للمدينة الجديدة علي منجلي	223
خريطة رقم :06	مخطط شغل الأراضي للوحدة الجوارية رقم 07	224
صورة رقم :01	المدينة الجديدة بوغزول(3D)	96
صورة رقم :02	الإنجازات الوحيدة في المدينة الجديدة سيدي عبد الله	98
صورة رقم :03	بدايات إنجاز الوحدة الجوارية رقم 06	218
صورة رقم :04	المدينة الجامعية *منظر عام*	218
صورة رقم :05	بداية الأشغال بالوحدة الجوارية رقم 07 سنة 2001	219
صورة رقم :06	الحي الإداري بالوحدة الجوارية رقم 07	220

رابعا : ملحق جدول الأشكال و الرسوم البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل رقم :01	نسبة سكان الريف و الحضر في بعض المناطق في العالم	58
شكل رقم :02	العلاقات لمختلفة المؤثرة على إنشاء المدينة الجديدة	71
رسم بياني رقم :01	خاص بفئات السن لدى أفراد العينة	151
رسم بياني رقم :02	خاص بوضعية مساكن أفراد العينة	158
رسم بياني رقم :03	خاص بوضعية التجهيزات الجماعية في الحي الجديد	167
رسم بياني رقم :04	خاص بالعلاقات مع الجيران	180
رسم بياني رقم :05	خاص بالرضا عن المسكن الجديد	188

خامسا: ملحق جداول الدراسة

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم : 01	يوضح متصل فولك –حضري	41
جدول رقم : 02	تطور متوسط عدد أفراد الأسرة العادية و الجماعية 98–2008	87
جدول رقم : 03	تطور سكان الجزائر و معدل النمو السنوي من 1975–2050	88
جدول رقم : 04	تطور حظيرة المساكن المشغولة و معدل شغل السكن 98–2008	89
جدول رقم : 05	موقع مدينة قسنطينة بالنسبة لبعض الدول	130
جدول رقم : 06	يوضح الرمز الجغرافي و المساحة لولاية قسنطينةو بلدياتها	131
جدول رقم : 07	التعداد السكاني لولاية قسنطينة حسب البلديات 2008	132
جدول رقم : 08	تصريف المياه القذرة من الحوضين الشرقي و الغربي	134
جدول رقم : 09	تعداد البيوت القصديرية لولاية قسنطينة 2008	135
جدول رقم : 10	تعداد البيوت القصديرية في مدينة قسنطينة 2009	136
جدول رقم : 11	الأحياء ووحدات الجوار المكونة للمدينة الجديدة –علي منجلي–	137
جدول رقم : 12	المرافق و الخدمات بالمدينة الجديدة علي منجلي –حسب الوحدات الجوارية–	139
جدول رقم : 13	الوحدة الجوارية رقم 07–عدد السكنات فيها و أنماطها	141

صورة رقم : (03) بدايات إنجاز الوحدة الجوارية رقم 06

(2000)

(2001)

المصدر : مكتب الدراسات و المتابعة ناصري سليم

صورة رقم (04) المدينة الجامعية *منظر عام*

المصدر : DLEP CONSTANTINE

صورة رقم (05) بداية الأشغال بالوحدة الجوارية رقم 07 سنة 2001

المصدر: مديرية التعمير و البناء – قسنطينة

صورة رقم (06) الحي الإداري بالوحدة الجوارية رقم 07

المصدر: مديرية التعمير و البناء قسنطينة